وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.
تخصص:تمويل التنمية.

تحت عنوان:

الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

- دراسة حالة -

من إعداد الطالبات:
إشراف الأستاذة:

نـور الـهدى قـجاجة.
هـــاجر بـوجاهم.

✍ ســامية بـــزازي.

لجنة المناقشة

د. معيزي جزيرة	أستاذ محاضرة- ب-
رئيسا	
أ. بزازي سامية	أستاذ مساعد - أ -
مؤطر	

الموسم الجامعي:2014 - 2015

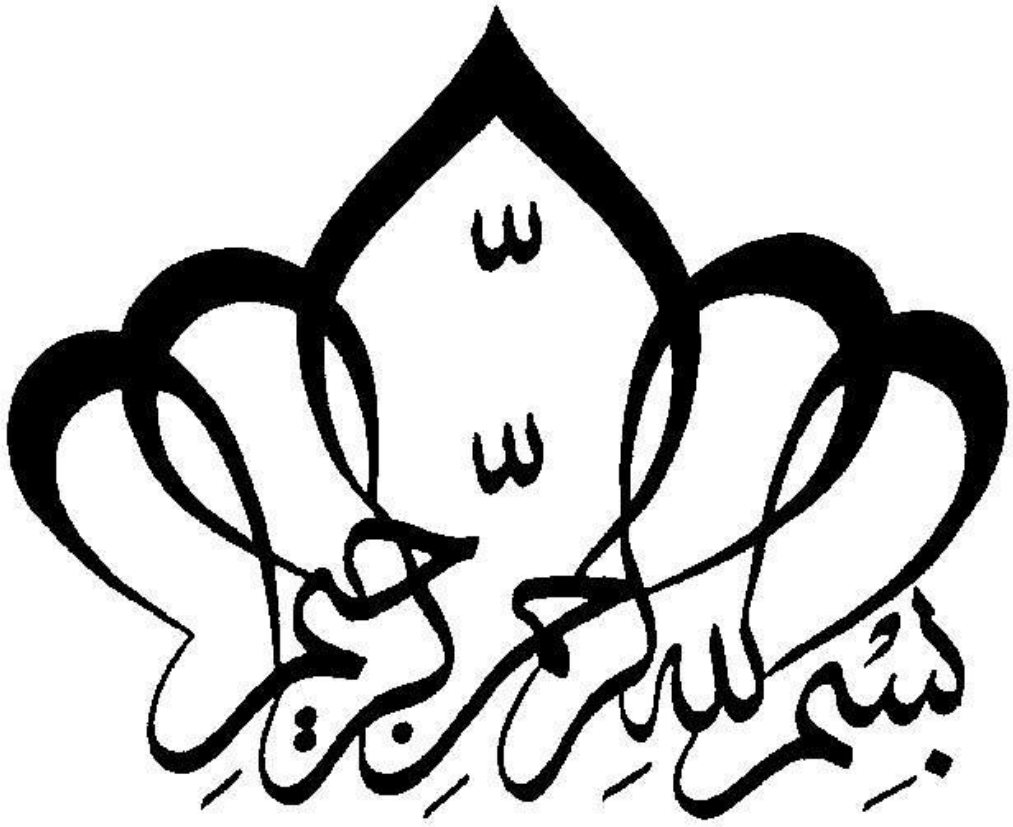

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ

أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

- الآية 11 سورة المجادلة -

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة التوبة: 105]

صدق الله العظيم

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ وعلى اله

وصحبه أجمعين

اهدي هذا العمل المتواضع إلى اعز ما لدي:

في الدنيا، إلى من غمرتني بعطفها وروتني بدموعها، إلى منبع صمودي وقوتي وسر نجاحي، إلى نبع الحنان و التضحية والعطاء، أمي رحمها الله واسكنها فسيح جنانه

إلى رمز العطاء والتضحية.....إلى من فرش لي الطريق وردا.....وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.....إلى الذي تحمل كل شيء في سبيل تعليمي..... ووقف أمام كل المتاعب والصعوبات.....أبي الغالي.

إخوتي الذين أعانوني طوال هذا العمل إلى

إلى من قدم لي الدعم المعنوي: عبد القادر

إلى كل الأصدقاء والأحباب: خاصة شريكتي في هذا البحث هاجر ولا أنسى بسمة ودلال و خديجة

نور الهدى

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾[سورة البقرة: 286]

صدق الله العظيم

اهدي ثمرة تعبي وجهدي إلى من كان سندا لي في حياتي.....إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب.....إلى من أحببته وعرفت معنى الحياة بقربه.....إلى اعز الناس وأقربهم إلى قلبي.....إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة.....إلى رفيق دربي.....أبي الغالي

إلى من أرضعتني الحب والحنان..... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء.....إلى القلب الناصع.....أمي الحبيبة التي لطالما رافقتني بدعائها.....بركاتها ورضائها عني.....أمي الغالية

إلى كل من كانوا معي ورفقاء حياتي.....إلى من شاركتهم أفراحي وأحزاني وأوجاعي.....إلى إخوتي وأخواتي

إلى أبناء أختي الصغار

إلى زملائي ورفيقاتي.....إلى الذين كانوا سندا ومدوا لي يد العون.....وبفضلهم قدمنا أفضل ما لدينا خاصة نور الهدى و زهية

إلى كل زملاء الدراسة الذين رافقوني.....إلى صديقاتي الذين أحببتهم وأحبوني

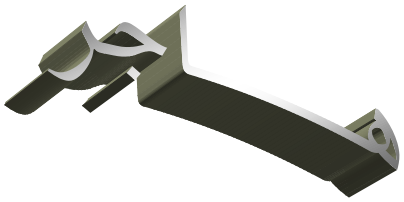

شكر وتقدير

نتوجه قبل كل شيء **إلى الله عزوجل** بالشكر العظيم والامتنان

الوفير على ما منحنا إياه من نعمة العون والتوفيق والسداد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [سورة الضحى: 11]

صدق الله العظيم

كما لا يفوتنا الذكر أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى:

الأستاذة الكريمة: **بزازي سامية** التي شرفتنا بقبولها الإشراف أولاً، ومشاركتنا عناء البحث

والمتابعة ثانياً، وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة فكانت نعم المشرف وجزاها الله ألف خير وأبقاها ذخرا وفخرا للجامعة والطالب.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل: **حجاج عبد الحكيم** على توجيهاته القيمة كما لا ننسى الدكتور: **جدي عبد الحليم** على نصائحه المقدمة، فلكم منا فائق التقدير والاحترام.

كـما نـتقدم بـالشكر الجزيـل إلـى كـل

مـن ساعدنـا

مـن قـريب أو مـن بـعيد

العناوين	الصفحة
الشكر والإهداء	
فهرس الجداول	IX
فهرس الأشكال	X
قائمة الملاحق	XI
قائمة المختصرات	XII
المقدمة	أ - هـ
الفصل الأول: التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية	7 ـ 42
تمهيد	8
المبحث الأول: التنمية الاقتصادية المفهوم، الأهمية والأهداف	9
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	9
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	9
الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية	11
الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	13
المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية	14
الفرع الأول: التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة	14
أولا: مجموعة العوامل الاقتصادية.	14
ثانيا: العوامل غير الاقتصادية.	14
الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية أداة للاستقلال الاقتصادي	15
المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية	15
الفرع الأول: زيادة الدخل القومي الحقيقي	15
الفرع الثاني: رفع مستوى المعيشة	16
الفرع الثالث: تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات	16
الفرع الرابع: التوسع في الهيكل الإنتاجي	17
الفرع الخامس: تحقيق الاستقرار الاقتصادي	17
الفرع السادس:تحقيق الكفاءة الاقتصادية	17
الفرع السابع :تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني	17

المبحث الثاني: نظريات، سياسات ومؤشرات التنمية الاقتصادية.	**18**
المطلب الأول: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية.	18
الفرع الأول: نظرية ادم سميث	18
الفرع الثاني: نظرية الدفعة القوية	19
الفرع الثالث: نظرية النمو المتوازن	19
الفرع الرابع: نظرية النمو غير المتوازن	20
الفرع الخامس: نظرية مراحل النمو	21
أولا: مرحلة المجتمع التقليدي.	21
ثانيا: مرحلة ما قبل الانطلاق.	22
ثالثا: مرحلة الانطلاق.	22
رابعا: مرحلة النضوج.	22
خامسا: مرحلة استهلاك الوفير.	22
الفرع السادس: نظرية دافيد ريكاردو	23
المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية	23
الفرع الأول : السياسة النقدية و التنمية الاقتصادية	23
أولا: تامين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة.	24
ثانيا: التوازن المطلوب بين العرض والطلب على النقود.	24
ثالثا: توفير الائتمان للتوسع الاقتصادي.	24
رابعا: إقامة وتوسيع المؤسسات التمويلية.	24
خامسا: إدارة الدين العام.	25
الفرع الثاني: السياسة المالية و التنمية الاقتصادية	26
أولا : الضرائب.	26
ثانيا: الإنفاق العام.	26
ثالثا: الإنفاق الجاري و الاستثماري.	26
الفرع الثالث: السياسة التجارية و التنمية الاقتصادية	27
أولا: إستراتيجية إحلال الصادرات(الاتجاه للخارج).	27
ثانيا: إستراتيجية إحلال الواردات(الاتجاه للداخل).	27
الطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية	28

الفرع الأول: المؤشرات الدخلية	29
أولا: الناتج المحلي الإجمالي.	29
ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	29
ثالثا: نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.	29
رابعا: نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.	29
خامسا: مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.	29
سادسا: مشاركة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.	30
سابعا: الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.	30
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية	30
أولا: مؤشرات التغذية.	30
ثانيا: مؤشرات صحية.	30
ثالثا: مؤشرات تعليمية.	31
رابعا: مؤشر مستوى الفقر.	31
خامسا: مؤشر مستوى التضخم.	31
سادسا: مؤشر مستوى البطالة.	32
سابعا: مؤشر المعدل السنوي لنمو السكان.	32
الفرع الثالث: المؤشرات الهيكلية	32
المبحث الثالث: متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية ومعوقاتها	**33**
المطلب الأول: متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية	33
الفرع الأول: تراكم رأس المال	33
الفرع الثاني:الموارد البشرية	33
الفرع الثالثّ: الموارد الطبيعية	34
الفرع الرابع:التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي	34
الفرع الخامس: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	34
أولا: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية.	35
ثانيا: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.	36
المطلب الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية	37
الفرع الأول: العقبات الاقتصادية	37

أولا: الحلقات المفرغة	37
ثانيا: الازدواجية الاقتصادية.	38
ثالثا: قيد الصرف الأجنبي.	39
رابعا: محدودية الموارد البشرية.	39
خامسا: السوق.	39
سادسا: نقص الادخار.	40
الفرع الثاني: العقبات الاجتماعية	40
الفرع الثالث: العقبات الحكومية	40
أولا: الاستقرار السياسي.	40
ثانيا: الاستقلال السياسي.	41
خلاصة الفصل الأول	**42**
الفصل الثاني: الخلفية النظرية للقطاع الفلاحي	**43 -73**
تمهيد	**44**
المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي	**45**
المطلب الأول: مفهوم الفلاحة	45
المطلب الثاني: خصائص الفلاحة	46
الفرع الأول: ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة	46
الفرع الثاني: طول دورة الناتج الفلاحي	47
الفرع الثالث: صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة	47
الفرع الرابع: تخضع الفلاحة لقانون التكاليف المتزايدة	48
الفرع الخامس: التقدم العلمي بطئ الأثر في الفلاحة	48
الفرع السادس: ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة نتيجة التقلبات المناخية	49
الفرع السابع: التخصص المكاني	49
الفرع الثامن: الموسمية	49
الفرع التاسع: التركيب التنافسي للنشاط الفلاحي	50
الفرع العاشر: ارتباط إدارة النشاط الفلاحي بالحياة الفلاحية	50
الفرع الحادي عشر: صعوبة اكتساب الجدارة المهنية في النشاطات الفلاحية	50

الفرع الثاني عشر: ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الفلاحية	50
الفرع الثالث عشر: تنوع خصائص السلع الفلاحية	51
المطلب الثالث: أهمية الفلاحة وأهدافها	51
الفرع الأول: أهمية الفلاحة	51
أولا: توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع.	51
ثانيا: توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى.	51
ثالثا: توفير الموارد المالية.	52
رابعا: توفير المواد الخام للقطاع الصناعي.	52
خامسا: استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة.	52
الفرع الثاني: أهداف الفلاحة	53
أولا: إشباع الحاجات الضرورية للإنسان.	53
ثانيا: قدم واستمرارية الحاجات الغذائية.	53
المبحث الثاني: أنواع الفلاحة، سياساتها ومقوماتها	**54**
المطلب الأول: أنواع الفلاحة	54
الفرع الأول: الفلاحة البدائية المتنقلة	54
الفرع الثاني: الفلاحة المتخصصة	54
الفرع الثالث: الفلاحة المتنوعة	54
الفرع الرابع: الفلاحة الواسعة	55
الفرع الخامس: الفلاحة الكثيفة	55
المطلب الثاني: السياسات الفلاحية	55
الفرع الأول: مفهوم السياسة الفلاحية	56
الفرع الثاني: أنواع السياسات الفلاحية	56
أولا: السياسة السعرية الفلاحية.	56
ثانيا: السياسة التسويقية الفلاحية.	58
ثالثا: السياسة الهيكلية الفلاحية.	59
رابعا:سياسة البحث والإرشاد الفلاحي.	59
خامسا: سياسات الإصلاح الفلاحي.	60
سادسا: سياسة التموين الفلاحي.	61

المطلب الثالث: مقومات الفلاحة و متطلباتها	61
الفرع الأول: مقومات الفلاحة	61
أولا: الأراضي الزراعية.	61
ثانيا: الموارد المائية.	62
ثالثا: الثروة الحيوانية والنباتية.	63
الفرع الثاني: متطلبات الفلاحة	63
المبحث الثالث: التنمية الفلاحية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية	**64**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها	64
الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية ومراحلها	64
أولا: مفهوم التنمية الفلاحية.	64
ثانيا: مراحل التنمية الفلاحية.	66
الفرع الثاني: أهداف التنمية الفلاحية	66
المطلب الثاني: دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية	68
الفرع الأول: توفير الاحتياجات الغذائية للسكان	68
الفرع الثاني: توفير الموارد النقدية	68
الفرع الثالث: توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى	69
الفرع الرابع: تموين الصناعة بالمواد الأولية الفلاحية	69
الفرع الخامس: القطاع الفلاحي سوق للسلع غير الفلاحية	69
المطلب الثالث: مشاكل وتحديات القطاع الفلاحي وسبل تطويره	70
الفرع الأول: مشاكل القطاع الفلاحي	70
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي	71
الفرع الثالث: وسائل تطوير أو ترقية القطاع الفلاحي	72
خلاصة الفصل الثاني	73
الفصل الثالث: دور القطاع الفلاحي في دعم تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.	**74- 119**
تمهيد	**75**
المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة.	**76**

المطلب الأول: الإمكانيات والفرص المتاحة للقطاع الفلاحي.	76
الفرع الأول:الموارد المائية.	76
أولا: الموارد المطرية.	76
ثانيا: الموارد السطحية.	76
ثالثا: الموارد الجوفية.	77
الفرع الثاني: الموارد الأرضية.	77
أولا: الأراضي القابلة للفلاحة.	78
ثانيا: أراضي صالحة للفلاحة.	78
ثالثا: أراضي المساحة المحصولة (المحاصيل الموسمية).	78
رابعا: الأراضي المسقية.	78
الفرع الثالث: الموارد الرأسمالية	79
الفرع الرابع: الموارد البشرية.	80
المطلب الثاني: تطور مكانة القطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية.	80
الفرع الأول: مرحلة التخطيط (1967- 1989).	81
الفرع الثاني: مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990).	84
أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004).	85
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009).	87
ثالثا: البرنامج الخماسي (2010- 2014).	88
المطلب الثالث: سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر منذ سنة 2000.	89
الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR.	89
أولا: التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.	90
ثانيا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.	90
ثالثا: آليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.	91
الفرع الثاني: قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008.	92
أولا: أهداف قانون التوجيه الفلاحي.	92
ثانيا: أدوات التوجيه الفلاحي.	92
الفرع الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي.	93
أولا: التجديد الفلاحي.	94

ثانيا: سياسة التجديد الريفي(2007- 2013).	95
ثالثا: برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.	95
المبحث الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر.	**96**
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة في الجزائر.	96
الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي.	96
الفرع الثاني: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة بالجزائر.	98
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل.	100
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتنمية الصناعة.	102
الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان.	102
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الصناعة.	105
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية.	106
الفرع الأول: مساهمة السلع الغذائية والفلاحية في التجارة الخارجية.	106
الفرع الثاني: الواردات والصادرات من مستلزمات الإنتاج الفلاحي.	112
المبحث الثالث: المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة.	**115**
المطلب الأول: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر.	115
الفرع الأول: مشاكل تتعلق بالموارد الطبيعية.	115
الفرع الثاني: المشاكل التكنولوجية.	116
الفرع الثالث: مشاكل تتعلق بالموارد البشرية.	116
الفرع الثالث: مشاكل أخرى.	117
المطلب الثاني: بعض الحلول المقترحة للفلاحة في الجزائر.	117
خلاصة الفصل الثالث	**119**
الخاتمة	120- 125
قائمة المراجع	126- 132
الملاحق	

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	استخدام الأراضي في الجزائر للفترة 2012	79
(02)	القوى العاملة الفلاحية بالنسبة إلى الكلية خلال الفترة (2005- 2012)	80
(03)	توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1967- 1989)	82
(04)	مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية للفترة (2001- 2014)	84
(05)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	85
(06)	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي (2001- 2004)	86
(07)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)	87
(08)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي(2010-2014)	89
(09)	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2000-2013)	96
(10)	تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2011)	99
(11)	تطور عدد العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	101
(12)	تطور إنتاج بعض السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة(2000-2012)	102
(13)	تطور نسب الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الفلاحية خلال الفترة(2000-2012)	104
(14)	الصادرات الكلية، الصادرات الفلاحية، الصادرات الغذائية للجزائر خلال الفترة(2000 . 2012)	107
(15)	تطور بعض الصادرات الجزائرية للسلع الفلاحية خلال الفترة(2000- 2012)	108
(16)	الواردات الكلية، الواردات الفلاحية، الواردات الغذائية للجزائر خلال الفترة(2000- 2012)	109
(17)	تطور الواردات الأساسية الجزائرية للسلع الفلاحية خلال الفترة(2000- 2012)	111
(18)	أهم المستلزمات الفلاحية المستوردة بالجزائر خلال الفترة(2003- 2012)	113
(19)	أهم المستلزمات الفلاحية الجزائرية المصدرة خلال الفترة(2003- 2012)	114

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	الحلقة المفرغة للفقر	38
(02)	تطور نسب الاستثمارات حسب القطاعات للفترة(1967- 1989)	83
(03)	نصيب الفرد من الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2000- 2013)	97
(04)	مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي خلال الفترة(2000- 2013)	98
(05)	تركيبة القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات(%) خلال الفترة(2000- 2011)	100

الرقم	عنوان الملحق
(01)	القانون رقم 08- 16 المؤرخ في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي.

PNDAR	**P**rogramme **N**ational de **D**éveloppement de l **à**griculture et **R**ural.
FNRDA	**F**onds **N**ational de **R**égulation et de **D**éveloppement **A**gricole.
FPZPP	**F**onds de **P**rotection **Z**oo et **P**hytosanitaire.
FGCA	**F**onds de **G**arantie **C**ontre les **C**alamités **A**gricoles.
FMVC	**F**onds de **M**ise en **V**aleur par la **C**oncession.
MADR	**M**inistère de l'**A**griculture et de **D**éveloppement **R**ural.
ONS	**O**ffice **N**ational des **S**tatistiques.
MPAT	**M**inistère de la **P**lanification et d'**A**ménagement du Territoire.
FAO	UN **F**ood and **A**gricultural **O**rganisation.

المقدمة العامة

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إذ يعد المصدر الرئيسي لتلبية حاجات الاستهلاك الغذائية مما يساهم في تقليل وارداتها، إضافة إلى مساهمة هذا القطاع في توفير مدخلات الإنتاج لغيره من القطاعات، وفي تنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى والصناعات المرتبطة بالقطاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومما لاشك فيه فان تحقيق معدلات نمو جيدة لأنشطة القطاع الفلاحي سوف يؤدي إلى تعزيز معدلات التنمية في غيره من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية والخدمية التي ترتبط بعلاقات تشابكية مع هذا القطاع.

في الجزائر حظي القطاع الفلاحي باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما ترجم بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، بمشروعاتها، والفلاحية التي مكنت سياسات الدعم الفلاحي المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة من إدخال بعض الحركية على قطاع الفلاحة، رصدت لفائدتها الدولة حوافز وتشجيعات بغية إحداث الأثر الايجابي على نسق نمو الإنتاج في مختلف النشاطات الفلاحية من خلال البرامج المختلفة المطبقة، لاسيما في ظل توفر صناديق خاصة لدعم التنمية الفلاحية والإنتاج الفلاحي، الأمر الذي ساعد على تحسين معيشة الفلاحين والارتقاء بالمناطق الريفية بصفة عامة.

وفي ظل ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية بات من الضروري تعميق الإصلاحات في القطاع الفلاحي، والبحث عن إصلاحات تسد ثغرات الإصلاحات السابقة من خلال الانطلاق ببرامج جديدة وسياسات دعم مختلفة تهدف في طياتها لمواصلة دعم مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

أولا: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تحاول تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتباره في نظر الكثيرين البديل الاقتصادي الأول الذي من شانه أن يكون المرشح الأول لاقتصاد ما بعد البترول في الجزائر، نظرا للانعكاسات الايجابية التي يمكن أن يحققها هذا القطاع على مستوى الموازين الداخلية وحتى الخارجية، كدعم الدخل الوطني وميزان المدفوعات إلى جانب العمل على توفير مناصب الشغل وتقليل الفوارق الجهوية بين المناطق الريفية والحضرية.

كما تبرز أهمية الدراسة في توافقها مع الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة الجزائرية لهذا القطاع ومحاولاتها الواعية لاستغلال الإمكانيات والمقومات الفلاحية التي تتمتع بها في هذا المجال.

ثانيا: أهداف الدراسة.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر والتي يمكن أن تساهم في تنمية القطاع الفلاحي؛
- تسليط الضوء على البرامج التنموية وسياسات الدعم التي قامت بها الدولة من اجل الحد أو التقليل من المشاكل التي تواجه هذا القطاع؛
- إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية الاقتصادية؛
- الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع.

هناك أسباب دفعتنا للبحث في هذا الموضوع نذكر منها مايلي:

- ✓ طبيعة التخصص العلمي الذي ندرسه وصلته بموضوع الدراسة؛
- ✓ الميل الشخصي لموضوع الدراسة والرغبة في دراسة حيثياته؛
- ✓ مرحلة التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر مؤخرا واهتمام الدولة المتزايد بالقطاع الفلاحي لما يؤديه من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعا: إشكالية الدراسة.

بناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا في التساؤل الآتي:

- ✍ **في ظل الإمكانيات المتاحة، هل يؤدي القطاع الفلاحي الدور المنوط به في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

ينبثق من التساؤل الرئيسي مجموعة من **التساؤلات الفرعية** يمكن صياغتها على النحو التالي:

① فيما تكمن أهمية القطاع الفلاحي، وكيف يساهم في دعم التنمية الاقتصادية؟

② ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

③ ما هي البرامج التي قامت بها الدولة من اجل النهوض بهذا القطاع وترقيته والحد من مشاكله؟

④ ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

⑤ هل يعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سياسة فعالة على القطاع؟

⑥ ما هي سبل واليات النهوض بالقطاع الفلاحي التي تساعد على ترقية التنمية الاقتصادية؟

خامسا: فرضيات الدراسة.

بعد توضيح إشكالية الدراسة يمكننا البحث فيها انطلاقا من اختبار مجموعة الفرضيات التالية:

1. يمتلك القطاع الفلاحي الجزائري إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله للعب الدور الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية؛
2. عرفت الجزائر تزايد في الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال إقامة العديد من الهيئات والبرامج الداعمة له؛
3. شهدت الجزائر منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عدة تطورات في القطاع الفلاحي مكنته من تأدية الدور المنتظر منه في دعم التنمية الاقتصادية.

سادسا: حدود الدراسة.

يتميز البحث بالاتساع نظرا لكثرة العناصر ذات الصلة به، لذا ارتأينا ضبطه وتحديد بعض معالمه بهدف معالجته بأكثر دقة، حيث ركزنا فيه على تناول القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني ودوره في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر على اعتبار انه قطاع استراتيجي لما يتوفر عليه من إمكانيات طبيعية وبشرية ومادية، مع الإشارة إلى أن هذه الدراسة تناولت بالتحديد الفترة (2000- 2012) نظرا لما تميزت به من تحولات، تبنت الجزائر خلالها مجموعة من البرامج والسياسات الداعمة للقطاع الفلاحي في محاولة منا إلى للوقوف على نتائجها.

سابعا: منهجية الدراسة.

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، اعتمدنا على **المنهج الوصفي التحليلي**، حتى تمكن من إعطاء شرح لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والفلاحة وإبراز كل الحقائق التي تتعلق بالقطاع الفلاحي في الجزائر والعوائق التي تقف أمام تطور هذا القطاع الحساس من خلال تحليل الإحصائيات التي تم جمعها حول الموضوع.

- أما فيما يخص **أدوات جمع المعلومات**، فقد اعتمدنا على المسح المكتبي، وذلك بهدف التعرف على الكتب والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات أو المقدمة في شكل أوراق بحثية في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، كما تم الاعتماد على المقالات المنشورة على شبكة الانترنت وبعض المواقع الرسمية لبعض الهيئات أو المؤسسات بغية الحصول على المعلومات والإحصائيات للقيام بتحليلها وتقييمها.

ثامنا: الدراسات السابقة.

هناك مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية التي أجريت حول موضوع القطاع الفلاحي والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ابرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة نذكر مايلي:

- **الدراسة الأولى:** هناء شويخي،" **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر- دراسة تحليلية وتقييمية-** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

حيث تطرقت فيها الباحثة إلى مراحل تطور القطاع الفلاحي واليات تمويله في الجزائر، كما تناولت واقع الفلاحة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وقد توصلت في الأخير إلى أن التمويل هو احد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي. وان آليات التمويل الفلاحي لا تقتصر على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الآخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع.

- **الدراسة الثانية:** سلطان كتفي، " **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة** "، كلية علوم الأرض، الجغرافيا، والتهيئة العمرانية، تخصص تهيئة عمرانية، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، 2005.

تناولت فيها الباحثة نتائج تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ومدى فعاليته على القطاع الفلاحي بصفة خاصة والمجتمع الريفي بصفة عامة، وقد توصلت الباحثة إلى تكفل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بجزء فقط من الفلاحة في ولاية قسنطينة، كما يبقى تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في وسط الحبوب صعب جدا لان هناك عناصر تتدخل وتتحكم في الإنتاج كالمناخ.

- **الدراسة الثالثة:** فوزية غربي، " **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة منتوري .قسنطينة، الجزائر، 2008.

تناولت فيها الباحثة الزراعة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تطرقت إلى التنمية الزراعية المستدامة، بالإضافة إلى واقع الزراعة في الجزائر، وقد توصلت في الأخير إلى أن الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء تعرف وضعية متذبذبة وبعيدة عن المعدل المطلوب فهي غير مكتفية ودائما تلجا للاستيراد لسد العجز في ذلك.بالإضافة إلى وجود إمكانيات وفرص غير مستغلة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة من اجل الاكتفاء الذاتي.

تاسعا: هيكل الدراسة.

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث واختبار الفرضيات المقترحة، قمنا بتقسيم موضوعنا إلى ثلاثة فصول مترابطة تعالج جوهر الدراسة وفق النسق التالي:

الفصل الأول: التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية.

سنحاول من خلاله التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية من خلال توضيح الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية، إلى جانب التعرف إلى نظرياتها، سياساتها، ومؤشراتها، مع عرض لأهم متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

الفصل الثاني: الخلفية النظرية للقطاع الفلاحي.

والذي سنتطرق من خلاله إلى التعريف بالفلاحة وعرض مختلف خصائصها بالإضافة إلى أهميتها وأهدافها، ومن ثم محاولة عرض أنواعها وسياساتها ومقوماتها، وأخيرا سنتناول التنمية الفلاحية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر.

هو الفصل الذي سنحاول فيه ربط الجانب النظري بالواقع، من خلال عرض واقع القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة، والتعرف على مختلف سياسات الدعم التي خصصت لهذا القطاع، إلى جانب تقديم الإحصائيات المتعلقة بالقطاع الفلاحي وآثارها على كل من الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتنمية الصناعة....الخ، وفي الأخير سنتعرف على المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر لنتمكن من وضع الحلول الكفيلة لمعالجتها.

عاشرا: صعوبات الدراسة.

يعترض أي بحث مجموعة من الصعوبات والعراقيل تجعل الباحث يعاني من نقص المعلومات لإتمامه على النحو الذي يرغب فيه، ومن الصعوبات التي صادفتنا أثناء انجازنا لهذه الدراسة نذكر منها:

- الخلط الموجود بين مصطلحي الفلاحة والزراعة في اغلب المراجع المعتمد عليها ما جعلنا نبذل جهدا مضاعفا للاستفادة قدر المستطاع من هذه المراجع؛
- النقص في الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالفلاحة في الجزائر؛
- التضارب في الإحصائيات المعلن عنها من طرف الهيئات الرسمية والمنظمات الدولية من سنة لأخرى، فالإحصائية الخاصة بسنة معينة نجدها تتغير من تقرير إلى آخر باختلاف سنواته، وهذا ما حال دون إجراء الدراسة بالشكل المرغوب فيه.

إلا أنه ورغم ذلك فقد حاولنا الإلمام بمعظم جوانب هذا الموضوع.

الفصل الأول
التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية المفهوم، الأهمية والأهداف.

المبحث الثاني: نظريات، سياسات ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

خلاصة الفصل الأول

تمهيد:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا بارزا بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية، والتنمية هي العجلة المحركة لمختلف اقتصاديات الدول في العالم، إذ تعتبر الوسيلة الفعالة لتحقيق مختلف الأهداف السياسية والاجتماعية، وهذا ما جعل العديد من الدول النامية تسعى جاهدة لتحقيق التنمية واستغلال مواردها المتاحة أفضل استغلال لتحسين مستوى معيشة سكانها، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية المختلفة.

والتنمية الاقتصادية عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات كبيرة أيضا، كما تستلزم وقتا طويلا وإتباع السياسات الملائمة، وهذه الأخيرة لا تتحقق إلا بتواجد الأرضية الملائمة لتحقيقها من تكنولوجيا، مورد بشري إضافة إلى الأموال اللازمة التي تساعد على تجسيد المشاريع التنموية التي تدعم الدول في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية المفهوم، الأهمية و الأهداف.

تعد قضية التنمية من ابرز المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي حيث فرضت نفسها على جدول الأعمال العالمي، فبعدما كان ينظر إلى النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في عملية الدخل وكفى،ومهما اختلفت التسميات فان المفهوم الحالي للتنمية يشمل جوانب عدة: اقتصادية، اجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

عند الحديث عن التنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، إذ يميل البعض إلى المساواة بين مفهومي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أي استخدامهما كمترادفين،ولهذا سنوضح مفهوم كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخل، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك(آخذا في الاعتبار معدل نمو السكان)، مما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة[1].

ومنذ قيام الثورة الصناعية عام 1760 حتى اليوم حققت العديد من الدول تقدما اقتصاديا واجتماعيا هائلا، هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو ما يطلق عليه النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه:"مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي" ويفهم من ذلك أن النمو الاقتصادي يعني ترك التقدم الاقتصادي والاجتماعي للظروف العفوية دون اتخاذ تدابير معتمدة في صورة أو بأخرى[2].

إن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما تتعدى ذلك إلى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الناتج الكلي، وبالطبع فان هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي(الناتج الكلي) معدل النمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل

[1] عمرو محي الدين،" **التخلف و التنمية**"، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 33.

[2] أشواق بن قدور،" **تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي**"، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 63.

الكلي مساويا لمعدل نمو السكان فان نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتا، أي أن معيشة الفرد تبقى في مستويات ثابتة، وفي هذه الحالة لا يوجد نمو اقتصادي، أما إذا زاد الدخل الكلي بمعدل اقل من معدل النمو السكاني فان متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض و بالتالي تدهور مستوى المعيشة[1].

ووفقا لذلك فان:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي ـ معدل النمو السكاني

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي اكبر من معدل النمو السكاني.ولكن يلاحظ من ناحية أخرى بأن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها[2].

أما الدخل الحقيقي فانه يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله الفردي خلال فترة زمنية معينة وعليه فان:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي ـ معدل التضخم

فإذا ازداد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة،فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة.

أما إذا ازداد الدخل النقدي بمعدل اقل من معدل الزيادة في الأسعار(معدل التضخم) فان الدخل الحقيقي للفرد ينخفض و تتدهور معيشته، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي اكبر من معدل التضخم، ففي هذه الحالة يزداد الدخل الحقيقي ممثلا كمية السلع والخدمات[3].

وعلى ذلك فان النمو الاقتصادي يعني[4]:

---

[1] علي لطفي،" **محاضرات في التنمية الاقتصادية**"، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس، مصر، 2003، ص 42.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون،" **التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية و تطبيقية**"، الدار الجامعية، مصر ، بدون سنة، ص 74.

[3] المرجع نفسه ، ص ص 75، 76.

[4] صبري فارس الهيتي،" **التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي**"، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 16.

- ❖ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛
- ❖ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية؛
- ❖ أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

ومما سبق نستخلص أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخلفي المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع و الخدمات من ناحية،أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي هو نقيض للتخلف الاقتصادي الذي عرفه«**سيمون كوزنتس**»[*]في ثلاثة مفاهيم أساسية تتجلى فيما يلي[1]:

- ✍ عدم الاستغلال الكامل للموارد: كل دولة لم تتمكن من استغلال إمكانياتها الاقتصادية المتاحة بصورة كاملة فإنها تكون دولة متخلفة؛
- ✍ التخلف الاقتصادي النسبي: ويقصد به التأخر في مستوى الأداء الاقتصادي لدولة ما مقارنة مع دول أخرى، لذا يكون التخلف هنا مسالة نسبية؛
- ✍ انخفاض مستوى المعيشة: يرتبط مفهوم التخلف الاقتصادي بانتشار الفقر وما يرافقه من انخفاض في مستوى التغذية والرعاية الصحية و هو ما يترجم في انخفاض مستويات المعيشة.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.

اختلف الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية، نظرا لأن عملية التنمية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي فمنهم من يحاول تعريفها على أنها:"العمل على زيادة الدخل عن طريق توسيع وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة"[2].

يرى البعض الآخر أن التنمية الاقتصادية تعني:" تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة"[1].

---

[*]**سيمون كوزنتس:** من مواليد 1901 بروسيا غادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1922، استكمل دراسته بجامعة كولومبيا و تحصل على الدكتوراه عام 1926، درس في العديد من الجامعات على غرار جامعة جونز هوبكنز و جامعة هارفارد، له العديد من المنشورات أهمها: «رأس المال في الاقتصاد الأمريكي" سنة 1961،" النمو الاقتصادي للأمم" سنة 1971. توفي سنة 1985.

[1]محمد سلطان أبو علي، **"الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة"**،الأكاديمية العربية للعلوم، الأردن، الطبعة الأولى،2007،ص ص 37،38

[2]مدحت محمد العقاد،**"مقدمة في التنمية و التخطيط"**، دار النهضة العربية، لبنان، 1998، ص 72.

وتعرف أيضا على أنها:" العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه"[2].

وفي تعريف آخر التنمية الاقتصادية هي:" الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها"[3].

أما **نيكولاس كالدور**(*) فقد عرف التنمية الاقتصادية على أنها:" مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة والموجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي"[4].

كما يعرفها الاقتصادي "**مايكل تودارو**"(**) على أنها:"عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية"[5].

وعلى هذا الأساس يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية على أنها:

"عملية تحول وتغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي طويل المدى يتم من خلالها تطوير الاقتصاد،وذلك من خلال تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي، وزيادة في متوسط نصيب الفرد منه، من خلال الاهتمام بإجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي و الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة،وهذا ما يوفر الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، إضافة إلى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي".

ووفقا لهذا التعريف فان التنمية الاقتصادية تحتوي على العديد من **العناصر أهمها**[6]:

---

[1] شوقي أحمد،"**دنيا الإسلام و التنمية الاقتصادية**"، دار الفكر العربي، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 16.

[2] خالد محمد السيواعي،"**التجارة و التنمية**"، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 23.

[3] عريقات حربي، محمد موسى،" **مبادئ الاقتصاد، تحليل كلي**"، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 26.

(*) **نيكولاس كالدور:** اقتصادي بريطاني ولد في 12 ماي 1908 ببودابست، عمل كمستشار للعديد من الحكومات في المملكة المتحدة وغيرها، ويعد نيكولاس كالدور في الأساس من مؤيدي التيار النيوكلاسيكي وبالمقابل يعد معارض شديد للتيار النقدي الذي راج بشدة سنة 1970،توفي في ديسمبر 1986 ببابوورث.

[4] عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاس،"**التنمية الاقتصادية و مشكلاتها**"، دار التعليم، مصر، 2013، ص 82.

(**) **مايكل تودارو:** اقتصادي أمريكي من مواليد 14 ماي 1942، يعد من أهم الاقتصاديين في القرن العشرين، تحصل على شهادة الدكتوراه سنة 1968 بجامعة ييل، ودرس بجامعة نيويورك لمدة 18 عاما. اشتهر تودارو كأحد الرواد في مجال اقتصاديات التنمية.

[5] المرجع نفسه، ص 83.

[6] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،"**التنمية الاقتصادية** "، دار المعرفة، مصر، 2005، ص 10.

- ❖ التنمية تغير شامل لا ينطوي فقط على الجانب الاقتصادي، وإنما أيضا الاجتماعي والسياسي؛
- ❖ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛
- ❖ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية؛
- ❖ أن تتسم الزيادة في متوسط نصيب الفرد بصفة الاستمرارية؛
- ❖ إجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي؛
- ❖ الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

يفرق بعض الاقتصاديين بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية في جوانب عديدة كالآتي[1] :

حيث يؤكد «**جون هيكس**»[(*)]بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة.

ويعني النمو الاقتصادي زيادة الناتج القومي الحقيقي بينما تتضمن التنمية الاقتصادية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي و السياسي.

فالتنمية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي أما النمو الاقتصادي فهو يهتم بأن تكون الزيادة في الدخل القومي أعلى من معدل الزيادة السكانية.

النمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدد عن بقية الاقتصاد القومي، كما أن الدخل المستحق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان.

إن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] خبابة عبد الله،" **تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية** "، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014، ص ص 37 ، 38.

[(*)] **جون هيكس:** اقتصادي بريطاني ولد سنة 1904 في أرويك بانجلترا، درس بجامعة أكسفورد، إلا انه في أول عام درس الرياضيات ولكنه لم يقتنع فقام بتغيير الاختصاص إلى " الفلسفة و السياسة و الاقتصاد". درس في العديد من الجامعات أهمها جامعة مانشستر، جامعة أكسفورد.كتب في العديد من المجلات أهمها المال، التجارة الدولية والنمو والتقلبات، توفي هيكس عام 1989 عن عمر يناهز 85 عاما

النمو الاقتصادي يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شانها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع، بمعنى انه يحدث بطريقة تلقائية، أما التنمية الاقتصادية فهي عملية مقصودة(مخططة) تهدف إلى توفير حياة أفضل للأفراد.

يركز النمو على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات، أما التنمية الاقتصادية تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها، كما أن النمو الاقتصادي لا يهتم بمصدر زيادة الدخل عكس التنمية الاقتصادية فهي تهتم بمصدر زيادة الدخل وتوزيعه.

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية.

ابتداء من نهاية الحرب العالمية ظهرت الحاجة والرغبة إلى تحقيق مستويات أرقى من المعيشة ومواجهة الزيادة المرتفعة في أعداد السكان بالنسبة للمجتمعات النامية، فمن بواعث تزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بلوغ البلدان النامية لاستقلالها السياسي والارتفاع الكبير في معدلات زيادة السكان كنتيجة لانخفاض معدلات الوفيات وارتفاع معدلات المواليد.

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة.

التنمية الاقتصادية ضرورية للدول النامية لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة، وهناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة، والتي مازالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، ويمكن إيجاز هذه العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجموعتين التاليتين[1]:

أولا: مجموعة العوامل الاقتصادية.

ويمكن إجمال أهم العوامل الاقتصادية فيما يلي:

1- التبعية الاقتصادية للخارج و استمرارية أزمة المديونية الخارجية؛
2- سيادة نمط الإنتاج الواحد؛
3- ضعف البنيان الصناعي والزراعي؛

[1] اسماعيل عبد الرحمن، عريقات حربي،" **مفاهيم و نظم اقتصادية** "، داروائل، الأردن، الطبعة الأولى،2004، ص ص 270 ، 271.

4- نقص رؤوس الأموال؛
5- انتشار البطالة بأشكالها المختلفة؛
6- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة؛
7- سوء إدارة المنشاة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية.

أما فيما يخص العوامل غير الاقتصادية فتتمثل في الآتي:

1- الزيادة السكانية الهائلة؛
2- انخفاض المستوى الصحي وسوء التغذية؛
3- انخفاض مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأميين من السكان؛
4- تراجع القدرات والانجازات العلمية والثقافية(التكنولوجية).

ويمكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية تدريجيا بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتمادا كبيرا على رؤية وإستراتيجية مدروسة وواضحة.

الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية أداة للاستقلال الاقتصادي.

التنمية الحقيقية لابد وأن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته، هذا ويؤكد أن مجرد حصول القطر النامي على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول النامية بعد استقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الأقطار النامية التي توارثت من فترة ما قبل الاستقلال، هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا[1].

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة ومن هنا فهي ليست غاية في حد ذاتها و لكنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى وتتمثل هذه الأهداف في[2]:

[1] إسماعيل عبد الرحمن، عريقات حربي، مرجع سبق ذكره، ص 272.
[2] المرجع نفسه، ص– ص 294- 296.

الفرع الأول: زيادة الدخل القومي الحقيقي.

تعطي الدول النامية الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لان زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

إن زيادة الدخل القومي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية لتلك الدول، فكلما كان معدل السكان كبيرا اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، ولكن هذه الزيادة مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال وكفاءات بشرية في الدولة كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

الفرع الثاني: رفع مستوى المعيشة.

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، وأن الارتفاع في مستوى المعيشة للسكان من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد الزيادة في الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة، ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة من السكان مسيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان علما أن هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان و الدخل، فكلما كانت زيادة السكان اكبر من زيادة الدخل الحقيقي انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة، وكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا دل ذلك على ارتفاع ما في مستوى المعيشة.

الفرع الثالث: تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات.

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فاغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات

في توزيع الدخول والثروات، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت.

ولا شك أن التفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الغالبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية.

الفرع الرابع: التوسع في الهيكل الإنتاجي.

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لان التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من اجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.

الفرع الخامس: تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن العمل من اجل تحقيق التنمية ينبغي له أن يتم في إطار الأخذ بالاعتبار أن لا تؤدي التنمية إلى إحداث اختلال أو اضطراب في الاقتصاد، فبإمكان السياسة المالية والنقدية للحكومة التغلب على عدم الاستقرار الاقتصادي سواء كان على شكل تضخم أو كساد من خلال التأثير على قيمته الضريبية والنفقات الحكومية.

الفرع السادس:تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الكفاءة من خلال استخدام تحليل المنافع والتكاليف على جانب النفقات من الميزانية لزيادة الكفاءة وتقليل الضياع في النفقات الحكومية مما يؤدي إلى إسهامه في إعادة توزيع الدخل كهدف من الأهداف.

الفرع السابع :تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني.

يعتبر هذا العنصر من الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، حيث نلاحظ أن الزراعة تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى، وهي مصدر من مصادر الدخل القومي، لذا لابد من التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي، وإفساح المجال للصناعة، حيث يراعي القائمون بتخصيص نسبة غير قليلة من الموارد للنهوض بالصناعة، وهذا للقضاء على المشاكل التي تثيرها الزراعة على البنيان الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات، سياسات ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

تهدف التنمية الاقتصادية إلى نقل المجتمع من أوضاع التخلف والانطلاق به نحو التقدم، وفيهذا الصدد ظهرت العديد من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية مما دفع الدول لمحاولة مسايرة هذه النظريات، الأمر الذي دفعها إلى تبني سياسات متعددة لدفع مجتمعاتها نحو التقدم والرقي.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية.

تعددت النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية نوجز أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: نظرية ادم سميث.

يعطي«**ادم سميث**»[*]للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة، ويوجب في ذلك استخدام التقدم التقني من عتاد وآلات حديثة....الخ، ويشير "ادم سميث" إلى البطالة التي تحدث في الريف عند إدخال التغييرات الحديثة على القطاع الفلاحي، لكنه يجيب بأن هذه الأعداد المعتبرة في القطاع الفلاحي نجد لها عملا في القطاع الصناعي، الذي يبدأ في التطور والذي يكون بحاجة إلى العمال.

[*]**ادم سميث**: فيلسوف اسكتلندي ولد في 5 جوان 1723 باسكتلندا، يعد احد رواد الاقتصاد السياسي، درس بالعديد من الجامعات أهمها جامعة غلاسكو وجامعة أكسفورد، أشهر مؤلفاته كتاب" **ثروة الأمم**" الذي نشر سنة 1776، توفي سنة 1790عن عمر يناهز 67 عاما.

كما يعتبر"ادم سميث"بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وتقسيم العمل طبقا له هو الأساس لرفع الإنتاجية، نظرا لحاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من اجل التوسع في تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، والتراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من الاستهلاك لكل دخولهم.

بالإضافة إلى التراكم الرأسمالي فانه يوجد قيد أخر على تقسيم العمل، في رأي « ادم سميث» هو السوق فعندما يكون السوق ضيقا يكون الطلب غير كاف لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، ويتمخض عن تزايد الدخول توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع[1].

الفرع الثاني: نظرية الدفعة القوية.

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي « **بول روزنشتاين**»[(*)] الذي رأى انه لا سبيل لامتصاص الأيدي العاملة المتعطلة في القطاع الزراعي، ولرفع مستوى إنتاجية العامل بالبلدان المتخلفة، ومن ثم الارتقاء بمستوى المعيشة الاتجاه نحو التصنيع الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويدفع باقتصاديات البلدان النامية من حالة الركود إلى النمو والانطلاق ولقد أوضح أن هناك نوعين من برامج التصنيع[2] :

أولا: يتمثل في إقامة برنامج للصناعات الثقيلة، وصناعة الأجهزة والآلات والصناعات الاستهلاكية الخفيفة في نفس الوقت بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي منها، إلا أن« رودان » استدرك وطرح مشكلتي ضخامة حجم الموارد المغلوبة و التضحيات اللازمة في سبيل انجاز هذه البرامج والتي تمتد لأكثر من جيل على غرار ما حدث في الاتحاد السوفييتي سابقا، ويعاب على هذا النوع كذلك انه لا يتم فيه الالتزام بمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد.

---

[1] عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،"**التنمية الاقتصادية، المفهوم، النظريات، السياسات**،الدار الجامعية،مصر،2003، ص- ص 69- 71

[(*)] **بول روزنشتاين رودان:** اقتصادي بولوني ولد بكراكوفببولونيا سنة 1402، يعد احد رواد اقتصاديات التنمية، درس في جامعة فيينا قبل أن يهاجر إلى بريطانيا سنة 1930 ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، عمل أولا بالبنك الدولي خلال الفترة 1947- 1954 ثم معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للفترة 1953- 1968 لينتقل بعد ذلك لجامعتي تكساس و بوسطن. توفي سنة 1985.

[2] إسماعيل بن قانة، " **اقتصاد التنمية**"، دار أسامة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص- ص 163- 165.

ثانيا: فيعتمد على قيام البلدان المتقدمة بالاستثمار في البلدان النامية، ليتحقق بذلك هدف التخصص وتقسيم العمل الدولي لتتحقق الفائدة بذلك للطرفين، على أن هذا النوع من البرامج لقي استحسانا في أوساط المختصين وتبنته كثير من الدول النامية مثل مصر التي اعتبرته تجربة رائدة في النمو الاقتصادي بما أحدثه من تحريك لرؤوس الأموال من الدول المتقدمة باتجاه الدول النامية، ومن مزايا برامج التصنيع الضخمة ما يحققه للاقتصاد القومي من وفورات خارجية وهي مجموعة المنافع والمزايا التي يحققها انتشار البيئة الصناعية، وارتفاع عدد المشروعات الصناعية لمشروع معين بدون أن تدر هذه المنافع إيرادا مباشرا للمشروع الواحد.

الفرع الثالث: نظرية النمو المتوازن.

صاحب هذه النظرية هو **رانيان نيركسيه**[**] إذ تتطلب هذه النظرية تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، وبينها و بين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الصناعي، وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب، ذلك لان جهة العرض تعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة يبعضها في أن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، أما جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان، وتؤكد النظرية على الحجم الكبير من الاستثمارات لكي يتم تجاوز مشكلة عدم القابلية على التجزئة في جانب العرض وفي جانب الطلب، كما تقود هذه الجهة العريضة من الاستثمارات إلى تكامل أفقي وعمودي للصناعات، وتقسيم أفضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام، ومهارة فنية وتوسيع لحجم السوق، واستغلال أفضل للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي تكمن في حقيقة أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية،فالاستراداات تزداد مع زيادة الإنتاج، كما أن التشغيل يتوسع، ولمواجهة متطلبات الاستراداات المتنامية ولتمكين الصادرات من أن تمول التنمية فان البلد لا يمكن أن يوسع من تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية.

ولابد من الإشارة إلى أنه لم يقصد هنا بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة تتحدد في ضوء مرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المختلفة بحيث يتساوى

[**] **رانيان نيركسيه:** اقتصادي أمريكي من أصول أستو نية ولد في 05 أكتوبر سنة 1907 اعتبر احد رواد اقتصاديات التنمية من خلال مساهمته في العديد من النظريات أهمها نظرية الحلقات المفرغة للفقر. إضافة إلى نظرية النمو المتوازن. توفي سنة1959 عن عمر يناهز 52 سنة.

جانب العرض مع جانب الطلب.وهناك **منهجان للنمو المتوازن،الأول** يشير إلى الطريق الذي تخطته التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد، **والثاني** يشير إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج[1].

الفرع الرابع: نظرية النمو غير المتوازن.

ارتبطت هذه النظرية بأسماء العديد من الاقتصاديين أمثال:« **ألبرت هيرشمان** »[(*)] و«هانز سنجر»من انتقدوا نظرية النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي بين « هيرشمان » مع « نيركسيه » و«رودان» من أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في وضع برنامج استثماري كبير، إلا أن« هيرشمان» يرى ضرورة مراعاة الإمكانيات المحدودة للدول النامية، لذلك لابد أن يشمل هذا البرنامج بعضا من الصناعات أو القطاعات الرائدة من الاقتصاد الوطني فقط و يستدل في ذلك على ما حدث من تركيز على قطاعات في بعض من دول أوروبا وأمريكا الشمالية مثل:

- قطاع المواد الغذائية في الدانمرك في النصف الثاني من القرن 20؛
- قطاع الكهرباء في الاتحاد السوفيتي في القرن 20 و الصناعات الثقيلة في 30 و 40 من القرن الماضي.

القطاعات الرائدة حسب " هيرشمان" هي التي يجب أنتكون روابط مع قطاعات أخرى، وهي تلك التي تطور بصورة طبيعية بين صناعة وأخرى، حيث تكون إما أمامية أو خلفية ، **فالرابطة الخلفية** هي التي ترمز إلى العلاقة الناتجة عن عملية الإنتاج الحالية فمثلا صناعة أجهزة الراديو (المذياع) تحتاج إلى بطاريات ولولا البطاريات لما كان هناك أجهزة راديو، وبمعنى أخر أن كل إنتاج يحتاج إلى مواد أولية أو خام لإنتاجه أو تسييره، **أما الرابطة الأمامية** فهي التي ترمز غالى مجال جديد من الإنتاج ناتج عن منتجات سابقة فمثلا صناعة مشتقات الحليب تنطلق من إنتاج الحليب نفسه، فمثلا إذا أردنا الربط بين الصناعة الإستخراجية الحديد والآلات نجد أن الروابط بينهما تكون كالآتي:

[1] مدحت القريشي،" **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**"، داروائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 91، 92.

[(*)] **ألبرت أوتو هيرشمان:** ولد في 7 أفريل 1915 في المن ببرلين، و هو اقتصادي أمريكي تلقن دروسه في ثانوية فرنسية ببرلين ل 16 عاما، درس هيرشمان عدة مواضيع أهمها **اقتصاد التنمية في 1958. توفي 10 ديسمبر 2012.**

إلا أن السؤال الذي راود « هيرشمان » تعلق بكيفية اختيار المشاريع أو الصناعات وهذا لوجود كمية محدودة من المواد الاستثمارية، وكإجابة على ذلك فان « هيرشمان » بنا ذلك على أن الاختيار سيكون على أساس المشاريع التي تحقق المساهمة الأكبر في عملية التنمية مقارنة مع تكاليفها[1].

الفرع الخامس: نظرية مراحل النمو.

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي « **روستو**»[(*)]، يتلخص جوهر هذه النظرية في انه يمكن تشخيص مراحل معينة للتنمية، وتضيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل، ويفرق«روستو» بين خمسة مراحل وهي[2]:

أولا: مرحلة المجتمع التقليدي.

تتضمن هذه المرحلة مجتمعات قديمة وتتصف بوجود سقف معين على إنتاجيتها بفرضه مستوى العلم والمعرفة، وأن حوالي ثلاثة أرباع قوة العمل تشتغل في الزراعة مع حركة محدودة للمجتمع، وتغيرات اجتماعية محدودة، وسلطة سياسية لا مركزية تتركز في أيدي ملاك الأراضي، وأن الهيكل الاجتماعي لهذه المجتمعات يتميز بالطبيعة الهرمية، حيث العائلة والقبيلة تلعب دورا مهيمنا.

ثانيا: مرحلة ما قبل الانطلاق.

إن هذه المرحلة هي فترة انتقالية وهي تسبق فترة الإقلاع وإن المتطلبات الاقتصادية الرئيسية لهذه الفترة هي أن مستوى الاستثمار يتعين أن يرتفع إلى 10% من الدخل القومي في اقل تقدير لتامين نمو مستدام،والاتجاه الرئيسي للاستثمار يجب أن يكون نحو النقل و نحو رأس المال الاجتماعي و الشرط الضروري لارتفاع معدل الاستثمار هو رغبة و استعداد الأفراد لإقراض رأس المال، وتوفر عدد كافي من المنظمين،ورغبة المجتمع لإدارة النظام الاقتصادي وفق مبدأ تقسيم العمل.

ثالثا: مرحلة الانطلاق.

---

[1] عصام عمر مندور،**"التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية"**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2001، ص 66

[(*)] **آلت وتمان روستو:** ولد في 7 أكتوبر 1916 بنيويورك، درس بجامعة بال ثم تحول إلى باليول بأكسفورد، تخصص في الاقتصاد في جامعة كلومبيا، عمل كمساعد خاص لشؤون الأمن القومي للرئيس الأمريكي ليندون جونسون ومن أشهر نظرياته" مراحل النمو الاقتصادي". توفي روستو في 13فيفري 2003.

[2] إبراهيم مشروب، **"التخلف و التنمية- دراسات نظرية-"**،دار المنهل، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 21،22.

تمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو شرطا عاديا، إن هذه المرحلة قصيرة ويرتفع فيها الاستثمار فوق 10% من الدخل بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد، وذلك لتمكين تحقيق الزيادة في الادخار والاستثمار، ويتم تأسيس قطاعات قائدة ويتم تمويل هذه المرحلة من قطاع الزراعة وكذلك من ملاك الأراضي، لأغراض الاستثمار في التجارة والصناعة.

رابعا: مرحلة النضوج.

وهي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة إلى موارده الاقتصادية ويحقق فيها النمو المستدام، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القطاعات القديمة، ويرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.

خامسا: مرحلة استهلاك الوفير.

وتتسع هذه المرحلة بالهجرة إلى الأطراف، والاستخدام الواسع للمركبات وسلع الاستهلاك المعمرة والتحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية.

الفرع السادس: نظرية دافيد ريكاردو.

يعتبر«**دافيد ريكاردو**»[*]القطاع الفلاحي احد أهم النشاطات الاقتصادية لأنه بمثابة الدعامة، إذ يوفر موارد العيش للسكان، كما اهتم بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا بدا يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج وقسم ريكاردو **المجتمع إلى ثلاثة طبقات** هي: **الرأسماليون** وهم الذين يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال و يوفرون مستلزمات العمل، و**العمال** و هم اقل أهمية من الرأسماليين ويمثلون أغلبية السكان

[*]**دافيد ريكاردو**: اقتصادي انجليزي ولد في لندن بدا حياته المهنية مع أبيه في البورصة، تلقى علومه في انجلترا ثم في هولندا ولم يتمكن من متابعة الدراسة الجامعية، بدا يعمل لحسابه الخاص و نجح نجاحا كبيرا و أصبحت له شهرة واسعة، صرف اهتمامه إلى الآداب والعلوم إلا أن الاقتصاد على وجه الخصوص استأثر باهتمامه. من أشهر مؤلفاته" بحث في تأثير سعر القمع المتدني على أرباح الأسهم" 1815.توفي في غاتكومبارك.انجلترا

ويعتمدون على الأجور،**وملاك الأراضي** الذين يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، ويرى كذلك أهمية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن الرأسماليون هم أساس التنمية الاقتصادية لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم، حتى لا تقتل فوائدهم وبالتالي تغيب فرصة تحقيق التنمية[1].

المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية.

يقصد بالسياسات الاقتصادية تلك الأهداف الاقتصادية التي تتبناها الدولة والأدوات التي تستخدمها لتحقيق الأهداف، وفي هذا الصدد تعددت السياسات التي اتبعتها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية كل حسب تركيبته.

الفرع الأول : السياسة النقدية و التنمية الاقتصادية.

للسياسة النقدية عدة تعاريف أهمها[2]:

- "تمثل السياسة التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد وحجم الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي و التحكم بهيكل أسعار الفائدة بما يؤمن استمرار نمو النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الكامل للعمالة مع استقرار المستوى العام للأسعار".
- كما تعرف بأنها: " النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمعممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل: عرض النقد وأسعار الفائدة.

وتعمل السياسة النقدية في الاتجاهات الآتية[3]:

أولا: تامين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة.

يلاحظ على هيكل أسعار الفائدة في البلدان النامية بأنه يتحدد بمستويات عالية وأن التفاوت فيما بين أسعار الفائدة طويلة الأجل وأسعار الفائدة قصيرة الأجل قائم، وكذلك فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ومعلوم أن ارتفاع أسعار الفائدة يعيق النمو الاقتصادي، حيث أن سعر الفائدة المنخفض يساعد في تشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة والصناعة، إن إتباع سياسة سعر الفائدة المنخفض يسمى **سياسة**

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 75- 77.

[2] جمال بن دعاس، **" السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي"**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 88.

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 222- 224.

النقود الرخيصة والتي تساهم في تقليل تكلفة الاقتراض، وكذلك تخفيض تكلفة خدمة الدين العام و التالي تسهيل عملية تمويل التنمية، مما يساهم في رفع مستويات التنمية الاقتصادية.

ثانيا: التوازن المطلوب بين العرض والطلب على النقود.

إن عدم التوازن فيما بين العرض و الطلب على النقود لابد أن ينعكس على مستوى الأسعار، وأن أي نقص في عرض النقد سوف يعرقل النمو. ومع تطور النشاط الاقتصادي فان الطلب على النقود سوف يميل إلى الزيادة وخاصة الطلب لأغراض المعاملات و المضاربة، و هذا يتعين على الحكومة أن تسيطر على نشاطات المضاربة، من خلال وسائل السيطرة المادية المباشرة، وكذلك السيطرة على عرض النقود والائتمان لكي تمنع احتمال ارتفاع الأسعار شريطة أن لا يؤثر ذلك سلبا على الاستثمار والإنتاج.

ثالثا: توفير الائتمان للتوسع الاقتصادي.

إن هدف السياسة النقدية من السيطرة على الائتمان هو التأثير على نمط الاستثمار والإنتاج، بغية السيطرة على الضغوط التضخمية وذلك من خلال استخدام الوسائل الكمية والنوعية للسياسة النقدية.

رابعا: إقامة وتوسيع المؤسسات التمويلية.

إن أحد أهداف السياسة النقدية في البلدان النامية هو تحسين نظام العملة والائتمان، ولذلك ينبغي إقامة العديد من المؤسسات المالية المعنية بتقديم الائتمان والخدمات لتوجيه الادخارات نحو قنوات إنتاجية، ولهذا يتوجب أن يكون هناك بنك مركزي قوي ليعمل كوكيل مالي للحكومة لإدارة الدين العام وإصدار السندات الحكومية،ويمكن للبنك المركزي أن يساعد على تأسيس البنوك الصناعية والشركات المالية لتمويل الصناعات الصغيرة و الكبيرة .

خامسا: إدارة الدين العام.

يقوم البنك المركزي بهذه المهمة حيث يقوم بإصدار السندات الحكومية وتخفيض تكلفة خدمة الدين العام، والهدف الأساسي من إدارة الدين هو خلق الظروف المواتية لزيادة الاقتراض العام، وبهدف تعزيز و استقرار السوق للسندات الحكومية فان سياسة سعر الفائدة المنخفضة ضرورية، حيث أن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات الحكومية ويجعلها أكثر جاذبية للأفراد،ومعلوم أنه للحفاظ على هيكل أسعار الفائدة بفائدة متدنية يساعد على تخفيض تكلفة خدمة الدين،وأن نجاح إدارة الدين كوسيلة للسياسة النقدية يعتمد على وجود أسواق مالية ونقدية متطورة.

الفرع الثاني: السياسة المالية و التنمية الاقتصادية.

يقصد بالسياسة المالية كيفية استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي و الاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنمية الاقتصادية. وفي البلدان النامية فقد بدأت حديثا حكومات هذه البلدان باستخدام السياسة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال التعجيل في معدل التكوين الرأسمالي،وقد بدأت البلدان النامية تستخدم وسائل السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي، والمحافظة على التوازن الداخلي، وتوزيع الدخول، وضبط الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات، وحماية الإنتاج المحلي و السيطرة على التضخم، حيث أن مستوى الدخول في البلدان النامية منخفض جدا وأن الميل للاستهلاك مرتفع جدا، فان الميل للادخار بكون عادة منخفض جدا والدخول لدى الأغنياء تتجه عادة للاستهلاك البذخي وأن نسبة كبيرة من الادخارات تضيع في قنوات غير إنتاجية وفي العقارات أو الاكتناز، لذلك فعلى السياسة المالية في هذه البلدان أن تسعى إلى تحويل كل هذه المدخرات نحو القنوات الإنتاجية[1].

وبسبب انخفاض مستوى الادخارات في البلدان النامية وقلة توجهها نحو الاستثمار، فان الضرائب تصبح هي الوسيلة الفعالة لتحقيق الادخارات الإجبارية وفي نفس الوقت تخفض من مستوى الاستهلاك البذخي بشكل فعلي.وتشتمل أدوات السياسة المالية على مايلي[2]:

أولا : الضرائب.

تشكل الضرائب الأداة الرئيسية للسياسة المالية،وهي الوسيلة الفاعلية لخفض الاستهلاك الخاص وتوفير الموارد إلى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها ولخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، وتنقسم إلى:

1- الضرائب المباشرة:

وهي الضرائب المفروضة على الأفراد و على الشركات و على الممتلكات و تشكل حوالي 20-40 بالمائة من إجمالي إيرادات الضرائب لمعظم البلدان النامية، و إن حصة الضرائب على الدخول من الناتج القومي هي

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 225، 226.

[2] محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **" التنمية الاقتصادية "**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009، ص- ص 766- 769.

اقل في البلدان النامية مما هي عليه في البلدان المتقدمة، حيث أن الضرائب في البلدان المتقدمة هي تصاعدية، أي تزداد نسبة الضرائب على الدخل مع تزايد حجم الدخل. أما الضرائب على دخول الشركات المحلية والأجنبية فتصل إلى ما دون 3%من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان النامية، بالمقارنة مع أكثر من 6 %في البلدان المتقدمة.

2- الضرائب الغير المباشرة:

مثل: ضرائب الاستيراد والتصدير(الضرائب الجمركية) وضرائب المنبع (ضرائب المشتريات والمبيعات وضرائب رفع المبيعات) وتمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية.

ثانيا: الإنفاق العام.

من المعروف أن المستثمرين في القطاع الخاص يترددون عادة في الاستثمار في المجالات التي تحتوي على المخاطر الكبيرة وكذلك المشروعات التي لا تعطي مردودات سريعة.وفي مثل هذه الحالة فان الحكومة، ومن خلال الإنفاق العام يمكن أن تتجه لتأسيس مثل هذه المشروعات، كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الثقيلة، و في بداية مرحلة التنمية الاقتصادية، و كذلك بالنسبة لتوجيه الإنفاق نحو رفع مستوى الإنتاجية في الزراعة لمواجهة الطلب المتزايد على المواد الخام و الغذاء. كما أن الإنفاق على التعليم و الصحة العامة والخدمات الصحية يساعد على تكوين رأس المال البشري، و مثل ذلك يساعد على تعزيز قدرة الأفراد على كسب الدخول.

ثالثا: الإنفاق الجاري و الاستثماري.

الإنفاق الجاري و الذي يخصص لتقديم الخدمات العامة و غيرها و الإنفاق الاستثماري الذي يخصص لبناء محطات الكهرباء والطرق و الجسور و المستشفيات أو المدارس...الخ وتستخدم الحكومة الإنفاق أيضا لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، فعندما يكون هناك تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تعمل الحكومة على تخفيض حجم الإنفاق لتقليص الطلب الكلي و بالتالي تخفيض مستوى الأسعار، و يحدث العكس في حالة وجود ركود اقتصادي و بطالة.

الفرع الثالث: السياسة التجارية و التنمية الاقتصادية.

تعرف السياسة التجارية على أنها إجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية و علاقات التصدير والاستيراد مع الخارج و السياسات التجارية ذات أهمية كبيرة و خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي

تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية في توفير الفائض الاقتصادي والعوائد منن العملات الأجنبية للإيفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية. و لهذا يتعين على البلدان النامية أن تصمم سياساتها التجارية بالشكل الذي يعمل على توسيع عوائد الصادرات و التقليل من الآثار السلبية للتجارة الخارجية[1].

أولا: إستراتيجية إحلال الصادرات(الاتجاه للخارج).

بالرغم من أن النموذج الآسيوي في إحلال الصادرات قد ارتبط بتصنيع السلع ذات الكثافة العمالية و الخدمات(إنشاءات، سياحة، تمويل) إلا أن التصنيف الأكثر عموما هو تشجيع تصدير السلع غير التقليدية سواء كانت كثيفة العمل أم كثيفة الرأسمال، صناعية أو زراعية أو خدمات و القاسم المشترك هو اللحاق بهدف التصدير، و أي تصدير تحصل فيه الدولة على ميزة نسبية أي تصدير السلع التي يمكن أن تكون تكاليفها قليلة مقارنة بالمعايير الدولية. و احد الأوجه المميزة هو تطبيق السياسات السعرية التي تعكس كلا

من أسعار السلع العالمية و ندرة موارد الإنتاج المحلية. و يستثني هذا التصريف العديد من الدول مثل: باكستان و غانا و كولومبيا للان تشجيع الصادرات قد بقي جزءا صغيرا من نظام التجارة الذي يركز على الحماية[2].

ثانيا: إستراتيجية إحلال الواردات(الاتجاه للداخل).

في أثناء الخمسينات والستينات شهدت الدول النامية انخفاضا لمنتجاتها في الأسواق العالمية وعجز متزايد في ميزان المدفوعات في حساباتهم الجارية كاعتقاد عام بالتصنيع و أهميته، بالإضافة إلى حجة شروط التجارة التي أشارت إليها فرضية كل من «**بريبيش**[(*)]- **سنجر**[(**)]»[(***)]، فهم تحولوا إلى إستراتيجية إحلال

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[2] طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى،" **اقتصاديات التنمية**"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 19.

[(*)] **راوول بريبش:** خبير اقتصادي أرجنتيني من مواليد 17 أفريل 1901، درس في جامعة بيونس ايرس و درس فيها في وقت لاحق، له العديد من المؤلفات أشهرها " التنمية الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية و مشاكلها الأساسية" الصادر سنة 1950، توفي في 29 أفريل 1986.

[(**)] **هانس سنجر:** ولد بالبارفيلد بألمانيا في 29 نوفمبر 1910، كان يعتزم أن يصبح طبيبا قبل أن يلتقي الاقتصاديان شمبيتر و آرثر سبيثوف ليتحول اهتمامه إلى دراسة الاقتصاد أين تحصل على شهادة الدكتوراه سنة 1936، توفي في 26 فيفري 2006.

[(***)] **فرضية بريبش- سنجر:** تقر هذه النظرية **أن** السلع المصنعة تكون مرونتها الدخلية للطلب اكبر من المنتجات الأولية و خاصة المواد الغذائية. لذلك مع ارتفاع الدخل فان الطلب على السلع المصنعة يزيد بسرعة اكبر من الطلب على المنتجات الأولية. بالإضافة إلى ذلك، المنتجات الأولية لديها انخفاض في المرونة السعرية للطلب، و بالتالي الانخفاض النسبي لأسعارها يميل إلى تقليل الإيرادات بدلا من زيادته. الفكرة الأولى للفرضية قدمت من قبل هانس سنجر ما بين سنتي 1948 و 1949 و قد تم تطويرها و التوسع فيها من قبل راوول بريبش بعد ذلك بوقت قصير، و منذ ذلك الوقت أصبحت كركيزة أساسية لإستراتيجية إحلال الواردات.

الواردات الخاصة بتنمية المنتجات الصناعية في الداخل بدلا من استيرادها، والتركيز على تصنيع المنتجات الخام المحلية. ونجد أن بعض الدول لا تزال تتبع تلك الإستراتيجية لأسباب سياسية واقتصادية.

وعليه فإن إحلال الواردات يستل إحلال الواردات يستلزم محاولة لإحلال محل السلع التي تستورد، عادة بالسلع الاستهلاكية التامة الصنع، وذلك بمصادر محلية للإنتاج والعرض. كما أن السياسة النموذجية لإحلال الواردات تتطلب وضع موانع تعريفية أو حصص على سلع مستوردة معينة، ثم القيام بتثبيت وإنشاء صناعة محلية من اجل إنتاج مثل هذه السلع مثل: الراديو و الدراجات أو الأجهزة الكهربائية المنزلية وغير ذلك. وبشكل نموذجي فان ذلك يحتاج إلى تعاون مشترك مع شركات أجنبية والتي تشجع على إنشاء مصانعهم ومؤسساتهم خلف حائط حماية التعريفة الجمركية مع الإعفاء من جميع أنواع الضرائب ومنح حوافز للاستثمار[1].

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية.

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة، حيث تمثل الوسائل التي من خلالها يمكن الحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما.

الفرع الأول: المؤشرات الدخلية.

تتعدد المؤشرات الدخلية نوجز أهمها فيما يلي[2]:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي.

هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية ولا يزال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، وهو احد أهم المقاييس المستعملة لقياس النمو الاقتصادي في الدول، إذ يعرف النمو الاقتصادي لدولة ما بربطه بناتجها المحلي الإجمالي، وبهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو مؤشر للتنمية الاقتصادية يمكن الاستدلال عليه من خلال الناتج المحلي الإجمالي ومن المعروف انه كلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة.

[1] محمد سلطان أبو علي،"**نظريات التنمية الاقتصادية و سياساتها**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، لبنان، المجلد الرابع ، 2007، ص ص 52، 53

[2] علي جدوع الشرفات،" **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**"، دار جليس الزمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص- ص 114- 128.

ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يعبر هذا المؤشر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم غالبا مع الناتج المحلي الإجمالي،وهو تعبير تقريبي لقيمة السلع و الخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، وهو **يساوي مجمل الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد سكان الدولة** وكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل ذلك على تنمية اقتصادية.

ثالثا: نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يقيس نسبة مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي الإجمالي، لذا فهو عبارة عن نسبة مئوية تدل على مقدار الاستثمارات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما،وهو بهذا يساوي قيمة صافي الاستثمارات مقسوما على مجمل الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في 100%، وهو يقيس الحوافز التي تحفز التنمية الاقتصادية ويعكس المعدل الذي تحول من خلاله رؤوس الأموال لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، لذا فان ارتفاعه يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية.

رابعا: نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن اللجوء إلى نسبة الدين الخارجي العام إلى مجمل الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدولة، ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

خامسا: مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر مساهمة القطاع الصناعي المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي دليلا مهما على تحقيق التنمية الاقتصادية.

سادسا: مشاركة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

يساهم القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين مباشرة و غير مباشرة، **الطريقة المباشرة** تمثل الدخل المباشر لعناصر الإنتاج السياحي و التي شاركت في تقديم المنتج السياحي ببنوده المختلفة، أما

الطريقة غير المباشرة فتتمثل في تنشيط الدورة الاقتصادية بأثر مضاعف الإنفاق السياحي(*) و الذي يطلق عليه اصطلاح المضاعف السياحي، و يتمثل في مجموع الدخول المتولدة بعد ذلك خلال دورات الإنفاق.

سابعا: الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يعني كلما كانت نسبة الفائض في الميزان التجاري أعلى كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية في الدول، حيث يعني ذلك ارتفاع قيمة الصادرات بالمقارنة مع الواردات.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية.

يمكن عرض أهم المؤشرات الاجتماعية التي يمكن من خلالها الاستدلال على مستوى التنمية الاقتصادية في دولة ما من خلال:

أولا: مؤشرات التغذية.

إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها، و من بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها[1]:

- ❖ متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛
- ❖ نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

ثانيا: مؤشرات صحية.

نجد ضمن هذا المؤشر عدة نسب يمكن اعتمادها أهمها[2]:

1- **عدد الوفيات:** لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان(معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة، معدل الوفيات من الأطفال الرضع اقل من سنة) فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية، وكل هذه من صفات التخلف؛

(*) **مضاعف الإنفاق السياحي** = التغير في الدخل / التغير في الانفاق السياحي

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، " **أسس علم الاقتصاد**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص 512.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 514.

2- **معدل توقع الحياة عند الميلاد:**أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد ذلك دل على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل على درجة من التخلف الاقتصادي؛

3- **مؤشرات أخرى:** يمكن الاعتماد أيضا على بعض المؤشرات الأخرى من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات...الخ.

ثالثا: مؤشرات تعليمية.

للتعليم أهمية بالغة وأثره واضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك، وهناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، وأن هذا النوع من الاستثمار البشري، يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو المجتمع ككل.

ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي نجد[1]:

- ❖ نسبة الذين يعرفون الكتابة والقراءة من أفراد المجتمع؛
- ❖ نسبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

رابعا: مؤشر مستوى الفقر.

الفقر هو أدنى مستوى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة"**خط الفقر**"، وهو معيار أو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في وضع التنمية الاقتصادية في أي دولة. فكلما ارتفع مستوى الفقر في دولة كلما كانت بعيدة عن التنمية الاقتصادية[2].

خامسا: مؤشر مستوى التضخم.

يعرف التضخم بأنه المعدل السنوي للتغير في أسعار المستهلك في سنة معينة مقارنة بأسعار المستهلك في السنة السابقة، هذا المؤشر هو مؤشر لارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل واضح مما يؤثر على

[1] إيمان ناصف و آخرون ،" **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق**"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 23.

[2] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 153.

ظروف معيشة للمواطن، وكلما انخفض مستوى التضخم كان ذلك دليلا على تقدم الاقتصاد[1].

سادسا: مؤشر مستوى البطالة.

هو يشير إلى عدد العاطلين عن العمل، ولا تزال نسبة العمالة من إجمالي سكان الوطن العربي منخفضة ولا تتعدى 3.2% مقارنة مع باقي العالم، فإذا ارتفع مستوى البطالة دل ذلك على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية في أية دولة[2].

سابعا: مؤشر المعدل السنوي لنمو السكان.

وهو يشير إلى عدد السكان الموجودين في منطقة معينة وفي وقت معين، وكلما انخفض المعدل السنوي لنمو السكان دل ذلك على ارتفاع التنمية[3].

الفرع الثالث: المؤشرات الهيكلية.

تشمل المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل و البنيان الاقتصادي، والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي لدولة ما، ويمكن إجمالها في الآتي[4]:

- ❖ الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي؛
- ❖ الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛
- ❖ نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

فكلما ارتفعت هذه النسب في دولة ما فان ذلك يعني أن الدولة قد حققت تغيرات ايجابية في بنيانها الاقتصادي و هيكلها الإنتاجي، وبالتالي يترجم ذلك زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها.

المبحث الثالث: متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص517.

[2] علي جدوع الشرفات،مرجع سبق ذكره، ص 154.

[3] إبراهيم حسن العسل، **" التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي"**، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2006، ص 40.

[4] عبير شعبان، سحر عبد الرؤوف القفاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 105، 106.

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها، فالدول الساعية لتحقيقها يجب أن تتوفر لديها جملة من هذه المتطلبات، إلا أن عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية تعاني من مجموعة من العقبات التي تقف أمام التجسيد الأمثل لها.

المطلب الأول: متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية.

يمثل توفر متطلبات التنمية دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال وضع إستراتيجية واضحة تستند إلى هذه العوامل وتحقق طموحات المجتمع، وهذه المتطلبات نوجزها فيما يلي[1]:

الفرع الأول: تراكم رأس المال.

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية،ويتم هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار،التي تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لتوفير الموارد المالية لأغراض الاستثمار،وإن تراكم رؤوس الأموال يعزز من طاقة البلاد على إنتاج السلع والخدمات،ويمكنها من تحقيق معدلات نمو عالية،وعليه فإن زيادة تراكم رأس المال يعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاج ورفع الإنتاجية،خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى زيادة مستوى الاستثمارات الإنتاجية،غير أن ارتفاع معدلات النمو السكان في هذه الدول وافتقارها للموارد الحقيقية تجعل قدرتها ضعيفة على تكوين رأس المال مما يدفعها إلى البحث عن موارد مالية خارجية.

الفرع الثاني:الموارد البشرية.

يلعب المورد البشري دورا أساسيا في عملية التنمية،حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت،وهو ما يظهر من هدف التنمية المتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان،والذي يتحقق بفضل الإنسان الذي يرسم وينفذ عملية التنمية،وأن ثمار التنمية ناتج عن النشاط الإنساني،من هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية،وكما ارتبطت التنمية الاقتصادية بتراكم رأس المال،فإن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري،المرتبط أصلا بمستوى التعليم والتكوين والتدريب والتغذية والعادات،التي ينتج عنها استغلال كفأ للموارد الاقتصادية،مما ينعكس ذلك على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية،ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية،بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

الفرع الثالثّ: الموارد الطبيعية.

[1] محمد صفوت قابل،"**نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية**"، دار وفاء، مصر، 2008، ص 75.

اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية،فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في التنمية ويشار في هذا الصدد إلى أن توطن النشاط الاقتصادي خلال الثورة الصناعية تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية،أما الآخرون لا يرون أن الأهمية الكبيرة تكون للموارد الطبيعية في التنمية،خاصة مع الانخفاض الكبير في تكاليف النقل للسلع الذي تحقق منذ القرن الثامن عشر وكذا إمكانية استبدال مواد خام طبيعية بمواد أخرى اصطناعية،وكل هذه التغيرات ومظاهر التقدم التكنولوجي قد جعل من كمية ونوعية بعضا لموارد الطبيعية أقل أهمية مما كانت عليه في السابق، إلا أن هذا غير قابل للتطبيق في الدول النامية ذات الدخل المنخفض مما يبقيها ذات أهمية كبيرة عند هذه الدول، وعلى كل فإن أهمية الموارد الطبيعية تتأتى من كفاءة وآليات استخدامها على الوجه الذي يخدم معطيات التنمية بالفعل في كل دولة.

الفرع الرابع:التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي.

تعتبر التكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، أما التقدم التكنولوجي يعني التغير في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغيير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، وحيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، الذي بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها، فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج، وزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية سواء من حيث التحسن في الإنتاج أو في التقليل من التكاليف، ومعلوم أن انتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق استخدامها يعتبر من أهم الوسائل في تحقيق التنمية في الدول التي لا تنتجها ومنها الدول النامية، والتي عليها العمل على تعزيز قدراتها التكنولوجية وجلبها من الدول المتقدمة بمختلف الوسائل.

الفرع الخامس: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

يمكن تمويل التنمية من مصادر داخلية وأخرى خارجية، ويعطى شرحها بنوع من التفصيل على النحو التالي:

أولا: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية.

وتنقسم هذه المصادر إلى[1]:

1- ادخارات اختيارية: هي تلك الادخارات التي يقبلها الأفراد والمشروعات طواعية، و تتمثل في:

✍ **مدخرات القطاع العائلي:** هي ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، وهو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري، وتتمثل مصادر الادخار هذه فيما يلي:

- مدخرات التقاعد كأقساط التامين والمعاشات؛
- الودائع في البنوك وصناديق التوفير؛
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي؛
- سداد الديون والالتزامات السابقة.

✍ **مدخرات قطاع الأعمال:** ويقصد بها كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من المبيعات والتي تشكل بدورها مصدرا للادخارات، وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص وتكون من طرف الأفراد و المؤسسات، وادخارات قطاع الأعمال العام التي تتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى التمويل بالعجز وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة، وهو ما قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية.

ويجب الإشارة إلى أن ادخارات قطاع الأعمال العام قد ارتبط اسمها بالدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي، حيث كان هذا القطاع يقوم بشطر كبير من النشاط الاقتصادي ويقع على عاتقه تنفيذ القسم الأكبر من خطط وبرامج التنمية.

✍ **التمويل المصرفي:** تعتبر المصارف بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية وذلك لعدم كفاية مواردها الذاتية والتي تتم تغطيتها عن طريق القروض الطويلة و متوسطة الأجل، فالتمويل المصرفي يساهم في تمويل المشروعات أما عن طريق الإسهام المباشر في مشاريع البنوك المتخصصة وأما بالقروض وتقديم التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية.

2- ادخارات إجبارية: وهي ادخارات تقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية وتتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

[1] جمال الدين لعويسات،"**العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**"، دار هومة، الجزائر، 2000، ص ص 63،64.

- **الادخار الحكومي:** يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض يتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فانه يتم تمويله ع طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها والى ضبط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.
- **الادخار الجماعي:** هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة، منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات.
- **التمويل التضخمي:** هو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة وهو ما يؤدي إلى ضرورة إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي و البنوك التجارية، و يسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج.

ثانيا: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية، وهي كمايلي[1]:

1- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية: لعل من أهم هذه المؤسسات الدولية صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الهيئة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية وهي كلها مؤسسات تهدف بشكل عام إلى منح القروض بإشكال مختلفة والاستثمارات التقنية التي تحتاج إليها.

2-**المنح والإعانات:** تتمثل في تمويل موارد من الدول المانحة إلى الدول النامية الممنوح إليها وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني، والنقد يكون في شكل عملات قابلة للتحويل أما العيني فيكون في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو معونات فنية.

[1] فؤاد مرسي،"**التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية**"، منشأة المعارف، مصر، 1980، ص 63.

3-**القروض:** قد تكون القروض عامة أو خاصة، فالقروض العامة تعقدها حكومة الدولة مع حكومات أجنبية أخرى أو هيئات تابعة لها، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيون أو معنويون من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل أو من صناديق التمويل الإقليمي.

3-**الاستثمار الأجنبي:** يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي تنقلها معها لدفع عجلة التنمية و هي نوعان:

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** يقصد بها تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي أما بسبب ملكيته الكاملة لها أو لملكية نصيب منها يكفل له الحق في الإدارة، والاستثمار المباشر هو عبارة عن نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف؛
- **الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:** هي تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأس المال دون أن تكون له السيطرة على المشروع ولا تنتقل على اثر هذه الاستثمارات الخبرات والتكنولوجيا كما هو الحال في الاستثمارات المباشرة.

المطلب الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية.

تعاني عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية من مجموعة من العقبات التي تقف أمام التجسيد الأمثل لها، ويمكن إيجاز هذه العقبات فيما يلي:

الفرع الأول: العقبات الاقتصادية.

هناك العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية يمكن تصنيفها إلى :

أولا: الحلقات المفرغة.

إن مضمون الحلقة المفرغة يشير إلى أن الدول النامية لا تواجه عقبات منفصلة، بل تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، أي أن كل عقبة من هذه العقبات هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة في الدول النامية هو النمو السكاني المرتفع فيها الأمر الذي من شانه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية والاجتماعية ، أي إبقاء البلد المتخلف في حالة توازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجالات المختلفة، ولذلك فان البعض يرى بان الدول النامية تواجه حلقة مفرغة رئيسية، هي ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقر والتي يمكن إبرازها في الشكل الآتي:

الشكل رقم(01): الحلقة المفرغة للفقر.

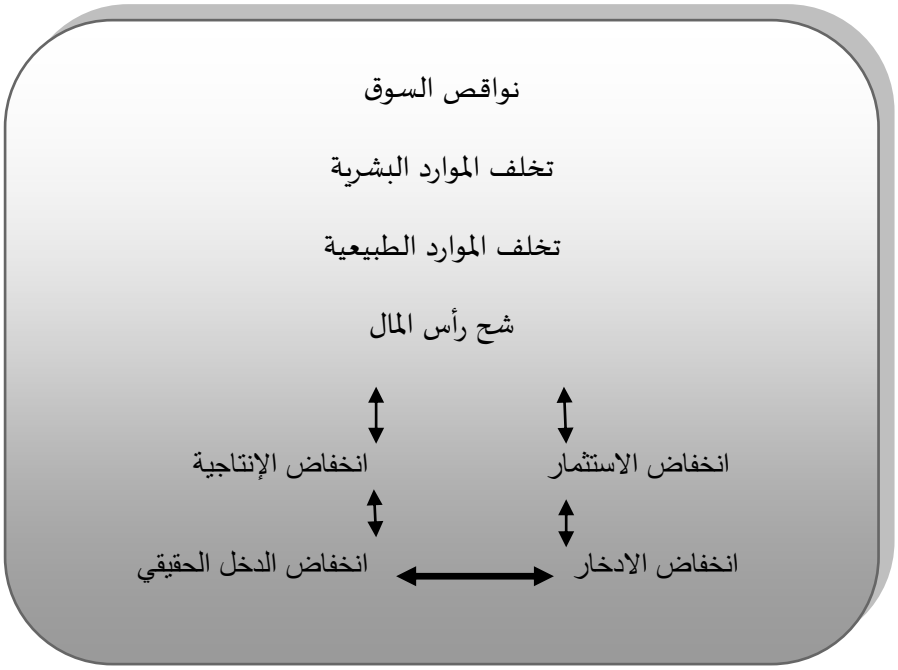

المصدر: فليح حسن خلف،"**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، جدار للكتاب العالمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص-ص 204-206.

وعليه تعترض عملية التنمية الاقتصادية عقبات من أبرزها نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والتخلف البشري وشح رأس المال، وهذه السمات بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض الادخار والذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار.

ثانيا: الازدواجية الاقتصادية.

إن مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية، وأن مثل هذه الظاهرة تترك آثارها على نمط ووتيرة التنمية، وهناك تفسيرات مختلفة للازدواجية ولكن بشكل عام فإنها تشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا في ما بين القطاعات أو الأقاليم، وكذلك الفروقات في درجة

التطور فيما بينها وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج[1].

ثالثا: قيد الصرف الأجنبي.

إن القوى التوازنية المعينة التي كانت تعمل في الاقتصاد الدولي والتي أدت إلى أن منافع التجارة الخارجية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي، وحتى عند انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية ازدادت تجارتها بشكل كبير جدا، إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية بقية أوجه الاقتصادات النامية، ذلك لان الاعتماد الكبير على الصادرات عرض تلك الاقتصادات وكشفها على التقلبات الدولية في الطلب وفي أسعار المنتجات، خصوصا وأن معظم صادرات هذه البلدان هي من السلع الأولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية[2].

رابعا: محدودية الموارد البشرية.

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملاءمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج (الجغرافية و المهنية)، وأن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه، إضافة إلى ذلك فان القيم التقليدية البالية والمؤسسات الاجتماعية التقليدية قد تضعف من الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية، وبسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات والمعرفة الفنية فان البلدان النامية لا تستطيع استغلال رأس المال بالمستوى الكفء والمطلوب[3].

خامسا: السوق.

إن نواقص السوق تمثل ابرز العقبات التي تعترض عملية تحقيق التنمية في الدول النامية، وخاصة في الإطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق أساسا في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وذلك لان السوق في هذه الدول تعترضها عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير، وأن سعة السوق أو ضيقه يتأثر بعوامل عديدة من

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 153

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 154، 155.

[3] عبد الوهاب أمين،"**التنمية الاقتصادية- المشكلات و السياسات المقترحة-**"، دار حافظ، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 63.

أهمها مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وحجم السكان ودرجة الاكتفاء الذاتي،وكفاية طرق ووسائل النقل والمواصلات و كلفة ذلك وغيرها من الإجراءات التي تؤثر على السوق[1].

سادسا: نقص الادخار.

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك وبما أن الدخل القومي في الدول النامية منخفض، فان هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول، وبالتالي فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع الميل إلى الاستهلاك و انخفاض الميل إلى الادخار، وما يقود إليه ذلك من انخفاض الادخارات المتاحة في البلدان النامية، مما يلاحظ انخفاض الادخارات بالرغم من عدم تكافؤ توزيع الدخل[2].

الفرع الثاني: العقبات الاجتماعية.

وهي ذات طابع وتأثير اجتماعي والمعرقل للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ومن أبرزها[3]:

- العقبة السكانية والخاصة بالنمو السكاني العالي وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية، حيث تكون هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني؛
- تخلف البيئة الاجتماعية المتمثلة في نقص و محدودية التعليم والتدريب، ندرة المهارات الفنية والإدارية وكذلك الجهل الاقتصادي والذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي والمضاربات؛
- عدم كفاية وكفاءة الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي، إضافة إلى محدودية الإخلاص العام وانجاز التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: العقبات الحكومية.

تختلف العقبات الحكومية من دولة لأخرى كل حسب طبيعة النظام السياسي السائد بها والظروف القائمة فيها وفيما يلي أهم العقبات الحكومية:

أولا: الاستقرار السياسي.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص- ص 209- 212.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص- ص 215- 217.

[3] ابراهيم مشروب،" **التخلف و التنمية - دراسات اقتصادية-**"، دار المنهل، لبنان، الطبعة الأولى، 2002،ص ص 20،21.

يفترض على الحكومة أولا أن تكون قادرة على تهيئة وتعزيز بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا، وكحد أدنى يتوجب على الحكومة تجنب الحرب الأهلية وإطالة بقاء العصيان والعدوان الخارجي من قبل القوات المعادية، وبالرغم من أهمية ووضوح هذه النقطة إلا أنها تهمل غالبا عند الحديث عن طبيعة التنمية، وتفسر طول فترة عدم الاستقرار المتعلقة بالحروب الأهلية والغزو الأجنبي إلى حد بعيد بفشل الصين في بدء عملية النمو الاقتصادي الحديث قبل عام 1949،وكذلك الحال بالنسبة للفيتنام فلم تكن في وضع يمكنها من تنمية اقتصادها على أسس متينة في فترة50و60، ولا يخفى بان الصين والفيتنام أمثلة متفرقة إلا أن هناك قائمة طويلة بالدول التي كان طول فترة عدم استقرار الأوضاع السياسية فيها احد العوامل المهمة التي حالت دون النمو وتشمل تلك الدول بوليفيا، باكستان وغانا و غيرها ممن لها نفس الظروف[1].

ثانيا: الاستقلال السياسي.

البيئة المستقرة وحدها تعد غير كافية، حيث ان الحكومات الاستعمارية على سبيل المثال كانت مستقرة عادة عبر فترات طويلة من الزمن، فقد كانت هناك انتفاضات ضد حكم الاستعمار البريطاني في الهند،والحكم الفرنسي في شمال إفريقيا، والحكم الياباني في كوريا و لكن تلك الانتفاضات لم تعش طويلا، أو كانت على هامش المستعمرات،وأكثر من ذلك فان الحكومات الاستعمارية كانت مهتمة بتهيئة بيئة مستقرة للقطاع الخاص، إلا قليلا جدا مما كان قائما في المستعمرات الأوربية أو اليابانية يمكن وصفه بأنه كان يعزز التنمية الاقتصادية[2].

[1] محمد صالح تركي القريشي،" **علم اقتصاد التنمية**"، دار إثراء، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 52.

[2] عبد الوهاب أمين، مرجع سبق ذكره، ص22.

خلاصة الفصل الأول:

بناءً على ما سبق تعد التنمية الاقتصادية عملية ديناميكية ومستمرة يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط نصيب الدخل الفردي، مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة، وعليه فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى جهد كبير و عمل شاق وجاد معتمد على الذات للوصول إليها.

وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، وتحدد التنمية الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من المتطلبات على رأسها المورد البشري الكفء القادر على تجسيد خطط وسياسات التنمية على ارض الواقع، إلى جانب توفير مصادر التمويل الضرورية سواء كانت محلية كالادخارات أو خارجية كالاستثمار الأجنبي المباشر...الخ، ومن الجهة المقابلة هناك العديد من المعوقات التي تعيق مسار التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية. و في هذا الإطار فان الاقتصاديين أولوا اهتمامهم بالنمو الاقتصادي ووضعوا النظريات وصاغوا النماذج الرياضية المتدرجة في التعقيد واختبروها، ولهذا على الدول الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية أن توفر المتطلبات الضرورية لذلك وأن تعمل على وضع السياسات الملائمة وهذا حسب ظروف كل دولة.

الفصل الثاني

تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل القطاع الفلاحي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: أنواع الفلاحة، سياساتها ومقوماتها.

المبحث الثالث: التنمية الفلاحية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد:

يحظى القطاع الفلاحي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات وتوفير المواد الأولية الفلاحية للصناعة، ويمثل مصدرا لثروات إضافية للبلاد، على الرغم من المشاكل والتحديات التي تعيقه.

المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي.

تعتبر الفلاحة من الأنشطة القديمة التي مارسها الإنسان ولا يزال يحافظ على ممارستها، تطورت طرقها ووسائلها بتطور حياة الشعوب نظرا لأهميتها ووزنها في اقتصاديات الدول وارتباطها بمختلف القطاعات الأخرى وعليه فازدهارها يؤدي بصفة غير مباشرة لتحسين مخرجات القطاعات الأخرى، الأمر الذي ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية في الدول.

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة.

لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات فلاحية مختلفة وتعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الفلاحية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة، ويعتبر وجود هذا الاختلاف بين المفكرين احد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الاختلافات بينهم وبالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.

إذا أخذنا الفلاحة بمفهومها الضيق: "نجدها مشتقة من الكلمتين **(Agre)**وتعني الحقل أو التربة وكلمة **(Culture)**تعني العناية، وعلى هذا يمكن القول أن الفلاحة هي **العناية بزراعة الأرض**، فالفلاحة بذلك تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كفلاحة الأرض وزراعتها، لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الفلاحية لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل و الأسماك وغيرها، وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء"[1].

فالفلاحة هي: "علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الفلاحة النباتية و الحيوانية"[2].

كما تعرف الفلاحة على أنها: "تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد توفيرها للإنسان"[3].

---

[1] جواد سعد العارف،" **الاقتصاد الزراعي**"، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 81.

[2] المرجع نفسه، ص 81.

[3] خديجة عياش،" **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر-دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2011، ص 19.

وقد عرفت جمعية الاقتصاد الفلاحي الفرنسية الفلاحة بأنها:" كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية"[1].

كما عرفت الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة على أنها:" تركز على المفهوم الواسع و الضيق للفلاحة إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمداد بمستلزمات الإنتاج الفلاحي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية"[2].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الفلاحة بالاعتماد على ما يقوم به الفلاح بأنها :

- فلاحة الأرض و زراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية؛
- اقتناء الحيوان لإنتاج الألبان والصوف والجلود؛
- تربية الدواجن و النحل والأسماك.

فهي بذلك أي**عمل يجري بالمزرعة لاحق أو متصل بالعمليات الفلاحية المختلفة كإعداد المحصول للسوق و تسليمه للمخازن و العملاء، أو إلى شركات النقل لتصديره إلى الخارج.**

المطلب الثاني: خصائص الفلاحة.

تتميز الفلاحة بجملة من المميزات مجتمعة ولا يمكن وجودها مجتمعة إلا في الفلاحة ومن الضروري فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الفلاحية لإيجاد الحلول المناسبة لها، وفيما يلي أهم هذه المميزات.

الفرع الأول: ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة.

تقدر سبة رأس المال الثابت[*] في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل في الإنتاج إلى إنتاج آخر، حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها الفلاح سواء استغل أرضه أو لم يستغلها،بينما في الصناعة

[1] **"Agriculture. Food and water. A contribution to the world,"**Report FAO, 2003, p 61.

[2] جواد سعد العارف،" **التخطيط والتنمية الفلاحية"**، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 43.

[*] **رأس المال الثابت:** هو قيمة وسائل الناتج الفلاحي من الأرض وما عليها من منشآت وأشجار وحيوانات وآلات وغيرها وما ينفق عليها من تحسينات.

نجد العكس أي أن التكاليف المتغيرة تشكل الجزء الأكبر من مجموع التكاليف. وهذه بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها[1].

الفرع الثاني: طول دورة الناتج الفلاحي.

إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، فمثلا القمح لا يثمر قبل ستة أشهر، و النخلة بعد ثماني سنين، أي أن دورة الناتج الفلاحي طويلة بينما دورة الناتج الصناعي قصيرة، لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان، إذ يقوم صاحب المعمل بإنتاج سلعة لسوق حاضرة استجابة لطلبات يتلقاها وعندما تقل الطلبات يحد من إنتاج هو إذا اضطر يتوقف عن العمل أو يغلق مصنعه، لكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها فهو لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية مجهولة المعالم، وإذا فرضنا انه يعلم ما ستكون عليه حالة السوق في المستقبل فليس من السهل إيقاف إنتاج حقل للفواكه أو حظيرة للحيوان بمثل السهولة في إيقاف معمل من المعامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا أراد الفلاح زيادة منتجات الألبان مثلا فهو مضطر للانتظار سنة حتى تلد أبقاره وكذلك الفواكه وغيرها، فشجرة التفاح لا تصل إلى ذروة الإنتاج قبل بلوغها سن العاشرة وعلى هذا إذا ارتفع سعر احد هذه المنتجات، فقد يغري هذا الارتفاع الفلاح بزيادة إنتاجه وقد يبقى السعر مرتفعا بضع سنوات بسبب فترة الانتظار. وفي خلال ذلك يواصل الفلاحون زيادة إنتاجهم دون وجود فضاء ينظمهم، عندها تكون النتيجة ظهور إنتاج كبير في السوق وينخفض سعر المحصول انخفاضا كبيرا، فيقومون بتخفيض الإنتاج و بعد مرور بضع سنوات تظهر نتيجة هذا الانخفاض في الإنتاج فيرتفع السعر مجددا وتبدأ الدورة من جديد ثانية، ولذا أصبح من الضروري أن تكون هناك سلطة موجهة ومنظمة للفعاليات الاقتصادية لتجنب أمثال هذه الأزمات[2].

الفرع الثالث: صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة.

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراءها على التكاليف المتغيرة، إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض، فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الفلاحي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر. حيث أن المنتجات الفلاحية تتصف معظمها بالمنتجات المشتركة كالقمح والتبن، اللحم والصوف

[1] عبد الوهاب مطر،" **أسس ومبادئ الاقتصاد الفلاحي**"، مطبعة العالي، العراق، الطبعة الأولى، 1999، ص 37.

[2] زهير عماري،" **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(1980-2009)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 52.

والجلد، وتعرف المنتجات المشتركة بأنها عدة منتجات تنتج معا من مدخلات وعمليات إنتاجية واحدة ويصعب التمييز أو الفصل بينها حتى نهاية مرحلة الإنتاج، فإذا أراد الفلاح أن يزيد من إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه، فعليه أن لا يدخل في الحسبان ما طرا على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة أو نقص فحسب بل يجب أن ينظر إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى التي أنتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول ولكن يصعب تقدير ذلك[1].

الفرع الرابع: تخضع الفلاحة لقانون التكاليف المتزايدة.

من الواضح أن مساحة الأرض الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة، وعلى هذا فان أردنا زيادة الناتج الفلاحي بسبب تزايد السكان فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية إلى حد نضطر فيه اللجوء إلى استغلال أراضي إضافية اقل خصوبة أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الفلاحية. وبذلك يسري **قانون الغلة المتناقص**[(*)] على الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية الفلاحية، فنضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج[2].

الفرع الخامس: التقدم العلمي بطئ الأثر في الفلاحة.

من الواضح أن الفلاحة فرع مهم من فروع الناتج العلمي، إذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان و النبات ويقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له. وتحتاج التجارب الفلاحية إلى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية، ولذلك إذا نجح احد الفلاحين في إجراء تجربة جديدة فان ذلك النجاح يتطلب وقتا طويلا لان دورة الناتج الفلاحي طويلة، أما دورة الناتج الصناعي فإنها قصيرة، وقد تؤثر التجارب العلمية في الإنتاج في سنة واحدة أو أكثر مما تؤثر التجارب الفلاحية في سنين عديدة. إضافة إلى ذلك فالتجارب الفلاحية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهظة بحيث لا يتيسر الانتفاع بها للفرد ولكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الفلاحية على نطاق أوسع وعلى أساس علمي ولأمد طويل، وتقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة[3].

---

[1] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[(*)] **قانون الغلة المتناقصة:** في المفهوم الاقتصادي يعني إذا جعلنا أحد المدخلات أو المستخدمات ثابت المقدار وقمنا بزيادة المستخدم الآخر، فإن الناتج المادي الحدي لهذا المستخدم المتغير سوف يقل بعد نقطة معينة على أقل تقدير.

[2] المرجع نفسه، ص 54.

[3] المرجع نفسه، ص 54.

الفرع السادس: ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة نتيجة التقلبات المناخية.

تؤثر العوامل المناخية على الفلاحة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الفلاحية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها، وعلى هذا فالعوامل الطبيعية(من جفاف وفيضان، وبرد وثلوج وغيرها من الآفات الفلاحية كدودة القطن ودوباس النخيل وصدا القمح وغارات الجراد وأمراض الحيوانات) تجعل الفلاحة عملا فيه الكثير من والمخاطرة، وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي[1].

الفرع السابع: التخصص المكاني.

يحتاج النبات والحيوان باعتبارهما كائنات حية إلى بيئة طبيعية محددة سواء من حيث التربة الملائمة والمياه أو من حيث عوامل المناخ، لذا يصبح الإنتاج الفلاحي غير ممكن إلا في مناطق معينة، وفي حال كانت مناطق الإنتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك احتاج الأمر إلى خدمات إضافية مثل النقل والتخزين وغيرها مما يطيل قنوات التسويق ويزيد من تكاليف وصول المنتوجات إلى المستهلكين[2].

الفرع الثامن: الموسمية.

بسبب خضوعه لعوامل المناخ فانه يتعذر إنتاج المنتوجات الفلاحية النباتية بشكل منتظم ومستمر، ويترتب على ذلك توافر المنتوجات الفلاحية في فترة أو فترات معينة في السنة دون غيرها، مما يتسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج ونقص في عرضها خارج هذه الفترة، وهنا تصبح طرق الحفظ مثل التخزين والتصنيع ضرورية لتنظيم العرض واستقرار الأسعار لكنه ينشا عن تدخل طرق الحفظ ما يطيل قنوات التسويق ويزيد التكاليف[3].

[1] عبد الوهاب مطر، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] عاكف الزغبي،" **مبادئ التسويق الفلاحي**"، دار حامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 42.

[3] المرجع نفسه، ص 42.

الفرع التاسع: التركيب التنافسي للنشاط الفلاحي.

إن التعدد الكبير لوحدات الإنتاج الفلاحي وصغر الحجم وتجانس المنتجات الفلاحية إلى حد كبير بالإضافة إلى حرية الدخول والخروج من والى النشاط الفلاحي كل ذلك يكسب النشاط الفلاحي صفة التنافسية. إن وجود هذه الصفة للنشاط الفلاحي تدل على وجود تجانس نسبي في المنتجات[1].

الفرع العاشر: ارتباط إدارة النشاط الفلاحي بالحياة الفلاحية.

تتأثر الكفاءة الإنتاجية الفلاحية بعوامل عدة أهمها نوع الحيازة الفلاحية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أم مستأجرا هو من يدير النشاط الفلاحي، حيث يؤدي ذلك إلى اعتناء الحائز باستثماراته الفلاحية وصيانتها باستمرار وإدامتها ما أمكن على أفضل وجه، وهو في هذه الحال على استعداد لتحمل قدر اكبر من المخاطرة في عملية الإنتاج واتخاذ القرارات الصعبة أحيانا كتغيير نوع النشاط الفلاحي مثلا كوسيلة لتعظيم صافي الدخل الفلاحي[2].

الفرع الحادي عشر: صعوبة اكتساب الجدارة المهنية في النشاطات الفلاحية.

تعتبر مهنة الفلاحة صعبة من حيث اكتساب المعارف والجدارة المهنية للقيام بالنشاطات الفلاحية المختلفة، ويتطلب اكتساب المعرفة اللازمة للانخراط في أي نشاط فلاحي الخبرة والاطلاع الواسع، ويمكن الحصول عليهما من مصادر مختلفة من قبل الأفراد أو الحكومات بتطبيق برامج تدريبية تحقق هذا الغرض[3].

الفرع الثاني عشر: ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الفلاحية.

تتصف الأرض باعتبارها احد أهم عناصر الإنتاج الفلاحي بالندرة حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية، كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى إلا

[1] عنبر إبراهيم شلال،" **التسويق الفلاحي**"، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 280،281.

[2] المرجع نفسه، ص 286.

[3] جواد سعد العارف، "**الاقتصاد الزراعي** "، مرجع سبق ذكره، ص 286.

في حدود ضيقة جدا، هذه الدرة والصفات الأخرى التي تتميز بها الأرض مثل تركيبتها وخصوبتها وموقعها الجغرافي تؤثر جميعها في العمليات الفلاحية وبالتالي في كمية ونوعية المنتجات الفلاحية وأسعارها في النهاية[1].

الفرع الثالث عشر: تنوع خصائص السلع الفلاحية.

تتمتع السلع الفلاحية بصفات خاصة بها فهي غير متجانسة ويصعب التحكم في شكلها أو نوعيتها كما هو الحال في السلع الصناعية كما أن بعض السلع الفلاحية كبيرة في حجمها مما يرفع تكاليف تخزينها ونقلها بالإضافة إلى أن العديد من السلع الفلاحية يتأثر بشكل كبير بالتخزين لفترة طويلة مما قد يؤدي إلى تلفها[2].

المطلب الثالث: أهمية الفلاحة وأهدافها.

إن تزايد اهتمام الدول بالقطاع الفلاحي وتخصيص مبالغ ضخمة لدعمه لم يأت من العدم إنما ناجم بالدرجة الأولى عن أهمية هذا القطاع ودوره الفعال في دعم عجلات التنمية بها.

الفرع الأول: أهمية الفلاحة.

يحتل القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني وما يتفرع عن كل منهما أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم من خلال مساهمته في مايلي[3]:

أولا: توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع.

يساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة و المنتجات الحيوانية كالأسماك و اللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها.

ثانيا: توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى.

[4]فوزية غربي،" **الزراعة العربية تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 65.

[2]فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[3]عنبر إبراهيم شلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 280، 281.

يعمل القطاع الفلاحي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الفلاحي، ويتم ذلك لسببين هما:

1- إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الفلاحي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الفلاحي، هذه العمالة تنتقل بدورها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع الفلاحي وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية في مناطق الإنتاج الفلاحي تؤدي إلى وجود البطالة الموسمية والمقنعة؛

2- أما السبب الثاني لانتقال العمالة من القطاع الفلاحي للقطاعات الاقتصادية الأخرى فهو يتبنى الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الفلاحي مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الفلاحية تتحول إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعا ما في مناطق الإنتاج الفلاحي.

ثالثا: توفير الموارد المالية.

يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الفلاحي بشكل مباشر كالفلاحين أو منتجي الأدوية والأسمدة الفلاحية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي أو الحيواني أو ملحقاتها، أو أولئك الذين يحققون دخلا من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الفلاحية مثلا مما يعني أن القطاع الفلاحي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد يعمل بها هؤلاء، أما على مستوى الدول فان القطاع الفلاحي يساهم بنسب متفاوتة في الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول بل إن بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في جزء كبير من الناتج القومي لها كما أن هذا القطاع يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة، مما ينعكس إيجابا على مستوى التنمية الاقتصادية فيها.

رابعا: توفير المواد الخام للقطاع الصناعي.

يقوم القطاع الفلاحي بتوفير العديد من المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات الإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد ككل، فالقطاع الفلاحي يوفر القط مثلا لصناعة الملابس كما انه يوفر الحبوب التي يمكن استخلاص الزيوت منها مما ساهم في نشأة وتطور قطاع استخلاص وتعبئة الزيوت التابع للقطاع الصناعي، ويوفر كذلك المواد التي ساهمت في إنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على إنتاج القطاع الفلاحي.

خامسا: استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة.

يستغل القطاع الفلاحي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية تكون نادرة الوجود في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان.

الفرع الثاني: أهداف الفلاحة.

يهدف النشاط الفلاحي إلى مايلي[1]:

أولا: إشباع الحاجات الضرورية للإنسان.

وهو في ذلك يتساوى مع أي نشاط اقتصادي آخر، غير أن الحاجات التي يشبعها النشاط الفلاحي تعد أساسية سواء بكمياتها أو أهميتها وحتى باستمرارها، حيث يتصف العصر الحالي بأنه عصر الحضارة الصناعية لذا تهمل أهمية الحاجات الغذائية أو ترجع إلى الصنف الثاني من المشاكل الاقتصادية المطروحة، ولم يبدأ الاهتمام بأولوية الحاجات الغذائية إلا بعد فترة الحرب العالمية الثانية وترجع أهمية الحاجات الغذائية إلى حقائق هي:

- ❖ حجم الحاجات التي يجب على الفلاحة إشباعها؛
- ❖ النسبة الكبيرة التي يحتلها الفلاح من مجموع سكان العالم، حيث يشكلون أكثر من نصف السكان الإجمالي.

ثانيا: قدم واستمرارية الحاجات الغذائية.

إن النشاط الفلاحي قديم قدم ظهور أول التنظيمات فمنذ أصل الإنسانية كان يجب إشباع الحاجة إلى الغذاء، واختلف علماء الاجتماع حول ظروف ظهور النشاط الفلاحي ولكنهم متفقون حول قدمه، ويضاف إلى ذلك استمراره وديمومته فالحاجات الغذائية ترتبط بعدد السكان وهذا الأخير يتزايد في العالم،

[1] عبد الحليم جدي،" **الفلاحة والتنمية الذاتية دراسة حالة بلدية الركنية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2004/2003، ص 37.

وبالتالي فإن مشكلة الغذاء التي طرحها **مالتوس**[*] مازالت قائمة وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الحاجات الفعلية وليس التي تتوفر القدرة المالية لإشباعها.

المبحث الثاني: أنواع الفلاحة، سياساتها ومقوماتها.

تعتبر الفلاحة من القطاعات الاقتصادية المهمة نظرا لما توفره من فرص لعدد كبير من السكان وذلك من خلال المقومات التي تمتلكها وإلى جانب تعدد أنواعها من دولة إلى أخرى مما يساهم في تلبية الحاجيات المختلفة لسكان هذه الدول.

المطلب الأول: أنواع الفلاحة.

تنقسم الفلاحة إلى أنواع عديدة واهم هذه الأنواع نذكر مايلي[1]:

الفرع الأول: الفلاحة البدائية المتنقلة.

يتوقف نوع الفلاحة و تقدمها على البيئة و على المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الفلاحة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم الفلاحون فيها باقتلاع الغابات و زراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها و انتقلوا إلى ارض جديدة غيرها، إلا أنهم لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الفلاحية بل ينتقلون عنها.

الفرع الثاني: الفلاحة المتخصصة.

وهي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع القمح أو القطن أو القهوة... و يمكن أن يكون التخصص في أكثر من محصول، و تعتمد في المحصول على أكثر من 50% من دخلها النقدي السنوي من

---

[*] **مالتوس**: باحث سكاني واقتصادي سياسي انجليزي، ولد سنة 1766 بسومرست بانجلترا اشتهر بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني من مؤلفاته(البحث في مبدأ السكان)، توفي سنة 1834 عن عمر ناهز 68 عاما.

[1] نضال رشيد صبري،" **التخطيط والرقابة المالية في المنشآت الزراعية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 1994، ص 52.

إنتاج محصول واحد، إنتاج هذه المزارع يكون مخصص للتصدير، ومن أهم فوائد التخصص: تزويد الفلاح بالخبرة و التجربة، تسهيل عملية الزراعة كالحرث، الحصاد، الري...الخ، يسهل عملية تصنيف المنتوج وتسويقه، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية، إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد.

الفرع الثالث: الفلاحة المتنوعة.

نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاط(زراعي، نباتي وحيواني)، ومن حيث عدد المنتجات(قمح، خضر، فواكه في النشاط الزراعي، وتربية المواشي والأسماك في النشاط الثاني)، ومن حيث فوائد هذه الفلاحة نجد:

- ❖ المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدوريات الفلاحية؛
- ❖ إمكانية إنتاج اغلب المحاصيل التي يحتاجها الفلاح وعائلته؛
- ❖ ضمان استغلال الأرض وتشغيل العمال طوال فترة السنة؛
- ❖ التقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط الفلاحي(نباتي، حيواني) بصورة دورية.

الفرع الرابع: الفلاحة الواسعة.

نجد في هذا النوع من الفلاحة في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية، ولكن لا تستغل على أحسن ما يرام بسبب قلة السكان أو قلة توفير عوامل الإنتاج الفلاحي الحديثة وغيرها، في هذه الحالة يزرع جزء من المساحات الشاسعة والجزء الآخر يترك لاستراحة الأرض، وهو ما يعرف بنظام التبوير الدوري أو نظام التعاقب.

الفرع الخامس: الفلاحة الكثيفة.

عندما ازدادت حاجة الإنسان إلى الاستقرار واتسعت ثقافته الفلاحية و تناقصت الأراضي الجديدة، اخذ الفلاح في تقسيم أرضه إلى أكثر من محصول، بحيث بدا يستعمل المخصبات من الأسمدة الكيماوية والعضوية بكثافة في الأراضي الفلاحية، وابتكر الدورة الزراعية و صار لا يزرع الزرع المجهد للأرض إلا سنة بعد سنة أو سنة بعد سنتين، وهنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية وعلى هذا المنوال ظهر ما يعرف بالفلاحة الكثيفة، خاصة في الأراضي المزدحمة بالسكان وذات القيمة المرتفعة ويخفف هذا التنويع في الفلاحة من إجهاد الأرض ويفسح لها مجالا لتجديد خصوبتها.

المطلب الثاني: السياسات الفلاحية.

تعبر السياسات الفلاحية عن برامج تشمل كيفيات التعامل مع القطاع الفلاحي على المديين القريب والبعيد، فهي تتباين من منطقة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى وهو ما سنتطرق إليه.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الفلاحية.

تتمثل السياسة الفلاحية في:" مجموعة الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الفلاحي، و هي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الفلاحي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الفلاحية"[1].

إذا السياسة الفلاحية تعد فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الفلاحي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة، وتهدف السياسة الفلاحية إلى تحقيق **هدفين أساسيين** ويتمثل **الهدف الأول** في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الفلاحية، بينما يسعى **الهدف الثاني** إلى تعظيم الربح للمنتجين الفلاحيين، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الفلاحية، و الحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وعليه فأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة.

الفرع الثاني: أنواع السياسات الفلاحية.

[1] عيسى بن ناصر،" **اثر السياسات الفلاحية على تحقيق الأمن الغذائي. دراسة حالة الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس حول: "إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، يومي: 7و 8 ديسمبر، 2011، ص ص 222، 223.

إن المتتبع لتاريخ التطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا يجد دولة واحدة لم تتدخل حكومتها في تبني سياسة فلاحية معينة، وفقا للأهداف التي تبتغيها من حل مختلف المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي ويمكن تصنيف السياسات الفلاحية إلى:

أولا: السياسة السعرية الفلاحية.

تعتبر السياسة السعرية الفلاحية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة للاقتصادية الفلاحية، وهي تلعب دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الفلاحي، ويقصد بها:" مجموعة الإجراءات و القرارات و القوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم على مستوى المعيشة، حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الهامة و مستوى الاكتفاء الذاتي و المستوى الغذائي للفرد، وهي تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الإختلالات الهيكلية في قطاع الفلاحة.

ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار الفلاحية من أكثر أدوات السياسة الفلاحية فعالية على المدى القصير من اجل التأثير على القدرة الشرائية للمستهلكين، ومستوى دخول المنتجين الفلاحيين، واقتصاديات المناطق الريفية، ولهذا فان السياسة السعرية تلعب دورا هاما في التأثير على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم هجرة الموارد (مادية وبشرية) داخل و خارج القطاع الفلاحي، كما أن نجاح السياسة السعرية الفلاحية في تحقيق أهدافها يساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، وتختلف أهداف السياسة السعرية الفلاحية ودوافعها من دولة إلى أخرى تبعا للتغير في الأهداف الاقتصادية، والتي تتغير بدورها تماشيا ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة وبصفة عامة يمكننا حصر أهم أهداف السياسة السعرية الفلاحية فيما يلي[1]:

- ❖ تحقيق الاستقرار في دخول الفلاحين، نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار وتحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك؛
- ❖ الحفاظ على مستويات معيشة مقبولة تبعا للدخول المتاحة؛
- ❖ تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات الأخرى، وكذا توزيع الدخل الفلاحي بين الاستهلاك والاستثمار؛

[1] فوزية غربي،" **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص- ص 84- 88.

❖تحقيق الترابط والتكامل بين الفلاحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومساهمة الفلاحة في تنمية سائر القطاعات، وبخاصة منها قطاع الصناعة في المراحل الأولى من عملية التنمية؛

❖تعديل هيكل الصادرات و الواردات، بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات.

وتتباين إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية من دولة إلى أخرى، وذلك بسبب طبيعة وأهداف السياسات والاحتياجات المطلوبة والظروف السائدة، وفيما يلي **إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية**:

- تحديد سعر ثابت للمنتوج مع ضمان أسعار دنيا، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد أسعار المنتوج مسبقا، وربما تضع حدا أدنى لضمان حصول الفلاح على السعر المجزي، وتستلزم سياسة ضمان الحد الأدنى إمكانية أن تشتري الدولة الكميات التي يعرضها الفلاح في السوق، والتي لا يستطيع بيعها عند سعر أعلى من سعر السوق الذي تحدده الدولة؛
- تحديد أسعار إجبارية للمنتوج، وتكون هذه الأسعار معلومة مسبقا؛
- إجراءات تحديد أسعار للمستهلك وتقييد الأسعار العليا حتى يكون السعر في متناول المستهلك، من اجل تخفيف أعباء المعيشة على المواطنين؛
- إجراءات دعم مستلزمات الإنتاج، وذلك للتشجيع على زيادة الإنتاج.

وبصفة عامة فإن السياسة السعرية تشمل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر على هيكل الأسعار، وتعتبر كل من التكاليف والضرائب والدعم والإعانات والتوزيع من أهم أدوات السياسة السعرية.

ثانيا: السياسة التسويقية الفلاحية.

تعاني الفلاحة في غالبية البلدان النامية من مختلف المشاكل التي تؤدي إلى محدودية السوق الفلاحية وتدني فعاليتها، مما يجعل من تنظيم السوق ضرورة ملحة، ويتمثل التسويق الفلاحي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الفلاحية للمستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي فهو يساهم بقدر كبير في خلق القيمة المضافة وفرص التوظيف للاقتصاد الوطني، ولهذا يمكن اعتباره مؤشرا ايجابيا عن مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد. ويتولى المهام التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات مثل

المشروعات التجارية المستقلة،**والتعاونيات الفلاحية**[*]،**والتعاضديات**[**]، والمشروعات التي تتولى التصنيع والبيع بالجملة، وكذلك الشركات المختصة ذات الطابع العالمي.

هذا وبالرغم من أهمية التسويق الفلاحي، فانه لم ينل العناية اللازمة عند تصميم وصياغة خطط التنمية الفلاحية بل انه عرف لامبالاة واضحة في كثير من الأحيان، حيث كان التركيز بالأساس على سياسات الإنتاج والأسعار، إلا أن الدلائل العلمية والواقعية تشير إلى أن غياب التسويق الكفء قد يعرقل الإنتاج والتنمية بشكل مباشر، ولهذا فمن الواجب الاهتمام بعملية التسويق وضرورة إتباع سياسة ذات أهداف واضحة في هذا المجال من اجل تنمية شاملة، وتتلخص أهداف السياسة التسويقية الفلاحية في النقاط التالية[1]:

- ضمان الاستقلال الوطني، ويتحقق ذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج؛
- تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي، و يتأتى ذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه؛
- السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال العمل على استقرار الأسعار الفلاحية وتفعيل التسويق الفلاحي وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

ثالثا: السياسة الهيكلية الفلاحية.

تكون السياسة الهيكلية موجة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الفلاحي، وتهدف إلى تشجيع التغير في حجم المشاريع الفلاحية أو تنظيمها، والتقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ، أو إيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية فير المالية التي قد تغفل أو تنسى في خضم العمليات المختلفة التي تهدف إلى إحداث تغييرات، وتحدث التغيرات الشديدة(التي تمس الجانب الهيكلي) خلال عملية التحول من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة الحديثة، أو تغيير أنماط الملكية الفلاحية.

---

[*] **التعاونيات الفلاحية:** هي شركات مدينة لا تهدف إلى الربح وتسعى إلى: تسهيل عمليات الإنتاج أو التحويل والتسويق،تخفيض سعر الكلفة أو البيع لبعض المنتجات والخدمات لفائدة أعضائها،تحسين نوعية المنتجات التي توفرها لأعضائها وتلك التي ينتجونها.

[**] **التعاضديات الفلاحية:** هي هيئة مهنية تهدف على وجه الخصوص إلى تحقيق كل عمليات التامين وإعادة التامين والقرض والتعويض القائم على روح التضامن والتآزر وذلك لفائدة أعضائها الشركاء المنخرطين أو المستفيدين.

[1] محمود حسن حسني، **"السياسة الفلاحية لكل من الدول المتقدمة والنامية وأثرها على التجارة الدولية"**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد 1، 2002، ص 6.

ومن بين أهم السياسات الهيكلية الفلاحية هي تلك التي تمس التغيرات الهيكلية من ذلك مثلا تغير نسبة السكان العاملين في الفلاحة إلى إجمالي السكان من فترة إلى أخرى، وذلك حينما يتم الاعتماد على التكنولوجيا، كما قد تتأثر نسبة العاملين في الفلاحة نتيجة لجذب النشاط الصناعي للكثير من الأيدي العاملة فتضطر الفلاحة إلى إعادة هيكلة شؤونها تبعا للمستجدات. ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الفلاحية الهيكلية ما يتعلق بتسيير الموارد المائية و الملكية العقارية، وكل تلك الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية و السياسة، إلى جانب الاهتمامات البيئية و الآثار المتبادلة بين العمل الفلاحي والمحافظة على البيئة بحيث تسعى السياسة الهيكلية لتفادي أي إخلال بالبيئة وتدهور مواردها المختلفة، إلى جانب الاستغلال العقلاني لهذه الموارد[1].

رابعا:سياسة البحث والإرشاد الفلاحي.

يمكن تجزئة هذه السياسة إلى سياستين مترابطتين ومتكاملتين هما[2] :

1-سياسة البحث الفلاحي.

غيرت الأبحاث الفلاحية في القرن العشرين طبيعة التنمية الفلاحية وآفاقها، فأجري الباحثون خلال السنوات الخمسين الماضية تحليلات ودراسات منهجية أحدثت تغيرات جوهرية في المجال الفلاحي، غير أن أبحاث القطاع الخاص في هذا المجال رغم تطورها إلا أنها لم تتجاوز 01% من الاستهلاك الوطني للأبحاث الفلاحية، إذ أنهم لا يستطيعون منع الفلاحين الذين لم يشتركوا في تمويل عمل الأبحاث من استعمال المعلومات الجديدة.

2-سياسة الإرشاد الفلاحي.

يعتبر حلقة الوصل بين مراكز الأبحاث الفلاحية ومصادر المعلومات التقنية الأخرى من جهة، والمنتجين الفلاحيين من جهة أخرى، وتهتم مؤسسات الإرشاد الفلاحي بتدريب الفلاحين والتعرف إلى المشاكل التي تواجه المنتجين الفلاحيين وتحديدها.

[1] محمود حسن حسني، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] منى رحمة،" **السياسات الزراعية في البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 200.

ويمكن اعتبار الإرشاد الفلاحي المكثف مفتاح التطور الفلاحي في البلدان النامية، وبرزت أهميته في الدول المتقدمة فنجد مثلا الفلاحين الاستراليين يدفعون بأنفسهم أجرة مرشديهم لإدراكهم و علمهم بالأهمية التي يكتسبها، ولقد أعطت هذه السياسة ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الفلاحة.

خامسا: سياسات الإصلاح الفلاحي.

وقد طبقت في معظم البلدان النامية من إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية و بعض الدول الأوروبية الأخرى، وتشمل سياسة الإصلاح الفلاحي عملية تطوير طبيعية للأرض بمعالجة عيوبها ورفع إنتاجيتها وضمان تجهيزاتها بالكميات الضرورية من المياه، وقد كانت منطلقات معظمها تتحدد في[1] :

- ❖ تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو دون تعويض؛
- ❖ توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية ارض؛
- ❖ فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الفلاحي.

وفي الغالب فان الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الفلاحية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديم، وتشجيع الاستغلال الفلاحي بهدف زيادة فعالية النشاط الفلاحي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الفلاحة والصناعة.

سادسا: سياسة التموين الفلاحي.

يقصد بها انتقال السلعة الفلاحية من المنتج إلى المستهلك لقاء مردود مالي معين، ويتمثل في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الفلاحية إلى المستهلك المحلي والأجنبي، وبذلك فهو يساهم بقدر كبير في خلق قيمة مضافة والتوظيف للاقتصاد وتتلخص أهداف هذه السياسة في[2] :

- ❖ ضمان الاستقلال الوطني وذلك برفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج؛

[1] فوزية غربي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 220.

- ❖ تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الإجمالي الحقيقي وذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا؛
- ❖ السعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل جديدة.

المطلب الثالث: مقومات الفلاحة و متطلباتها.

تحتاج الفلاحة إلى مقومات عديدة منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية ومنها ما هو حيوي يتمثل في الثروة النباتية والحيوانية سنحاول التعرف عليه ضمن هذا المطلب.

الفرع الأول: مقومات الفلاحة.

يمتلك القطاع الفلاحي العديد من المقومات التي تساعده لتحقيق الأهداف المنوطة به وتتمثل في[1]:

أولا: الأراضي الزراعية.

تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي و الحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاث محاور هي:

- ❖ محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة؛
- ❖ محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصودة؛
- ❖ محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة.

ويختلف تطبيق هذه المحاور من دولة إلى أخرى، فنجد الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث، وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الأول مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة ليس فقط لاستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية(طرق، شبكات الري، توصيل الكهرباء، بناء الجسور...)،لذا على هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها اكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لاستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة.

[2]علي لزعر،" **الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة**"، مجلة آفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد4، 1998، ص 4.

ثانيا: الموارد المائية.

تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات الفلاحة، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخداماتها والمتمثلة في:

- ارتفاع معدلات نمو السكان؛
- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر و تدهور الموارد البيئية المختلفة؛
- التطور الحضاري الهائل وغير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم؛
- الأنماط الفلاحية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت و تؤدي إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية؛
- عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الفلاحية؛
- غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلق بثقافة الترشيد في استخدام المياه.

إن هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول خاصة النامية منها ضرورة رفع كفاءة استعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الفلاحي بشكل خاص من خلال العمل على:

- تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري ورفع كفاءة الري الحقلية بإتباع النظم الحديثة في الري(التقطير، الرش المحوري...الخ)؛
- إتباع طرق إنتاجية المحصول(الكمية المنتجة في المساحة) التي تقتصد مياه الري وتخفف التكاليف؛
- تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية وحفر الآبار، ووضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام في حياة الإنسان والحيوان والنبات؛
- توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والاهتمام بالثروات المائية.

ثالثا: الثروة الحيوانية والنباتية.

يعتبر توفر الثروة الحيوانية و النباتية من مقومات الفلاحة، لان الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية و النباتية المتاحة و صيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي، وحتى يمكن استثمار هذه الموارد الإنتاجية الفلاحية بالكفاءة الاقتصادية،

يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الفلاحية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق سواء الداخلية أو الخارجية هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية.

الفرع الثاني: متطلبات الفلاحة.

على اعتبار أن الفلاحة أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه بحيث يجب الاهتمام وإعادة النظر في الخطط التنموية وإعطاء أهمية للقطاع الفلاحي من خلال مضاعفة الاستثمارات في هذا القطاع لتحقيق التنمية الفلاحية والأمن الغذائي، وهذا يعني التركيز على العناصر التالية[1]:

- ❖ توجيه رأس المال إلى الاستثمار في مشاريع التنمية الفلاحية وتحسين أنظمة الري والصرف وممكنة الزراعة واستخدام التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة؛
- ❖ الاهتمام بإنتاج المواد الغذائية والحبوب وتطوير الثروة الحيوانية ووضع برامج علمية للاستفادة من مصادر المياه وتنميتها أو استخدام الممكنة في الزراعة؛
- ❖ تطوير المشاريع المشتركة في قطاع الفلاحة والتبادل التجاري للمواد الغذائية وتقديم كافة التسهيلات والدراسات للاستفادة القصوى في مجال تنمية المشاريع الفلاحية؛
- ❖ يجب على الدول التنسيق فيما بينها لتأمين السلع الغذائية الأساسية وخاصة الحبوب والقمح؛
- ❖ يفترض أن تنطلق هذه الاهتمامات من القدرات الذاتية باتجاه الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة، في إطار إستراتيجية ملزمة تقوم على مبادئ الحرية والعدل والمساواة وتعبر في أهدافها عن طموحات الأغلبية في دولة ما لتحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي وتوفير مجموعة من الشروط والمتطلبات الأساسية بما يؤدي إلى خلق الإرادة السياسية الموحدة وتهيئ سبل المشاركة الجماهيرية باتجاه إحداث تغيرات جوهرية في البنية المؤسسية من سياسية، اقتصادية واجتماعية وفق برامج زمنية متتابعة ومترابطة لبلوغ هذه الأهداف على نحو تدريجي مستمر ومتصاعد، وبالتالي فان تنامي القدرة الذاتية لأي دولة باتجاه الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة لديها سوف يؤدي إلى تراجع الفجوة الغذائية وتحسين أوضاع الغذاء بصفة عامة، وهذا يعني تنمية فلاحية متكاملة.

المبحث الثالث: التنمية الفلاحية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] مصطفى العبد الله الكفري،" **التنمية الزراعية في الوطن العربي، الخصائص، المقومات والمتطلبات**"، عن الموقع: **http:// www.oleworon/ seorch/ dseorch.Ospnv.819** ، يوم:15/ 03 / 2015.

يعتبر القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات الاقتصادية في الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم، ورغم أن نمو القطاع الفلاحي قد شكل تاريخيا بذرة الأساس للثورة الصناعية التي انتشرت في مختلف دول العالم، إلا انه يعاني من عدة مشاكل يشكل البعض منها تحديا كبيرا لبعض الدول مما استوجب البحث عن الوسائل الكفيلة لترقية هذا القطاع.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها.

تعتبر التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية ومفهومها وأهدافها يكاد لا يختلفان عن مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية ومراحلها.

إن تحقيق التنمية الفلاحية يتطلب المرور بجملة من المراحل تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف السياسة الفلاحية المسطرة.

أولا: مفهوم التنمية الفلاحية.

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الفلاحية فقد عرفت على أنها:" مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الفلاحي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي لأفراد المجتمع"[1].

تعبر التنمية الفلاحية: "عن أهم السبل لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لأي دولة، ويعود ذلك إلى الدور الذي تلعبه الفلاحة كقطاع إنتاجي حيوي رائد. فزيادة الإنتاج الفلاحي مهمة جدا في مواجهة الزيادة السكانية، وتلبية احتياجات الصناعة، لذا كان من الضروري تطوير هذا القطاع الذي من شانه أن يؤدي إلى المساهمة في التوزيع العادل للطاقات والمداخيل[2].

كما عرفت التنمية الفلاحية على أنها،" عملية إدارة معدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، أما من خلال رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح

[1] محمد غردي،" **القطاع الفلاحي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص 8.

[2] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الفلاحية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية في العمليات الفلاحية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الفلاحي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهو ما يمثل التنمية الفلاحية الراسية[1].

من هذه التعاريف نجد أن مفهوم التنمية الفلاحية يتفق مع مفهوم التنمية الاقتصادية فكل منهما يركز على الجانب المادي المتمثل في اتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع، مفهوم التنمية الفلاحية اتسع ليشمل إضافة البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، ومن ثم أصبح هذا المفهوم هو التنمية الفلاحية والريفية المستدامة".

وفي هذا المجال حددت اللجنة الفلاحية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية الفلاحية عام 2001 ثلاث مجالات إستراتيجية للفلاحة يمكن أن توجه الحكومات سياستها الفلاحية والريفية إلى تحقيق الاستدامة وتتمثل في[2]:

- ♦ بناء القدرات التي تمكن السكان من فهم بيئتهم وإدارتها ويقوم ذلك على التعليم الفلاحي ونشر المعلومات مع ضرورة أن يصاحب ذلك وجود المؤسسات الفاعلة؛
- ♦ حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في الاقتصاد الريفي؛
- ♦ استخدام التكنولوجيا للنهوض بالإنتاجية الفلاحية وإدارة البيئة الطبيعية ويتم هذا من خلال الشراكة بين القطاع العام و الخاص.

ثانيا: مراحل التنمية الفلاحية.

إن الهدف الأول للسياسة الفلاحية لأي بلد هو الرفع من الإنتاج الفلاحي وهذا قصد تلبية الحاجات المتنوعة، ولا يأت ذلك إلا بتنمية القطاع الفلاحي ومن اجل ان يتحقق هذا يجب المرور بالمراحل التالية[3] :

[1] رفعت لقوشة،" **التنمية الفلاحية. قراءة في مفهوم متطور**"، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1998، ص 11.

[2] "**مكانة الفلاحة في التنمية المستدامة الطريقة إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**"، وثيقة صادرة عن لجنة الفلاحة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدورة 16، روما، 2001، ص 53

[3] عبد الحليم جدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 31، 32.

1- المرحلة الأولية:

في هذه المرحلة تنصب المجهودات في تخصيص أحجام معتبرة من الاستثمارات في الهياكل القاعدية الموجودة على مستوى الريف، وهذا من ري وحفر الآبار، بناء السدود وتشييد الطرق لتسهيل الحركة من المزرعة إلى مختلف العمليات الأخرى المرتبطة بها، وكذلك إجراء بحوث ودراسات حول هذا الميدان.

2- مرحلة الانطلاق:

عندما يتحقق الاستثمار العام في الري والهياكل القاعدية والبحث، وترتفع مداخيل الفلاحين فان القطاع الخاص يهتم بالفلاحة، وذلك بتدعيم القطاع بالموارد المالية والبشرية من خلال الاستثمار في المجالات المتعددة للفلاحة، ومن ثم يتم الانتقال إلى القطاعات غير الفلاحية عن طريق السوق، ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي المرحلة التي يتكامل فيها القطاع الفلاحي مع مختلف القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني.

3- مرحلة التكامل:

تتكامل في هذه المرحلة جميع السياسات الاقتصادية التي من شانها التقليل من النزوح الريفي وزيادة الإنتاج الفلاحي، وعليه فان الانتقال من الفلاحة الأولية إلى الفلاحة المعاصرة ليس من السهل تخطيه من طرف أي بلد في العالم، وخاصة الدول النامية دون إعطاء أهمية قصوى لدراسة وتقييم الأهداف المرجوة من القطاع الفلاحي في حد ذاته.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الفلاحية.

تعتبر التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وبالتالي فان أهداف التنمية الفلاحية تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن تحقيق أهداف التنمية الفلاحية هو تحقيق لجزء من أهداف التنمية الاقتصادية، حيث أن التنمية الفلاحية تهدف إلى تحقيق مايلي[1]:

[1] أعمر عزاوي،" **إستراتيجية التنمية الفلاحية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل التمور في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004، ص ص 9 ، 10.

- ✓ زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الفلاحية؛
- ✓ زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، والى زيادة الصادرات والحد من الواردات، والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة؛
- ✓ توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار؛
- ✓ العدالة الاجتماعية ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الفلاحي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات؛
- ✓ رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق؛
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة وتحقيق أعلى مستويات استغلال الموارد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا،خاصة أن الإنتاج الفلاحي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الفلاحية سواء النباتية أو الحيوانية، وتدعيمها باستخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الفلاحي؛
- ✓ التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين ابرز عناصر التنمية الاقتصادية واهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار. ويتحقق هذا بتوفير شرطين أساسيين هما:
  - ➢ توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة؛

- تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات.

المطلب الثاني: دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية.

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في التنمية الاقتصادية وفي دفع عجلتها في معظم دول العالم وخاصة النامية منها، وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الفلاحية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الفلاحية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على المتغيرات التالية[1]:

الفرع الأول: توفير الاحتياجات الغذائية للسكان.

للتنمية الفلاحية أهمية كبيرة في توفير السلع الغذائية والمنتجات الحيوانية، سواء من خلال رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة، أو زيادة الرقعة الفلاحية، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الفلاحية لمقابلة الطلب المتزايد عليها سواء من الناحية الكمية أو النوعية، وتعتبر مسالة توفير الغذاء بصورة مناسبة لأفراد المجتمع ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الاقتصادية الفلاحية، إذ أن معالجة نقص الغذاء وتوفيره في ظل طبيعة الطلب عليه سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية ويخفض من أسعار هذه السلع، هذا يعني أن الوصول إلى معدلات ملائمة من التنمية الفلاحية سيؤدي إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، كما انه لتحقيق تلك الاحتياجات يجب رفع كفاءة العمل الفلاحي.

الفرع الثاني: توفير الموارد النقدية.

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية وتوجيهها لأغراض التصدير، وبالتالي فان القطاع الفلاحي يعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الموارد النقدية لتنمية الاستثمارات، وجذب الوسائل التكنولوجية لرفع الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج.

الفرع الثالث: توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 12، 13.

إن تنمية القطاع الفلاحي من خلال تنفيذ سياسة فلاحية فعالة باستخدام الموارد المتاحة والآلات والتقنيات الحديثة في الفلاحة، تمكن من تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الفلاحي من ناحية، وتعمل على توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى، كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي، نتيجة تقلص حاجة الفلاحة إلى الأيدي العاملة في العمل الفلاحي، وكذا انتشار البطالة المقنعة بسبب العمل الموسمي، الأمر الذي يحقق تأدية الفلاحة لدورها في تلبية حاجات القطاعات الأخرى التي تحتاج عملية التنمية فيها إلى التوسع في الأيدي العاملة، وأثبتت التجربة التاريخية بان الفلاحة مثلت المصدر الأساسي للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، الأمر الذي يؤكد ذلك أن نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي من مجموع المشتغلين في الاقتصاد تقل مع استمرارية العمل من اجل تحقيق التنمية، وان هذه النسبة تنخفض إلى حد كبير بعد تحقيق هذه العملية، أي في حالة تحقيق التقدم الاقتصادي تصل العمالة الفلاحية إلى مستويات منخفضة جدا في الدول المتقدمة لصالح زيادة نسبة العاملين في القطاعات الأخرى، وبالذات الصناعة التحويلية والخدمات انسجاما مع مقتضيات التطور ومتطلباته.

الفرع الرابع: تموين الصناعة بالمواد الأولية الفلاحية.

تحتل المحاصيل الفلاحية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية لما تقدمه من محاصيل فلاحية كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية، وان تطور الصناعات المحلية خاصة الغذائية منها مرتبط بمقدار النمو المحقق في إنتاج المحاصيل الفلاحية، ومن هنا تظهر الأهمية النسبية التي تمثلها التنمية الفلاحية في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية، إذ يتوقف النمو في مجال الصناعات الغذائية على النمو المحقق في المحاصيل المرتبطة بما يقدمه القطاع الفلاحي.

الفرع الخامس: القطاع الفلاحي سوق للسلع غير الفلاحية.

إن تحقيق معدلات نمو مناسبة في إنتاج المحاصيل الزراعية سيترتب عليه زيادة في دخول الفلاحين، ومن ثم فان التنمية الفلاحية ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للسلع غير الفلاحية مما يؤدي إلى توسيع السوق، وباعتبار السوق في القطاع الفلاحي بالدول النامية مجالا واسعا للسلع الصناعية، الأمر الذي يترتب عليه أيضا نمو في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الفلاحي وهكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الفلاحية تمتد إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن عملية تطوير الفلاحة تتطلب استخدام أوسع للأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الفلاحية، مما يعني توسع في الطلب على هذه المنتجات التي توفرها الصناعة.

مما سبق نستنتج أن للقطاع الفلاحي دورا هاما وأساسيا في التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة من خلال تأثيره على معدل النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني ككل، بفضل مساهمته في توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للسكان وفي توفير العمالة للقطاعات الأخرى، ومصدر لتنمية القطاعات التي تعتمد على المخرجات الفلاحية كمواد أولية لها، ومنفذ لمخرجات القطاعات الأخرى التي يستخدمها القطاع الفلاحي في تطويره، وبالتالي يصبح القطاع الفلاحي المساهم الرئيسي في تكوين الناتج و الدخل الوطني لمعظم دول العالم خاصة الدول النامية منها.

المطلب الثالث: مشاكل وتحديات القطاع الفلاحي وسبل تطويره.

بتحليل الأوضاع الاقتصادية للدول وخاصة منها الدول النامية نجد أن الفلاحة في هذه البلدان تشكل حجر الزاوية في اقتصادها الوطني، ورغم ذلك لم يستطع القطاع الفلاحي تأدية الدور المنوط به ويرجع ذلك إلى العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه الفلاحة والتنمية الفلاحية.

الفرع الأول: مشاكل القطاع الفلاحي.

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الفلاحة والتنمية الفلاحية والتي يمكن إيجازها فيمايلي[1]:

- ❖ إن معظم الأراضي القابلة للفلاحة في كثير من الدول ذات طابع صحراوي أو صخري، أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك؛
- ❖ إن الكثير من البلدان تعاني قلة مياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في كمياتها أو مواعيدها أو توزيعها؛
- ❖ إن الكثير من الأراضي الفلاحية قد تفقد خصوبتها نظرا إلى الإهمال وسوء الإدارة فتصبح أراضي غير صالحة للزراعة؛
- ❖ تدني الإنتاجية الفلاحية نتيجة لجهل الفلاحين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض، وسوء فلاحتها وبدائية الأساليب والطرق الزراعية المتبعة؛
- ❖ انعدام التنظيم فيما يخص فترات الصيد البحري نتيجة لجهل الصيادين للقوانين عدم وجود جهات مختصة في هذا المجال؛

[1] فوزية غربي،2010، مرجع سبق ذكره، ص ص 90، 91.

- ❖ انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الفلاحة من أجل إنتاج فلاحي مربح؛
- ❖ عدم توفير نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الفلاحية الحديثة إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب؛
- ❖ عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية لتعميم برنامج متكامل للإقراض الفلاحي يستفيد منه غالبية الفلاحين، بالحصول على القروض الفلاحية بشروط ميسرة؛
- ❖ قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة، وتسويق الإنتاج من جهة أخرى؛
- ❖ الزيادة الكبيرة في عدد السكان مما يتطلب زيادة احتياجات السكان من الغذاء والخدمات الاجتماعية الأخرى.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي.

إن العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الفلاحي تظهر آثارها جليا من خلال المستوى الضعيف للنمو، وقد أثبتت الدراسات أنه حتى يتم الحفاظ على مستوى معيشي مستقر للسكان يجب ألا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 06 %، غير أنه رغم التقدم المحقق فإن النمو ما زال غير كافي من أجل[1] :

- ❖ تلبية الحاجات الجديدة الناجمة عن تزايد السكان؛
- ❖ تغطية العجز الاجتماعي والفوارق المتراكمة منذ عدة سنوات وفي الوقت الراهن يبدو الاختلال واضحا بين زيادة السكان القادرين على العمل والنمو الاقتصادي.

وهذا يؤدي لبروز عدة **مشاكل يتمثل أهمها** في:

- ➢ تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل؛
- ➢ ندرة الغذاء إذا لم يساير الإنتاج الفلاحي تزايد السكان؛
- ➢ الاضطرابات الاجتماعية إذا لم يجد الشباب مناصب عمل والحد الأدنى من الشروط لتحقيق طموحاتهم.

[1] " **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الفلاحية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2010، ص 8 .

الفرع الثالث: وسائل تطوير وترقية القطاع الفلاحي.

نظرا لما للقطاع الفلاحي من اثر كبير في اقتصاديات الدول النامية فلقد تزايد الاهتمام به ليصبح الركيزة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتطوير الفلاحي في حقيقة الأمر هو تطوير للاقتصاد. وانخفاض الأداء في القطاع الفلاحي يؤثر سلبا في نمو الاقتصاد ككل، ولهذا فان إتباع سياسات فعالة لتطوير القطاع الفلاحي سيكون بالضرورة مرتبطا و مؤثرا في تحقيق الأهداف الاجتماعية لزيادة العمالة والدخول النقدية لصغار الفلاحين، كما أن التركيز على الفلاحة سيعطي دفعة قوية للتصنيع الفلاحي وتعطي صناعات إحلال الواردات مجالا جيدا للتوسع الصناعي، ولكي يؤدي القطاع الفلاحي دوره كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب العمل على[1]:

- إتباع سياسة فلاحية واضحة؛
- صيانة الموارد الطبيعية؛
- العمل على إقامة خدمات التنمية الأساسية والكافية من هياكل ووسائل مختلفة من نقل وتخزين ومحطات بحوث، وهذا يستدعي زيادة كبيرة في حجم الإنفاق الاستثماري؛
- توفير المدخلات الزراعية المحسنة من أسمدة ومبيدات وطاقة...الخ؛
- العمل على توعية الصيادين لتفادي الصيد العشوائي للأسماك وتنظيم أيام لهذا النشاط؛
- توفير الخبرة والأيدي العاملة المدربة لتنفيذ وإدارة مشاريع التنمية الفلاحية، بما يعود بالفائدة على الجميع؛
- الاستغلال العقلاني للموارد المائية والعمل على تطوير تقنيات الري الفلاحي؛
- معالجة مسالة علاقات الإنتاج في الفلاحة والعمل على رفع مستوى الإنتاج ما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تحقيق التكامل بين مختلف فروع النشاط الفلاحي؛
- توسيع مجالات الاستفادة من نتائج البحوث في المجال الفلاحي؛
- تدعيم التنمية التسويقية داخليا وخارجيا، باعتبار التسويق عملية مهمة مكملة للإنتاج من أجل إشباع حاجيات المستهلك مع التقليل من التكاليف.

خلاصة الفصل الثاني:

[1] فوزية غربي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص ص 95، 96 .

يلعب القطاع الفلاحي دورا أساسيا ومهما في سيرورة التنمية حيث أصبح التطور الاقتصادي اليومي مرهونا بتطور الفلاحة، التي تساهم في خلق مناصب شغل في القطاعات الأخرى التي تربطها علاقات تداخل مع القطاع الفلاحي، فضلا عن مكانتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وهذا للدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مساهماته في إنتاج السلع الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع، والمواد الخام الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية، وزيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، ولا يقتصر دور القطاع الفلاحي في مساهماته الاقتصادية فقط، وإنما له دور وتأثيرات بارزة على الجوانب الاجتماعية والسياسية والأمنية، وتحقيق التوازن الديموغرافي بين المدن والأرياف.

الفصل الثالث

دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الإقتصادية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثالث: المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة.

خلاصة الفصل الثالث.

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدا العالم، فمهما كانت الخلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى، وتأثره هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات، الجزائر في الفترات الأخيرة عرفت اهتماما كبيرا بهذا القطاع، حيث قامت بإدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة بغية الارتقاء بهذا القطاع لتأدية الدور المنتظر منه في التنمية الاقتصادية.

نسعى من خلال هذا الفصل إلى التعرف على نتائج المجهودات المبذولة الداعمة للقطاع الفلاحي في الجزائر، والوقوف على أهم العقبات التي تحول دون تأديته الدور المنوط به.

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة.

تعتبر الفلاحة من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه بخلاف الأنشطة الأخرى، والجزائر كغيرها من دول العالم سعت منذ الاستقلال للرقي بقطاع الفلاحة نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها من أجل مسايرة التغيرات الدولية، فقد شهد هذا القطاع الحساس مجموعة من محاولات الإصلاح كنتاج طبيعي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية والفنية التي تؤثر على القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: الإمكانيات والفرص المتاحة.

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوربية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه الموارد كالآتي :

الفرع الأول: الموارد المائية.

يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي[1]:

أولا: الموارد المطرية.

رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقارب 2.4 مليون كلم^2، إلا أن 93%من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الكلية وتتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 بنسبة 93%.

ثانيا: الموارد السطحية.

تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المجاري المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية ب: 9.8مليار م^3 /السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية(الشمال) على 11.1مليار م^{3}وأحواض الهضاب العليا 0.7 مليار م^3، أما الأحواض

[1] زهير عماري، 2014، مرجع سبق ذكره، ص ص 9، 10.

الصحراوية فتحوي على 0.6 مليار م^3، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث بلغ عدد السدود المستغلة سنة 2013 من طرف الوكالة الوطنية للسدود نحو: 70 سد بطاقة استيعابية تقدر ب: 7.1مليار م^3 ومن المتوقع أن يبلغ عددها سنة 2030 حوالي 140 سد بطاقة إجمالية تقدر ب: 12 مليار م^3 حسب تصريح السيد سعيد عباس المدير العام للوكالة الوطنية للسدود .

ثالثا: الموارد الجوفية.

تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير، 90000 ينبوع و23000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م^3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال(2 مليار م^3/ السنة) والجنوب (5 مليار م^3/ السنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90%(1.8 مليار م^3 / السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75%) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة الهضاب العليا. أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و 300 ألف كلم^2 على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب الأماكن.

الفرع الثاني: الموارد الأرضية.

للجزائر رصيد هام من الأراضي الفلاحية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للفلاحة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط سنة 2009 بنسبة 20%من المساحة الفلاحية الكلية، وبمقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للفلاحة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط المساحة الصالحة للفلاحة بلغت 7951402 هكتار، وتشغل المساحات الموسمية حوالي 50%منها. حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب: 926000 هكتار بنسبة 12.33%وعليه تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج فلاحي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الفلاحي وهي مصنفة إلى أربعة أقسام كالآتي[1]:

[1] زهير عماري، "**إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري واهم الخيارات الممكنة لتطوره**"، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر، العدد 13، 2013، ص ص 137، 138.

أولا: الأراضي القابلة للفلاحة.

وتتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الفلاحة بالإضافة إلى الأراضي غير المستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها، وتتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 5 سنوات والتي تحولت إلى مراعي، مروج طبيعية ومجاري.

ثانيا: أراضي صالحة للفلاحة.

وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية كالبقول والحبوب، أو نباتات الكلاء والأشجار المثمرة والأراضي المعشوشبة، أراضي مستريحة، مروج طبيعية، كروم.

ثالثا: أراضي المساحة المحصولة (المحاصيل الموسمية).

تتمثل المساحة المحصولة في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة أي الاستعمال الفلاحي الكثيف. إن التنمية الفلاحية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولة، عوض القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للفلاحة إلا أنها تطبق في اغلب الأراضي الدورة الأحادية (أي زراعة محصول واحد خلال السنة) وهذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة.

رابعا: الأراضي المسقية.

إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الفلاحية وكمية الإنتاج، وهذا بفضل التكثيف الفلاحي، وكذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف ولهذا سعت الدولة إلى زيادة مساحة الأراضي المسقية، إذ يلاحظ أن هناك تطور في مساحة الأراضي المسقية وهذا بفضل مجهودات الدولة التي قامت ببناء العديد من السدود وحفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية، حيث تم استصلاح مساحة معتبرة في السنوات الأخيرة وهذا عن طريق حفر الآبار العميقة وإنشاء السدود الصغيرة، وتبقى هذه الأراضي المسقية محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي والمياه، حيث من الممكن تجهيز وسقي مساحة مليون هكتار على مدى السنوات القادمة. وعليه فان الجدول الموالي يوضح تقسيم استخدام الأراضي في الجزائر:

الجدول رقم(01) : استخدام الأراضي في الجزائر للفترة 2012.

الوحدة: 1000 هكتار

	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
الجزائر	483.80	465.28	4353.66	577.63	3152.33	4268.11	32943.69

المصدر:الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013، ص 9.

نلاحظ من خلال الجدول إن مساحة المحاصيل المستديمة تكاد تكون متقاربة فيما يخص المساحات المروية والمطرية لتشكل بذلك حصة الأسد من الأراضي الكلية، أما فيما يخص مساحة المحاصيل الموسمية فهناك فارق واضح بين المساحات المطرية والمروية فبالنسبة لمساحة المحاصيل الموسمية المروية تصل المساحة إلى 577.63 ألف هكتار، في حين تفوق مساحة المحاصيل الموسمية المطرية هذا الرقم لتصل إلى 4353.66 ألف هكتار وهذا نتيجة للتقنيات التي استحدثتها الدولة في مجال الري الفلاحي، أما بالنسبة للمساحات المتروكة فهي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الأراضي إذ تقدر ب: 3152.63 ألف هكتار الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من المجهودات وتسخير الوسائل اللازمة والضرورية لاستغلالها، في حين تصل مساحة الغابات إلى 4268.11 ألف هكتار متفوقة على مساحة الأراضي المتروكة والمراعي.

الفرع الثالث: الموارد الرأسمالية.

إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي فان الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الاحتياجات، ويمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الفلاحي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية والنباتية، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الفلاحي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة (1980- 2009) وتراوحت قيمة رأس المال الفلاحي الصافي بين 9.15 و14.08 مليار دولار خلال الفترة 1980 و2009 على التوالي، وقدرت الزيادة ب: 4.9 مليار دولار حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر ب: 176مليون دولار[1].

[1] زهير عماري، 2014، مرجع سبق ذكره، 10.

الفرع الرابع: الموارد البشرية.

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة واستغلال الموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للإمكانيات والموارد المتوفرة، وتحقيق التنمية الفلاحية خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الفلاحي إلى المستوى الذي يكفل تحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.

إلا أن الجزائر من دول العالم الثالث التي تعتمد أساسا في الإنتاج الفلاحي على العنصر البشري، نظرا لان معظم العمليات الفلاحية مازالت تنجز يدويا بسبب قلة المعدات مما انجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع خاصة في السنوات الأولى بعد الاستقلال، حسب ما نشر من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الفلاحية في الجزائر في ارتفاع منتظم من سنة إلى أخرى وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم(02): القوى العاملة الفلاحية بالنسبة إلى الكلية خلال الفترة(2005- 2012).

العدد: ألف نسمة

النسبة: (%)

	2000		2005		2010		2011		2012	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
القوى العاملة الكلية	11519	100	13540	100	15651	100	16052	100	16456	100
القوى العاملة الفلاحية	2824	24.5	3096	22.9	3318	21.2	3345	20.8	3368	20.5

المصدر: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"،صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 359 .

نلاحظ من خلال الجدول السابق رغم التزايد المستمر في عدد القوى العاملة في قطاع الفلاحة أن نسبتها للقوى العاملة الكلية في تناقص مستمر إذ انخفضت هذه النسبة من 24.5%سنة 2000 إلى20.5%سنة2012.

المطلب الثاني: تطور مكانة القطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية.

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر مرحلتين هامتين، مرحلة أولى تميزت بتطبيق النظام الاشتراكي اعتمد فيها على نظام الخطط التنموية التي أعطيت فيها الأهمية للقطاع الصناعي وإهمال القطاع الفلاحي، خاصة

في مجال المخصصات المالية الموجهة لتنمية القطاع، ومرحلة ثانية بداية من التسعينات وتميزت التنمية الاقتصادية فيها بعدة مشاكل وأزمات أدت إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، نتج عنه تطبيق إصلاحات اقتصادية وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي المفروض من قبلهما، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مرحلة التخطيط (1967- 1989).

عرف القطاع الفلاحي في ظل هذه المرحلة عدة تحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي ونصيب الفرد من هذا الناتج، والوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان، أهمها[1]:

- **التسيير الذاتي:** الذي جاء بعد الاستقلال مباشرة وكان يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إسناد تسيير المزارع المسترجعة من الاستعمار إلى الفلاحين بغرض إعادة الاعتبار للفلاح من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالقطاع، خاصة وان أغلبية السكان في هذه الفترة هم من الريف والذين يعانون من صعوبة العيش والجهل وتفشي الأمية، وكذا العمل على إشراكهم في بناء الاقتصاد الوطني إلا أنها لم تأت بالنتائج المرجوة نظرا لمركزية التسيير، مما أدى بالدولة إلى إعادة النظر في تسيير القطاع خاصة مع تطبيق نظام المخططات التنموية وإعادة تأميم الأراضي الفلاحية؛
- جاء تطبيق **نظام الثورة الزراعية** سنة 1972 بهدف إحداث تغيير جذري في الأرياف من اجل القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي كان يتسم بها الريف الجزائري، عن طريق تأميم الأراضي وإلغاء الملكيات الكبيرة لها وإعادة توزيعها، ومساعدة الفلاحين وخلق الظروف المناسبة التي تعمل على تحسين وترقية المستوى المعيشي لسكان الأرياف، مع ضمان استقرارهم للتقليل من ظاهرة النزوح نحو المدن؛
- في سنة 1981 عرف القطاع إعادة تنظيم سببه **انتهاج الدولة سياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني**، نتج عنها حل 6000 تعاونية من تعاونيات الثورة الزراعية وإعادة إدماجها ضمن 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا، كما صدر سنة 1983 القانون 83- 18 المتضمن حق حيازة الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح، وكان يهدف هذا الإصلاح إلى زيادة المساحة الفلاحية وتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي والموارد الفلاحية من اجل زيادة الإنتاج وتقليص حجم الواردات، إلا أن هذا الإصلاح لم ينجح بسبب العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع، وكذا الضائقة المالية التي عرفتها البلاد في سنة 1986، نتيجة انخفاض وارداتها من

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص ص 14، 15.

المحروقات، وعليه اختارت الجزائر العمل بالمخططات ابتداءً من سنة 1967 باعتبارها بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها تمكنها من :

- ✓ حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة؛
- ✓ استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن؛
- ✓ تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

وقد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1967- 1989).

القيمة:مليار دينار جزائري.

النسبة: (%)

	قطاع المحروقات		الصناعة		الفلاحة		هياكل وقطاعات أخرى		مجموع الاستثمارات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المخطط الثلاثي 67- 69	2.7	28	2.7	28	**1.6**	**16**	2.7	28	9.7	100
المخطط الرباعي الأول 70- 73	9.8	27	11	30	**4.6**	**13**	11.3	30	36.7	100
المخطط الرباعي الثاني74- 77	36	30	38.2	31.4	**5.8**	**5.28**	10.8	33.8	90.8	100
المخطط الخماسي الأول 80- 84	63	15.7	94.5	22.8	**47.1**	**11.66**	199	49.8	403.6	100
المخطط الخماسي الثاني85- 89	39.8	7.2	134.4	24.4	**79**	**14.35**	297	53.98	550.2	100

Source : "Rapport général du plan 1985- 1989",Ministère de la planification et d Aménagement du territoire**(M.P.A.T),** Algérie, 1985, p 135.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا عرض الشكل الآتي:

الشكل رقم(02): تطور نسب الاستثمارات حسب القطاعات للفترة(1967- 1989).

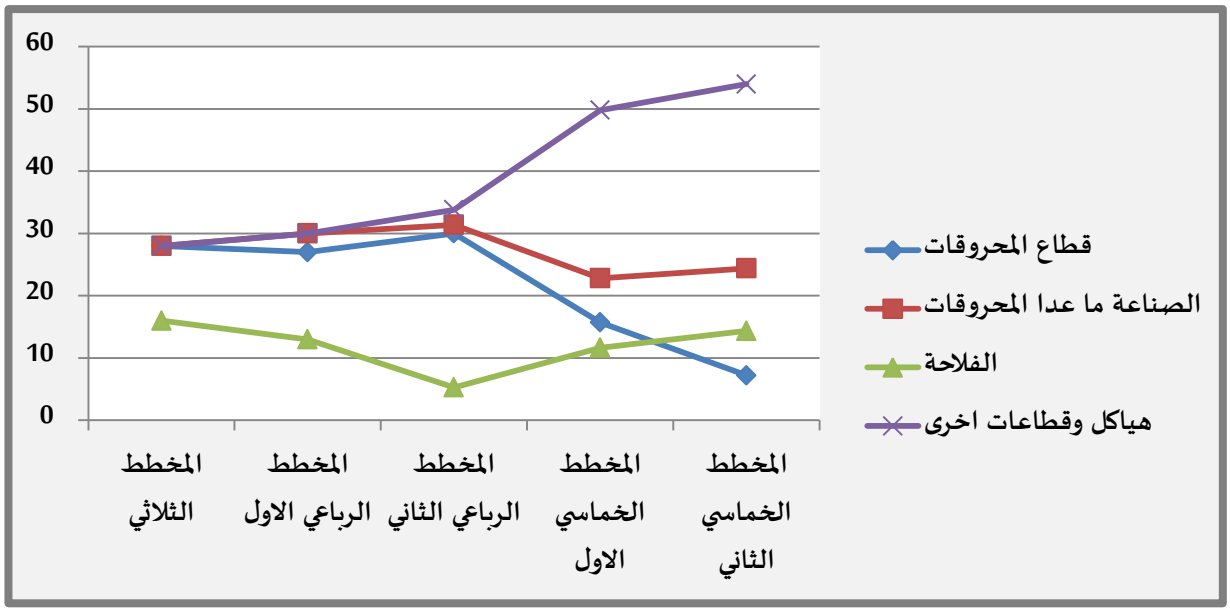

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على بيانات الجدول رقم(03).

من خلال الجدول رقم(01) يتضح لنا جليا أن **المخطط الثلاثي الأول** أعطيت فيه الأفضلية للصناعة والمحروقات إلى جانب الهياكل القاعدية وبنسبة اقل الفلاحة وذلك كان تحضيرا لانجاز المخططات المقبلة. أما **المخطط الرباعي الأول**(1970- 1973) فنلاحظ من خلاله الدعم الواضح للصناعات الثقيلة والمحروقات على حساب القطاع الفلاحي وهو ما استمر بشكل واضح خلال **المخطط الرباعي الثاني**(1974- 1977) والملاحظ هو ارتفاع مبلغ الاستثمارات بسبب ارتفاع أسعار النفط آنذاك، وهو ما يفسر انخفاض نسبة الاستثمارات الفلاحية لتصل حوالي 5% من قيم الاستثمارات للمخطط الرباعي الثاني.

إلا انه مع بداية الثمانينات عمدت السلطات إلى توجيه الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشات القاعدية كالطرقات والسدود التي قاربت نسبة 50%و54% في المخطط الخماسي الأول والثاني على التوالي وذلك بعد توقيف الاستثمارات الموجهة للمشاريع الصناعية الكبرى بسبب النتائج التي لم تكن في مستوى

الطموحات المنتظرة، إضافة إلى ارتفاع القيم المخصصة للقطاع الفلاحي التي قاربت 80مليار دينار جزائري ضمن المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989).

وحسب الشكل رقم(02) وإستراتيجية التنمية المتبعة يتضح لنا جليا أن الأولوية المطلقة منحت في البداية للصناعة وقطاع المحروقات ثم تحول الاهتمام أكثر إلى دعم الهياكل الأساسية، بينما القطاع الفلاحي لم يحظ بالأهمية الكبيرة وهو ما ترجمته القيم المتدنية لدعم هذا القطاع.

الفرع الثاني: مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990).

دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي اتجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني.

ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات وبعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1999، شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من سنة 2001 يمكن حصرها في الآتي[1] :

- ✓ **برنامج الإنعاش الاقتصادي:** يغطي الفترة (2001- 2004) بغلاف مالي يقدر ب: 525 مليار دينار جزائري؛
- ✓ **البرنامج التكميلي لدعم النمو:** يغطي الفترة (2005- 2009) يبلغ حجمه الاستثماري 4202.7 مليار دينار جزائري؛
- ✓ **البرنامج الخماسي** (2010- 2014): بغلاف مالي يقدر ب: 21214 مليار دينار جزائري .

ركزت هذه البرامج على تحسين معيشة السكان وخلق فرص التشغيل وإعادة التوازن الجهوي، إلا أن نصيب القطاع الفلاحي كان في تراجع مستمر من برنامج إلى آخر وهو ما يوضحه الجدول الموالي :

[1] زهير عماري،" **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي.. أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 23 و 24 نوفمبر، 2014، ص 6.

الجدول رقم(04): مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية للفترة (2001- 2014).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)	مخطط دعم النمو (2005- 2009)	المخطط الخماسي (2010- 2014)
إجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214
الفلاحة	**65.4**	**300**	**1000**
النسبة المئوية (%)	12.46	7.17	4.71

المصدر: زهير عماري،" **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي، أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول:"استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، الجزائر، يومي: 23و 24 نوفمبر، 2014، ص6.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004).

برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من الفترة 2001 إلى غاية 2004، خصص له مبلغ مالي أولي قدر ب: 525 مليار دينار جزائري، جاء هذا البرنامج من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة وليؤكد التزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم والمناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي من جهة ثانية.

تمثلت أهداف هذا البرنامج في دعم الجوانب التالية[1]:

- دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحة والصيد البحري؛
- ركز البرنامج على توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي موزعة على تهيئة التجهيزات الهيكلية للعمران، وإعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا والواحات؛
- اهتم البرنامج بالمنشآت القاعدية وعمل على تقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية؛

أما فيما يخص توزيع الغلاف المالي لهذا البرنامج فأتى كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(05): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

[1] كريم زرمان، " **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 07، جوان،2007، ص ص 200، 201

المبالغ: مليار دينار جزائري.

النسبة: (%)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	المجموع النسب المئوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	**10.6**	**20.3**	**22.4**	**12.0**	**65.3**	**12.4**
دعم الإصلاحات	30.0	15	-	-	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: "الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر السداسي الثاني"، تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2001، ص 87.

بالتمعن في محتوى الجدول السابق، يمكننا القول بأن قيمة المخطط ارتكزت بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى دعمه لمجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري لم ينل إلا مبلغ 65.3 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع خصص لتكييف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك والسعي لترقية صادرات المنتجات الفلاحية وكذا العمل على استغلال الموارد المائية المتاحة على طول الساحل الجزائري، كما استفاد من برنامج خاص ابتداءً من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDAوهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فان المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر، حيث قدر غلافه المالي ب: 55.89 مليار دينار جزائري، وزع على ثلاثة صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(06): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001- 2004).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	2001	2002	2003	2004	المجموع

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية.	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية.	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، ملف مصالح رئاسة الحكومة، الجزائر، ص 32.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية هو اكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تقدر نسبة مساهمة هذا الأخير بـ: 95.9%من المبالغ المخصصة للقطاع.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009).

أتى هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها سنة 2001، ووزع غلافه المالي كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(07): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

النسبة: (%)

البرنامج	المبالغ المخصص للبرنامج	النسبة من إجمالي البرنامج
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي،ملف مصالح رئاسة الحكومة، عن الموقع: .**http://www.cg.gov.dz/psre**

يوم: 2015/04/13.

من خلال هذا البرنامج نلاحظ أن الحكومة الجزائرية حاولت مواصلة مجهودات إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، حيث خصص مبلغ أولي4202.7 مليار دينار ركز على تحسين ظروف معيشة السكان إلى جانب تطوير الهياكل القاعدية الأساسية.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن4202.7 مليار دينار ما هي إلا اعتمادات مالية أولية، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق(1.216 مليار دينار جزائري) ومختلف البرامج الإضافية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه سنة 2009 فقدر ب: **9680 مليار دينار جزائري** بعد إضافة عمليات التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[1]

علما أنه خلال فترة البرنامج تم إدراج برنامجين مكملين هما[2] :

- **برنامج تنمية جنوب الجزائر:** قرر مجلس الوزراء الجزائري في 15 جانفي2006 زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات 2006- 2009 ويشمل البرنامج 10 ولايات تمتد على أكثر من 80%من أراضي الجزائر بهدف تحسين ظروف حياة السكان وتزويدها بمياه الشرب.
- **برنامج تنمية الهضاب العليا:** برنامج تنمية الهضاب العليا سنة 2007 تضمن أيضا العديد من المشاريع التي تخص العديد من الولايات الداخلية خاصة منها سطيف، برج بوعريريج، تبسة، الجلفة، خنشلة، والتي من شانها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى وتنمية منطقة الهضاب العليا من خلال:
  - توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز الطبيعي؛
  - توسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى والمداشر النائية؛
  - محاولة استصلاح اكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء.

[1] محمد مسعي،**"سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص 147.

[2] سامية بزازي، خير الدين معطى الله،**" البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة2001- 2014"**،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول:" تقييم آثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001- 2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، الجزائر، يومي:11،12 مارس 2013، ص ص 11، 12.

وعليه نجد أن قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري استفادوا معا من مبلغ **337.2 مليار دينار جزائري** وهذا في إطار مواصلة دعم برامج التنمية الاقتصادية.

ثالثا: البرنامج الخماسي (2010- 2014).

خصص للبرنامج الخماسي غلاف مالي يقدر ب: **21214 مليار دينار جزائري** وتسعى الحكومة من خلاله إلى تحقيق ثلاثة أهداف كبرى، يتضمن الهدف الأول رفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8%سنويا بشكل مستقر ومستمر، ويتعلق الهدف الثاني برفع حصة الصناعة إلى حوالي 10% في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا أما الهدف الثالث والأخير يتعلق بتقليص نسبة البطالة إلى أقل من 10% خلال السنوات الخمس المقبلة، مع العلم انه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي :

الجدول رقم(08): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010- 2014).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

النسبة: (%)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	46.68
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	39.59
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**2911**	**13.73**
المجموع	**21214**	**100**

المصدر: نبيل بوفليح،" **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000- 2010)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد02، 2012، ص 255.

يبين الجدول رقم(08) أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية:** استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 46.68%من إجمالي البرنامج؛
- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دينار جزائري، بنسبة 39.59%من إجمالي البرنامج؛
- **قطاع الصناعة، الفلاحة والصيد البحري والتشغيل:** استفادت من 2911 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 13.73%من إجمالي البرنامج.

المطلب الثالث: سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر منذ سنة 2000.

في إطار سعي الدولة الجزائرية لدعم التنمية الاقتصادية وعلى اعتبار أن قطاع الفلاحة يعد احد أهم

القطاعات التي يمكن أن تساهم في تحقيقها، تم وضع سياسات وطنية وبرامج لدعم هذا القطاع نوجزها في الآتي :

الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR.

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق في المديين الطويل والمتوسط تتماشى والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وبالتالي فهو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.

أولا: التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مسعى متكامل يهدف إلى تأمين قيام تآزر بين المستثمرات الفلاحية، وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية، وبين السلطات العمومية والمستثمرين في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى والهيئات الداعمة والممولة من اجل تحقيق تنمية اقتصادية محلية تراعي الخصوصية التي تتميز بها المناطق الريفية ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية شاملة من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية.

شرع في تنفيذه سنة 2000 وتم توسيعه سنة 2002 ليشمل التنمية الريفية. سخرت له الأرضية اللازمة لنجاحه من جل تأدية الدور المنوط به من خلال ارتكازه على لامركزية القرار الاقتصادي على مستوى المستثمرات الفلاحية فيما يتعلق باختيار الاستثمار، وعلى مستوى الهياكل الإدارية المحلية فيما يتعلق بمنح مساعدات الدولة، وكل هذا استجابة لانشغالات الفلاحين. وعليه فهو يمثل أداة فعالة مفضلة لتنمية الإنتاج الفلاحي والارتقاء به لتحقيق تنمية اقتصادية فاعلة[1].

ثانيا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط والبعيد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية تمثلت أساسا في[2] :

- ✓ الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- ✓ الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- ✓ إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- ✓ تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- ✓ تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين؛
- ✓ ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- ✓ تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

ثالثا: آليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

حدد لتنفيذ هذا المخطط آلية مالية خاصة تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية والتي تتمثل في[3] :

---

[1] اعمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] سلطان كتفي،" **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000- 2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التهيئة العمراني، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، 2005/ 2006، ص 7

[3] أمال حفناوي،" **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001- 2014"، مرجع سبق ذكره، ص ص7، 8

1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA.

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000. وهو موجه لدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.

2- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتيازFMVC .

والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998، يهدف إلى تنشيط أعماله عبر شركة معروفة باسم

(العامة للامتيازات الفلاحية)، وهو يقوم بتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي بهدف توسيع المساحات الفلاحية المستغلة وخلق مناصب الشغل.

3- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية.

حيث يذكر المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية2000 أن" غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار"، والذي انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000- 2001.

4- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

مهمته التكفل بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتامين الاقتصادي، ومحاسب للصناديق العمومية.

حيث قدر الظرف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي بحوالي 55.9 مليار دينار (حيث خصص للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية **(FNRD)**53.4 مليار دينار، وصندوق حماية الحظائر الصحية والصحة النباتية **(FPZPP)** 0.2 مليار دينار، أما صندوق التامين ضد الكوارث الطبيعية**(FGCA)** فخصص له 2.3مليار دينار ، وقد مثل هذا الظرف المالي 10.6%من إجمالي الميزانية المخصصة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001- 2004).

الفرع الثاني: قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008.

في إطار السعي المتواصل من السلطات الجزائرية لدعم قطاع الفلاحة تم وضع القانون التوجيهي الفلاحي في أوت 2008 الذي يسعى إلى الارتقاء بمساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تجسيد الأهداف المسطرة له.

أولا: أهداف قانون التوجيه الفلاحي.

القانون رقم 08- 16 مؤرخ في 03 أوت2008 يتضمن التوجيه الفلاحي[*]، الذي يهدف إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية و البيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم.

ويرمي قانون التوجيه الفلاحي إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية [1]:

- ✓ مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ✓ ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛
- ✓ وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من اجل تنمية كل الفضاءات ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- ✓ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ثانيا: أدوات التوجيه الفلاحي.

تم ضبط أدوات التوجيه الفلاحي من خلال 03 أدوات أساسية تمثلت في[2] :

1- مخططات التوجيه الفلاحي:

يعد مخطط التوجيه الفلاحي أداة تحدد التوجهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني.

2- مخططات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية:

---

[*] أنظر **الملحق رقم(01): القانون رقم 08- 16 المؤرخ في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي.**

[1] المادة رقم 02 من القانون 08- 16 المؤرخ في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46 ، الصادرة في 11/ 08 / 2008، ص ص 5، 6.

[2] المواد 07، 09، 11، 12، 16 من القانون رقم 08- 16 المؤرخ في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 7، 8.

يتشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من برامج تتضمن على وجه الخصوص مجالات التدخل الآتية:

- ♦ تكييف وتكثيف أنظمة الإنتاج الفلاحي؛
- ♦ تحسين الإنتاج والإنتاجية الفلاحية لتثمين الإنتاج الفلاحي؛
- ♦ المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها والعمل على استصلاح الأراضي؛
- ♦ التشجير وإعادة التشجير ومكافحة التصحر؛
- ♦ تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية والجبلية؛
- ♦ تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها.

3- أدوات تأطير العقار الفلاحي:

تطبق أدوات تأطير العقار الفلاحي على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتلك التابعة للملكية الخاصة. والهدف الأساسي من تأطير العقار الفلاحي يتمثل في:

- ♦ تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية؛
- ♦ تحديد الشروط المطبقة على التصرفات الواقعة على العقار الفلاحي؛
- ♦ ضبط المقاييس المطبقة على عمليات التجميع؛
- ♦ تحديد الأحكام المطبقة على أراضي الرعي.

الفرع الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

ترتكز هذه السياسة على قانون الفلاحة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008 من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة في الآتي[1] :

- ✓ التحسين المستدام للأمن الغذائي؛
- ✓ التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛
- ✓ مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

[1] سفيان عمراني،" **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

وفي إطار البرنامج *الخماسي(2010- 2014)* خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدر ب: **185.3 مليار دينار جزائري** موزع كالآتي:

- **سياسة التجديد الفلاحي**: 160 مليار دينار جزائري؛
- **سياسة التجديد الريفي**: 42 مليار دينار جزائري؛
- **برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني**: 28 مليار دينار جزائري.

أولا: التجديد الفلاحي.

يركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يتمحور حول[1]:

- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا، الزيتون، والطماطم الصناعية، النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن؛
- تطبيق نظام الضبط والذي يهدف من جهة لتأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع(الحليب، الحبوب، اللحوم، الزيوت، والبطاطا)، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن تخزين المنتجات الفلاحية، وتوفير المذابح؛
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية.

ثانيا: سياسة التجديد الريفي(2007- 2013).

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، وقد شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد ضمن إستراتيجية تشاركية تجمع كل العالم الريفي، واعتمدت هذه السياسة من طرف فخامة رئيس الجمهورية في أكتوبر 2006 ونشرت على

[1] سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص 7.

شكل تعليمة رقم واحد من طرف رئيس الحكومة وهذا بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم، وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية هي[1] :

- ✓ تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف(تطوير القرى والمداشر والمشاتي)؛
- ✓ تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
- ✓ حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

ثالثا: برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

يتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، وتتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في التكوين، الخبرة الاستشارية المتخصصة، المرافقة الجوارية المدعمة والمستهدفة، اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين لإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي. **وبهذا فهو يهدف إلى[2] :**

- ✓ عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- ✓ استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من اجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- ✓ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- ✓ تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

وقد أسفرت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على التوقيع مع مديريات المصالح الفلاحية على عقدي كفاءة للتنمية الفلاحية لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن، والغرض منهما تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الفلاحية وخصوصيات وقدرات كل ولاية.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

[1] الطيب هاشمي،" **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006- 2013 بين الانجازات والعقبات**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 6، 7.

[2] المرجع نفسه، ص 7.

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية إلا انه ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها يبقى القطاع الفلاحي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها، وفي الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها يبقى القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني احد أهم القطاعات التي لاقت اهتمام الدولة خاصة في بداية الألفية الثالثة.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة في الجزائر.

نسعى من خلال هذا المطلب للتعرف على مدى مساهمة القطاع الفلاحي في بعض المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر المباشر على زيادة النمو الاقتصادي ومن ثم التأثير على مستويات التنمية الاقتصادية بالجزائر.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي.

يحتل القطاع الفلاحي مكانة ذات أهمية إستراتيجية في الجزائر نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها، فهو يساهم في الناتج المحلي الإجمالي وفق النسب المعبر عنها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(09): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2000- 2013).

الوحدة: (%).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي	8.4	9.7	9.2	9.7	9.2	7.7	7.5	7.5
نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي	2008	2009	2010	2011	2012	2013		
	6.6	9.2	9.75	9.74	10.56	11.58		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ **" التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: القطاع الزراعي"**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 22.

_ **" التقرير الاقتصادي العربي الموحد"**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 287

_ **" التقرير الاقتصادي العربي الموحد"**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 327.

_ **"rétrospective statistiques économiques Algériennes 1962- 2011"**,ONS ,Algérie , p-p 234- 237.

تشير بيانات الجدول رقم(09) لانخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005- 2008) بفعل الظروف المناخية غير المواتية وقلة الأمطار وعدم انتظامها مما أدى لتعرض بعض ولايات الوطن إلى جفاف من جهة واندلاع الحرائق في مناطق أخرى أدى إلى إتلاف آلاف الهكتارات من جهة

أخرى، أما خلال باقي فترة الدراسة فنلاحظ ثبات نسبي تقريبا رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية المسطرة خلال هذه الفترة.

أما عن نصيب الفرد من الناتج الفلاحي فيمكن إجماله في الشكل الآتي:

الشكل رقم(03): نصيب الفرد من الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2000- 2013).

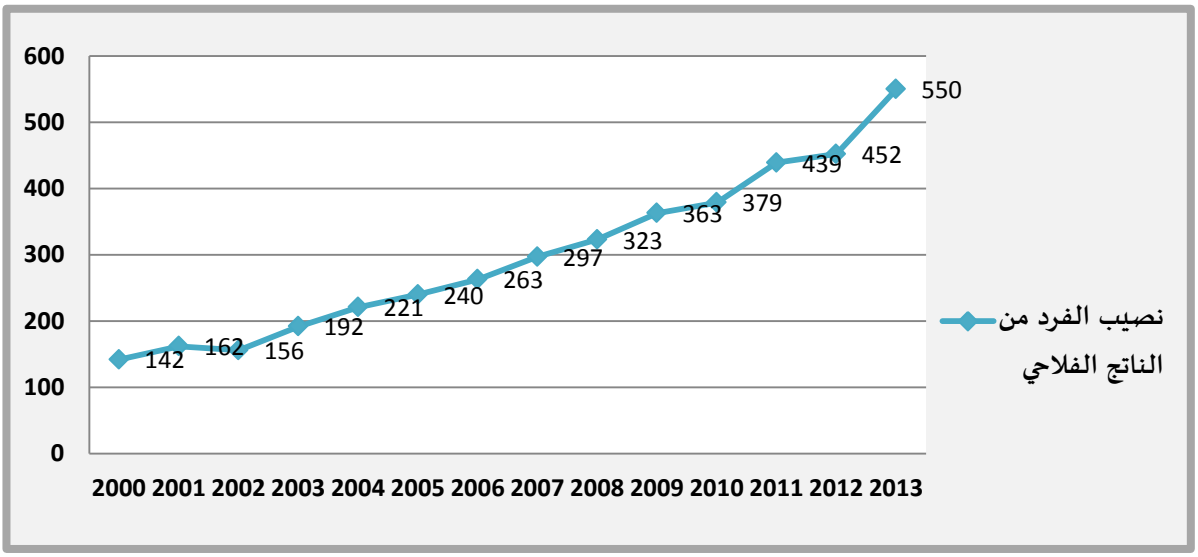

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: القطاع الزراعي**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 22.

_ " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 287

_ " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 327.

_ " **rétrospective statistiques économiques Algériennes 1962- 2011** ",ONS ,Algérie , p-p 234- 237.

من خلال الشكل رقم(03) نلاحظ أن المنحنى في تصاعد خلال فترة الدراسة وهو ما يؤكد أن نصيب الفرد من الناتج الفلاحي عرف ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 142 دولار سنة 2000 إلى550 دولار سنة 2013، وكما سبقت الإشارة إليه فان نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي انعكست بصفة آلية على تطور مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2013 وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم(04): مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي خلال الفترة(2000- 2013).

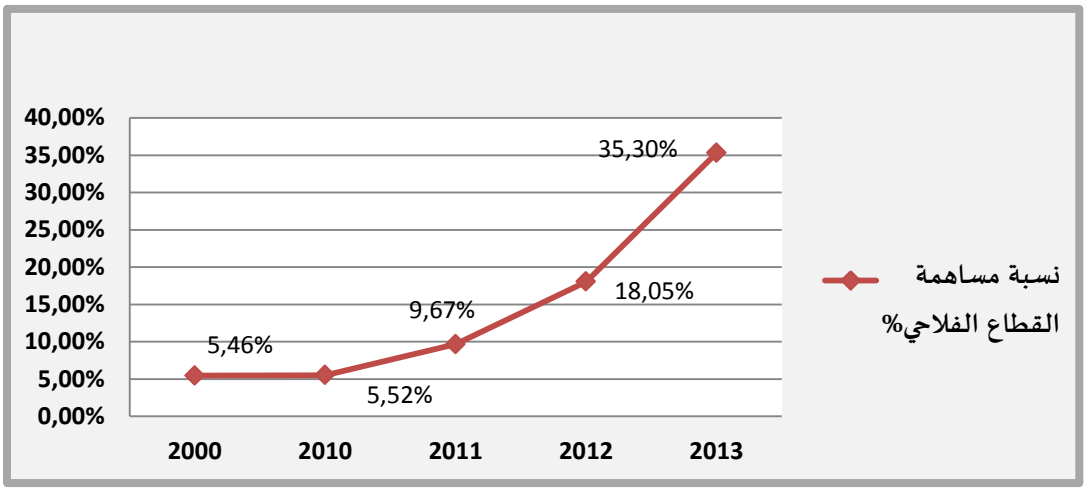

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، عن الموقع:

http:// www.worled bank.org/en/publication/global-economique.prospects/data ?région. ، يوم: 2015/04/15.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا جليا التحسن المستمر لمساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2013، خاصة سنتي 2012، 2013 أين حققت هذه النسبة قفزة نوعية وصلت إلى حدود 18% و35% على التوالي ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة.

وعليه فرغم المساهمة المتواضعة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا انه يظل نشاطا اقتصاديا مهما، آخذا في الاعتبار ما يوفره هذا القطاع من منتجات وفرص للعمل.

الفرع الثاني: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة بالجزائر.

إن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة تترجم بصفة واضحة بنسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وبغرض معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة مقارنة نسبيا بباقي القطاعات نستعرض الجدول الآتي:

الجدول رقم(10): تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة (2000- 2011).

الوحدة: (%)

السنوات / القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الفلاحة	**9.0**	**10.5**	**10.1**	**10.36**	**10.2**	**8.2**	**8.0**	**8.0**
المحروقات	41.9	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.4	46.3
الصناعة	7.5	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4
البناء والأشغال العمومية (بما في ذلك قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية)	8.7	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.3
الخدمات السوقية	21.9	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.2	21.9
الخدمات غير السوقية	11.0	12.0	12.0	11.4	10.6	8.9	8.4	9.0
مجموع القيمة المضافة	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

	2008	2009	2010	2011
الفلاحة	**7.0**	**10.0**	**9.0**	**8.6**
المحروقات	47.9	33.5	37.0	38.3
الصناعة	5.0	6.2	5.5	4.9
البناء والأشغال العمومية (بما في ذلك قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية)	9.2	11.8	11.1	9.8
الخدمات السوقية	20.6	20.6	23.3	21.1
الخدمات غير السوقية	10.3	12.9	14.1	17.1
مجموع القيمة المضافة	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

. **"الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011 "**، المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، عن الموقع:

http://www.ons.dz/-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-.html،يوم: 2015/04/15.

من الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي تأتي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات بشقيها السوقي وغير السوقي بنسبة مساهمة متفاوتة بلغت ذروتها سنة 2003 لتعود وتنخفض خلال الفترة 2005- 2008 لنفس الأسباب المبررة لانخفاض نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الداخلي خلال ذات الفترة.

أما في حال ما إذا استثنينا قطاع المحروقات من تركيبة القيمة المضافة للوقوف أكثر على مدى مساهمة القطاع الفلاحي فيها فالشكل الآتي يمكن أن يوضح ذلك.

الشكل رقم(04): تركيبة القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات(%) خلال الفترة 2000- 2011.

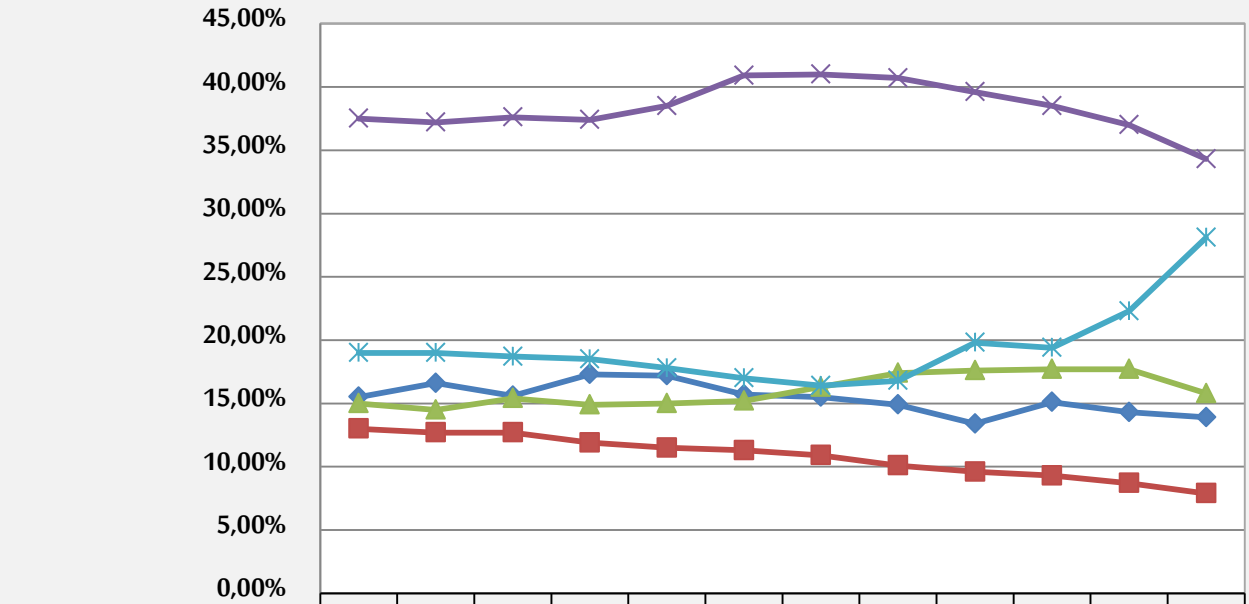

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة	15,50%	16,60%	15,60%	17,30%	17,20%	15,70%	15,50%	14,90%	13,40%	15,10%	14,30%	13,90%
الصناعة	13%	12,70%	12,70%	11,90%	11,50%	11,30%	10,90%	10,10%	9,60%	9,30%	8,70%	7,90%
البناء والاشغال العمومية	15%	14,50%	15,40%	14,90%	15%	15,20%	16%	17,40%	17,60%	17,70%	18%	15,80%
الخدمات السوقية	37,50%	37,20%	37,60%	37,40%	38,50%	40,90%	41%	40,70%	39,60%	38,50%	37%	34,30%
الخدمات غير السوقية	19%	19,00%	18,70%	18,50%	17,80%	17%	16,40%	16,80%	19,80%	19,40%	22,30%	28,10%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

."**الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011** "، المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، عن الموقع:

http://www.ons.dz/-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-.html،يوم: 2015/04/15.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز 15%خلال فترة الدراسة ورغم انه يعد القطاع الثاني الأكثر مساهمة بعد قطاع الخدمات، وتبقى مساهمة ضعيفة نوعا ما نظرا لسيطرة مساهمة قطاع الخدمات و المحروقات. كما تجدر الإشارة أن الانخفاض المسجل سنتي 2010 و2011 لا يعود لانخفاض الإنتاج الفلاحي بل يرجع لزيادة مساهمة قطاعي المحروقات والخدمات غير السوقية.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل.

للقطاع الفلاحي دور كبير في توفير مناصب الشغل خاصة في المناطق الريفية وان نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي تقدر ب: 2%سنويا بينما تقدر نسبة تزايد إجمالي السكان ب: 1.8%، وهو ما يبين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، ولكن ما يجب الإشارة إليه هوأن القطاع الفلاحي يعرف الهجرة الريفية، وان النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة.

ولإعطاء صورة عن مساهمة قطاع الفلاحة في توفير مناصب الشغل وتطورها نستعرض الجدول الآتي:

الجدول رقم(11): تطور عدد العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(2000- 2013).

العدد: ألف عامل.

النسبة: (%)

	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
العمالة الفلاحية	873	14.12	1312	21.06	-	-	1412	21.13	1617	20.74	1381	17.16

	2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
العمالة الفلاحية	1610	18.15	1171	13.62	1252	13.69	1242	13.11	1136	11.67	1034	10.77

	2012		2013	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
العمالة الفلاحية	912	8.97	1141	10.57

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- **« Statistiques Sociales, emploi et chômage Septembre 2014 »,** ONS, Algérie, p 13 ,Sur Site : http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html , le :20/04/2015.

."حوصلة إحصائية 1962- 2011 / الفصل الثاني- التشغيل" ، منشورات الديوان الوطني للإحصاءات، الجزائر، عن الموقع: http://www.ons.dz/19622011%D8%AD%D9%88%D8%B5%D9%84%D8%A9%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-.html ، يوم: 2015/04/20.

الجدول أعلاه يوضح أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل تبقى محدودة نسبيا إذ لم تتجاوز 22% طيلة فترة الدراسة وسجلت أعلى نسبة سنة 2003 ب: 21.13%. والجدير بالذكر

رغم أن عدد العمال عرف ارتفاعا إلا أن النسبة سجلت انخفاضا ويعود ذلك أساسا لزيادة عدد العمال في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.

أما فيما يخص التذبذب في عدد العمال تارة زيادة وتارة أخرى انخفاض فهذا راجع إلى هجرة قوى العمل الفلاحية إلى قطاعات أخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وكذلك عدم توفر الإمكانية المادية للفلاح.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتنمية الصناعة.

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتحسين مستوياتهم المعيشية من خلال إنتاجه العديد من الأصناف والأنواع الغذائية النباتية والحيوانية التي يحتاجها الإنسان، كما أن للقطاع الفلاحي دورا في تنمية الصناعات المحلية ذات الارتباط المباشر وغير المباشر بالقطاع الفلاحي.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان.

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك بسبب عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، لا توفي هذه الاحتياجات الغذائية بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة يؤدي إلى الاستقرار، واتجاه الأفراد إلى عملية التشييد والتنمية الاقتصادية، لذلك حاولت الجزائر منذ الاستقلال مواجهة مشكلة نقص الغذاء من خلال مخططاتها التنموية والإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي خاصة مع بداية الألفية الثالثة بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي نتج عنه تحسين الإنتاج الفلاحي وتلبية الاحتياجات الغذائية لعدد من السلع الغذائية وتقليص استيرادها. والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر.

الجدول رقم(12): تطور إنتاج بعض السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة(2000- 2012).

الوحدة: ألف طن.

	02 -98	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحبوب	2391.5	4265.9	4032.8	3527.4	4017.7	3601.9	1702.0	5253.1	4550.5	3727.9	5137.1
البطاطا	1120.9	1879.9	1896.2	2156.5	2180.9	1506.8	2171.0	2636.0	3300.3	3862.1	4219.4
البقوليات	38.57	57.75	58.12	47.10	44.07	50.08	40.17	64.29	72.32	78.82	84.29
الخضر	2980.4	2837.5	3940.8	4128.4	3995.4	5524.2	6068.1	7291.2	8640.4	9569.2	10402.3
الفواكه	1877.4	2208.9	2117.3	2432.0	2791.1	2216.1	2653.5	3037.0	2705.3	2983.4	3067.3

اللحوم(بيضاء وحمراء)	504.9	445.5	365.3	393.8	340.8	372.1	378.0	190.8	559.6	597.7	606.2
الأسماك	98.09	141.7	137.56	139.94	157.02	148.84	142.04	139.56	130.12	95.17	103.56
الألبان	1396.9	1588.0	1709.1	1682.1	1773.5	1851.5	1878.5	462	2854.0	3165.6	3063.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- **"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 26، 2006.
- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،السودان، المجلد 26، 2009، ص- ص 36- 48.
- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،السودان، المجلد 32، 2012، ص- ص 38- 119.
- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،السودان، المجلد 33، 2013، ص- ص 30- 107.

من خلال معطيات الجدول رقم(12) نلاحظ أن حجم الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني في تطور ملحوظ، وبهذا فقد استطاعت الجزائر تحقيق زيادة معتبرة في مجال المحاصيل الفلاحية خاصة في الحبوب الذي يعد محصول استراتيجي، أما إنتاج الخضروات والفواكه فقد ارتفع بقيمة معتبرة ليصل سنة 2012 إلى 10402.3الف طن، وفي سياق آخر يعد الإنتاج الحيواني ذا مكانة كبيرة في الاقتصاد الفلاحي إذ تشير البيانات إلى تحقيق نمو في الإنتاج الحيواني خلال الفترة من(2005- 2012)، إذ زاد إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء من حوالي 504.4 ألف طن خلال الفترة(98- 2002) إلى حوالي 606.2 ألف طن سنة 2012، بينما شهد إنتاج الأسماك مستوى متذبذب تارة نزول وتارة صعود خلال فترة الدراسة.

أما فيما يخص سنة 2013[1]، فمن بين كل القطاعات حقق قطاع الفلاحة أعلى نمو في الحجم بمعدل 8.8% مقابل 7.2% سنة 2012. فباستثناء الحبوب التي عرف إنتاجها انخفاضا معتبرا لاسيما إنتاج القمح اللين، فان نمو تقريبا كل المنتجات الفلاحية قد تسارع. فبعد موسم فلاحي جيد للسنة السابقة، انخفض نمو إنتاج الحبوب إلى 4.3% (20.9% في 2012). وبذلك فان إنتاج الحبوب سنة 2013 المقدر ب: 4.91مليون طن يقل عن متوسط الإنتاج لأربع سنوات الذي يميز الدورة الفلاحية. وعليه أدى كل من موسم الحبوب المعتدل وإعادة تشكيل المخزونات والطلب المتزايد إلى ارتفاع الواردات بنسبة 2.6%في الحجم وبنسبة 0.4%في القيمة إلى 10.1 مليون طن و3.27 مليار دولار على التوالي، إلا أن الانخفاض في الأسعار العالمية للقمح الصلب والذرة والأرز غطى تقريبا تكلفة الكميات الإضافية المستوردة. أما فيما يخص إنتاج الزيتون فبعد الموسم الضعيف جدا لسنة 2012، والذي تميز بخسارة ثلث المنتوج تحسن الإنتاج بوضوح وهذا بمحصول في ارتفاع قوي بلغ 48.1% و583 ألفطن. كما استعاد الإنتاج الحيواني(لحوم حمراء وبيضاء) نموه فارتفع بنسبة 6.2% وارتفع إنتاج الدواجن بنسبة 15.4%على الرغم من توسع الإنتاج الفلاحي

[1] **" التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**، التقرير السنوي 2013، بنك الجزائر، الجزائر، نوفمبر 2014، ص ص 27، 28.

بقي مستوى الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات الفلاحية الطازجة جد عال ويعرف ارتفاعات أعلى بكثير من متوسط التضخم. هذا وتبقى اختلالات السوق متواصلة مما يتطلب تدابير تنظيمية صارمة.

أما بخصوص قدرة السلع التي يقدمها القطاع الفلاحي على تحقيق الاكتفاء الذاتي[*] فالجدول الموالي يوضح نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية.

الجدول رقم(13): تطور نسب الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الفلاحية خلال الفترة(2000- 2012).

السنة / السلع	2000-2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحبوب	-	36.49	29.88	35.62	33.71	16.02	39.88	36.53	32.96	39.30
البطاطا	-	94.47	96.79	95.64	88.22	96.93	95.48	96.35	97.15	97.4
البقوليات	-	26.96	19.33	21.39	20.79	17.69	26.86	29.24	27.68	29.00
الخضر	-	99.78	99.64	99.26	99.7	99.72	99.65	99.71	99.73	99.80
الفاكهة	-	88.45	90.76	92.07	88.96	90.70	89.78	90.65	91.47	91.80
الزيوت والشحوم	-	104.22	09.97	7.07	5.10	6.21	12.12	6.09	13.30	08.40
اللحوم(البيضاء والحمراء)	49.58	80.88	80.55	83.15	83.47	86.71	88.13	88.13	90.50	90.60
الأسماك	51.15	87.01	70.33	89.13	91.13	90.40	83.53	83.53	77.47	75.00
الألبان ومنتجاتها	-	45.19	40.86	40.86	41.08	42.64	46.50	46.50	96.62	52.10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الموازين السلعية للمجموعات الغذائية**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 26، 2006.
- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الموازين السلعية للمجموعات الغذائية**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 27، 2007.
- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الموازين السلعية للمجموعات الغذائية**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.

[*] **الاكتفاء الذاتي** = (الإنتاج/ المتاح للاستهلاك)× 100

- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 30، 2010، ص 293.
- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 31، 2011، ص ص 256، 257.
- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 32، 2012، ص 296.
- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013، ص- ص 254- 270.

من خلال الجدول نلاحظ استقرار نسبي في نسبة الاكتفاء الذاتي فيما يخص الحبوب البقوليات التي لم تتجاوز نسبتي 40% و30%على التوالي وهي نسب منخفضة نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من خصائص طبيعية تؤهلها لتكون دولة مكتفية وحتى مصدرة في حين نسجل نسب مقبولة فيما يخص منتوجات البطاطا، الخضر والفواكه، وكذا اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء. كما نسجل أضعف نسبة للاكتفاء الذاتي في الزيتون والشحوم بنسبة تقدر ب: 8.40% سنة2012 والتراجع المسجل يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض إنتاج الزيتون خلال نفس السنة مقارنة مع سنة 2011 أين وصل إلى24.01 ألف طن مقارنة بـ : 41799 ألف طن سنة 2001.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الصناعة.

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما وأساسيا في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، وتتمثل هذه الأهمية في تقديم المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة من جهة، وكذا حاجة القطاع الفلاحي للعديد من المنتجات الصناعية، كالأسمدة ومستلزمات الإنتاج الفلاحي من جهة أخرى. وقد ثبت أنتأخر الفلاحة يمكن أن يهدد مسيرة التصنيع والنمو الاقتصادي في كامل فروع الاقتصاد الوطني، وبالمقابل فان عجز الصناعة على تلبية متطلبات واحتياجات الفلاحة يشكل عائقا أمام تطور الإنتاج والإنتاجية في الفلاحة.

ولقد ساهم القطاع الفلاحي في الجزائر بشكل واضح في تنمية القطاع الصناعي وتطويره من خلال قيام صناعة غذائية عن طريق إقامة العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتحويل المنتجات الفلاحية بشقيها النباتي والحيواني إلى منتجات صناعية نذكر منها :

- وحدات صناعة المصبرات النباتية(طماطم، فلفل، جلبانة، حمص،زيتون)؛
- وحدات صناعة المصبرات الحيوانية؛
- وحدات صناعة العجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب؛
- وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب؛

- معامل صناعة المربيات الغذائية؛
- وحدات صناعة الخمائر.

وغيرها من المصانع التي أنشئت من اجل صناعة وتحويل المنتجات الفلاحية من منتجات غير قابلة للتخزين إلى منتجات صناعية أكثر قدرة على التخزين والتصريف، إلا أن مختلف الصناعات الفلاحية وفي اغلبها عرفت تطورا ملحوظا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى اهتماما بالغا لهذا النوع من الصناعة بتقديمه الدعم المالي والعيني للأشخاص الذين يستثمرون في هذا المجال، والأكثر من ذلك فقد ساعد تطور القطاع الفلاحي إلى زيادة الطلب على مدخلات الإنتاج المختلفة(الأسمدة، الآلات الفلاحية، أدوات ووسائل الري).

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية.

يمكن قياس مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية من خلال أهم مؤشر والذي يتمثل في قيمة الصادرات والواردات من المواد الغذائية، حيث تمثل الصادرات مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، بالإضافة إلى أن كمية الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه المواد الغذائية، غير أن ارتفاع أسعار معظم هذه المواد في الأسواق العالمية نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه المواد، وعليه يمكن تقسيم مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية إلى قسمين أساسيين أولهما يتمثل في قيمة الصادرات والواردات **للسلع الفلاحية**[*] **والغذائية**[**]، أما الثاني فيتمثل في قيمة الواردات والصادرات من مستلزمات الإنتاج الفلاحي .

الفرع الأول: مساهمة السلع الغذائية والفلاحية في التجارة الخارجية.

يمكن إيضاح مساهمة السلع الغذائية والفلاحية في التجارة الخارجية من خلال قيمة صادراتها وارداتها وفق الآتي:

---

[*] **السلع الفلاحية:** هي السلع المنتجة في القطاع الفلاحي سواء الرئيسية أو الثانوية بصورتها الأولية أو التي جرى عليها تحويل شكلي بهدف تسهيل استعمالها أو حفظها أو نقلها، شرط إلا يترتب على هذه العملية تغيير في خواصها الطبيعية وكذا مستلزمات الإنتاج في القطاع الفلاحي وتشمل: المنتجات الحيوانية، المنتجات النباتية.

[**] **السلع الغذائية:** وتشمل: الحلويات المختلفة، صلصات التوابل، المياه المعدنية والغازية، الصناعات الغذائية.

الجدول رقم(14): الصادرات الكلية، الصادرات الفلاحية، الصادرات الغذائية للجزائر خلال الفترة (2000- 2012).

الوحدة: مليون دولار.

	متوسط 2004-2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012 (*)
الصادرات الكلية	16704.2	44477.7	50578.6	56844	76825.7	45189.3	45189.3	45189.3	76711.6
الصادرات الفلاحية	2407.5	164.4	164.5	180.8	302.5	208.5	208.5	208.5	208.5
الصادرات الغذائية	1716.77	70.16	88.26	91.64	124.85	116.29	116.29	116.29	116.29
نسبة الصادرات الفلاحية +الغذائية للصادرات الكلية (%	24.70	0.52	0.50	0.48	0.55	0.71	0.72	0.72	0.72

(*)إحصائيات سنة 2012 هي تقديرية من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الصادرات"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.

- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** "، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد29، 2009، ص ص 211، 212.
- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** "، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 31، 2011، ص ص 214، 215.
- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** "، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013 ص 195.

الجدول أعلاه يوضح المساهمة الجد ضعيفة للصادرات الفلاحية والغذائية وهذا يعود أساسا إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في الأساس على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 95%.لذا نجد أن مساهمة القطاع الفلاحي لم تتعد 1% طيلة فترة الدراسة.

أما فيما يخص أهم الصادرات فيمكن عرض بعض منها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(15): تطور بعض الصادرات الجزائرية للسلع الفلاحية خلال الفترة(2000- 2012).

القيمة: مليون دولار الكمية: ألف طن.

إن الجدول رقم(15) يعكس بصورة جلية نتائج الجدول السابق أين تبرز قلة الكميات المصدرة للكثير من السلع وحتى السلع التي كان من المفروض أن تمتلك الجزائر ميزة نسبية بها وتقوم بتصديرها على غرار التمور نظرا لملائمة الظروف المناخية وشساعة المساحة الصالحة لزراعة مثل هذا النوع من المنتجات إلى جانب الأسماك أين تحتوي الجزائر على ساحل بطول 1200كلم.

بعد عرض صادرات القطاع الفلاحي، نقوم من خلال الجدول التالي بعرض بعض الأرقام التي توضح قيمة وكمية الواردات خلال الفترة 2000- 2012.

الجدول رقم(16): الواردات الكلية، الواردات الفلاحية، الواردات الغذائية للجزائر خلال الفترة (2000- 2012).

الوحدة: مليون دولار.

	متوسط 2004-2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012 (*)
الواردات الكلية	16704.2	20049.5	21277.2	27445.9	39093.3	39297.5	41191.8	41191.8	53782.4
الواردات الفلاحية	2407.56	4539.04	4676.94	6077.20	9242.16	7252.07	7826.71	7826.71	7826.71
الواردات الغذائية	1716.77	3277.10	3430.89	4467.63	7191.50	5477.59	5515.01	5515.01	5515.01

قيمة الواردات الفلاحية والغذائية للواردات الكلية.	24.69	38.98	38.10	38.42	42.03	32.39	32.40	32.38	24.80

(*)إحصائيات 2012 هي تقديرية من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 27، 2007.
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 29، 2009، ص ص 130، 131.
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 31، 2011، ص ص 133، 134.
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013، ص ص 133، 134.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن فاتورة الواردات الفلاحية والغذائية تعتبر مرتفعة إذ أنها تقارب نسبة 40% في الكثير من فترات الدراسة وان دل ذلك على شيء فهو يؤكد أهمية تلبية الاحتياجات من السلع الفلاحية والغذائية في ظل نقص الإنتاج الوطني وعدم قدرته على تحقيق الاكتفاء، كما أن القيمة[1] المرتفعة لفاتورة الواردات الفلاحية والغذائية خلال الفترة 2005- 2008 ما هي إلا نتيجة للمستويات الدنيا التي حققتها المساهمة المتدنية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال ذات الفترة(*)

واهم الواردات التي أثقلت فاتورة الواردات الفلاحية في الجزائر فتتمثل في الحبوب والدقيق، البطاطا السكر الخام، البقوليات، الفاكهة واللحوم الحمراء، الألبان ومنتجاتها، الأسماك، البن، أعلاف الحيوانات كما هو موضح في الجدول الموالي.

(*)انظر: **الجدول رقم(09): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2013).**

الجدول رقم(17): تطور الواردات الأساسية الجزائرية للسلع الفلاحية خلال الفترة(2000- 2012).

الكمية: ألف طن الوحدة: مليون دولار.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تستورد العديد من السلع لتغطية احتياجاتها الغذائية بكميات كبيرة وقيمة مرتفعة تستدعي ضرورة توجيه الإصلاحات لإنتاجها على غرار الحبوب والدقيق أين بلغت قيمة الفاتورة المستوردة سنة 2012 ما يقارب 1820 مليون دولار وهي قيمة مرتفعة نسبيا إذا ما قورنت بالدول العربية إذ تحتل الجزائر المرتبة الثالثة بعد مصر والمغرب رغم توفرها على كل الظروف والإمكانات التي تسمح لها أن تكون منتج ومصدر لهذا النوع من السلع. إضافة إلى استيراد كميات كبيرة من السكر الخام والألبان والبن وأعلاف الحيوانات لتغطية النقص في السوق المحلية ما تسبب في ارتفاع الفاتورة، وحتى الأسماك ورغم امتلاك الجزائر على شريط ساحلي يفوق 1200 كلم إلا أن هذا لم يمكنها من تحقيق الاكتفاء من هذه المنتجات ويعود ذلك أساسا لضعف التقنيات الحديثة المسخرة .

الفرع الثاني: الواردات والصادرات من مستلزمات الإنتاج الفلاحي.

يمكن للقطاع الفلاحي التأثير على أرقام التجارة الخارجية من خلال مستلزمات الإنتاج الفلاحي سواء من خلال الواردات أو الصادرات حتى ولو كانت هذه الأخيرة تقتصر على الأسمدة بنوعيها الفوسفاتية والآزوتية فقط.

الجدول رقم(18): أهم المستلزمات الفلاحية المستوردة بالجزائر خلال الفترة(2003- 2012).

القيمة: ألف دولار.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا حرص الجزائر على ترقية القطاع الفلاحي من خلال السعي لتوفير مستلزمات النهوض بهذا القطاع ويتضح ذلك جليا من خلال الزيادة المعتبرة في الكمية أو القيمة للكثير من المستلزمات الإنتاجية فمثلا قيمة العلاجات البيطرية المستوردة انتقلت من 786 ألف دولار سنة 2003 إلى8522 ألف دولار سنة 2012 وهذا بهدف تدعيم الإنتاج الحيواني أما فيما يخص دعم الإنتاج النباتي فنلاحظ الزيادة الكبيرة في استيراد الجرارات التي وصلت سنتي 2007 و2008 على التوالي 8000 وحدة بينما لم تتعدى 1000 وحدة سنة2003.

ومع ذلك يجب التنويه إلى أن الزيادة في واردات المستلزمات الفلاحية تخدم القطاع الفلاحي وتساعد في تحسين إنتاجه بنوعيه النباتي والحيواني إلا أنها تؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وخروج العملة الصعبة في ظل الارتفاع المستمر للأسعار.

علما أن ارتفاع الواردات في مستلزمات الإنتاج الفلاحية لا يقابله ارتفاع في صادرات المستلزمات الفلاحية إذ تقتصر فقط على كميات قليلة جدا من الأسمدة الفوسفاتية والازوتية وتكاد تكون منعدمة في السنوات الأخيرة، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم(19): أهم المستلزمات الفلاحية الجزائرية المصدرة خلال الفترة(2003- 2012).

الكمية: ألفطن.

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأسمدة الازوتية	141.33	469.23	353.04	53.25	16.80	7.00	(--)	(--)	(--)	(--)
الأسمدة الفوسفاتية	0.93	66.82	7.42	0.02	2.90	5.02	1.02	1.02	1.02	1.02

(--) قيمة البيان صغيرة جدا يمكن إغفالها (أقل من 0.005).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 26، 2006.
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 29، 2009، ص ص 278، 279.
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 31، 2011، ص ص 281، 282.
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 31، 2011، ص ص 281، 282
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013، ص ص 252، 253.

من خلال الجدول نلاحظ أن كميات تصدير الأسمدة الآزوتية خلال فترة الدراسة كانت مرتفعة نوعا ما حيث بلغت سنة 2004 ما يقارب 470 ألف طن إلا أنها بعد ذلك بدأت في الانخفاض حتى أصبح تصديرها يكاد يكون معدوما خلال الأربع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، ويعود ذلك لتوجيهها للاستعمال المحلي للتقليل من كمية الواردات منها، أما فيما يتعلق بتصدير الأسمدة الفوسفاتية فهي تبقى محدودة طيلة فترة الدراسة تقريبا ما عدا سنة 2004 التي شهدت ارتفاعا ملحوظا وتم تصدير ما يقارب 67 ألف طن منها.

المبحث الثالث: المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة.

لقد مرت الفلاحة الجزائرية بعدة تجارب وإصلاحات جعلت منها حقل تجارب وإيديولوجيات مستوردة لا تتلاءم مع مقومات الفلاحة الجزائرية، مما جعلتها تفشل في مجملها ولم تحقق مبتغى هذه الإصلاحات الفلاحية الأمر الذي تطلب الإسراع في تبني وتطبيق جملة من الحلول التي إذا تساعد على النهوض بهذا القطاع لتحقيق دوره في الوصول إلى اكبر قدر ممكن من الإنتاج والإنتاجية ومن ثم الارتقاء بمستويات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر.

بالرغم من الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها مايلي:

الفرع الأول: مشاكل تتعلق بالموارد الطبيعية.

يمكن حصر أهم هذه المشاكل فيما يلي :

- ضيق المجال الفلاحي حيث لا تتعدى المساحة الصالحة للفلاحة 3.1%من مجموع مساحة البلاد، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب في مقدمتها امتداد المجال الصحراوي فوق مساحة تفوق مليوني كم مربع؛
- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الفلاحة حيث تساهم الفلاحة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الفلاحية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الفلاحية[1]؛
- أحد أهم المشاكل التي تعيق تطور القطاع الفلاحي بالجزائر هي ظاهرة التصحر، فعندما نتحدث عن واقع التصحر في بلد مثل الجزائر به 2 مليون كلم [2] تقريبا عبارة عن صحراء و381740 كم[2] هي مناطق تقع أغلبها في المناطق الجافة وشبه الجافة، نجدنا أمام واقع مخيف. فأغلب المناطق في الجنوب تعاني من ظاهرة الترمل مما يهدد الواحات والمناطق الفلاحية بها، الأمر الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنتاج الزراعي والمراعي والغابات وبالتالي الاقتصاد الوطني [2]؛
- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح حيث يؤدي ارتفاع المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها[3]؛
- ندرة الموارد المائية من جهة، ومحدوديتها والتوزيع غير العادل لها من جهة ثانية يعد من المشاكل التي تساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الفلاحي، خاصة أن هذه الوضعية ازدادت سوءً في العقدين الأخيرين بسبب الجفاف والتلوث وسوء التسيير. وتزداد حدة مشكلة الماء بسبب الخصائص المناخية التي تتراوح بين الجاف وشبه الجاف في معظم الأراضي الجزائرية وهي بالتالي غير وفيرة للأمطار، مما يهدد تناقص الموارد

---

[1] " مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر"، عن الموقع: http://bohout madrassia.blogspot.com. يوم: 2015/05/17.

[2] وائل الزريعي، "واقع التصحر في الجزائر وأثاره الاجتماعية والاقتصادية"، عن الموقع: http://iefpedia.com/arab/ -24123، يوم: 12/ 05/ 2015.

[3] مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر"، عن الموقع: http://bohout madrassia.Blogspot.com. مرجع سبق ذكره.

المائية في وقت يزداد فيه الطلب على هذا المورد بفعل النمو الديموغرافي لتنامي القطاعات المستهلكة والتي أهمها القطاع الفلاحي[1].

الفرع الثاني: المشاكل التكنولوجية.

تلعب التكنولوجيا المستعملة في الفلاحة دورا مهما في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، حيث يعود انخفاض الإنتاج في الجزائر إلى استعمال تكنولوجيات بسيطة وتقليدية إذ أنها غالبا ما تعتمد على العمل اليدوي وضعف استعمال الأسمدة الكيماوية في العملية الفلاحية[2].

الفرع الثالث: مشاكل تتعلق بالموارد البشرية.

يمكن إجمالها فيما يلي[3] :

- ❖ نقص العمالة الفلاحية المدربة فعلى الرغم من وفرة الموارد البشرية إلا أن الجزائر تعاني إلى حد يومنا هذا من ارتفاع ظاهرة الأمية في أوساط المجتمع خاصة في المناطق الريفية والمعزولة وبالتالي فهي تمثل الخطر الدائم الذي يعرقل مساعي التنمية في جميع المجالات والقطاع؛
- ❖ ضعف البرامج التدريبية إذ نلاحظ أن جل البرامج المقدمة للفلاحين تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

الفرع الثالث: مشاكل أخرى.

بالإضافة إلى المشاكل السابقة الذكر هناك مشاكل أخرى يمكن إيجاز أهمها فيما يلي[4] :

- ❖ كثرة العراقيل الإدارية وغياب متابعة السلطات الوصية للمشاريع الفلاحية؛
- ❖ ضعف التنظيم والتأطير الفلاحي حيث يتفق الجميع أن الفلاحة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة، ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة الفلاحية والتنمية الاقتصادية؛
- ❖ استنزاف الثروة البحرية وعدم احترام قواعد الصيد البحري؛

---

[1] نور الدين حاروش، "**إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 07، جوان 2012، ص ص 60 ، 61.

[2] فوزية غربي، 2008/2007، مرجع سبق ذكره، ص- ص 312- 315.

[3] المرجع نفسه، ص 316.

[3] صبيحة سعود،" **الإنتاج في أي محصول لا يتجاوز نسبة 30% وباقي الأرقام مجرد تصريحات**"، جريدة الشروق الجزائرية، العدد 1713، الصادرة يوم : 30 جانفي 2015، عن الموقع: **magazine.echoroukonline.com/ articles/578.html** ، يوم: 2015/05/17 .

- ❖ غياب القوانين وضعف الجزاءات على المخالفين لقوانين الصيد البحري؛
- ❖ مشاكل التسويق إذ توجد العديد من المشاكل التي تحول دون وصول المنتوج إلى المستهلك، وذلك بسبب نقص الخدمات التسويقية المتوفرة والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة؛
- ❖ مشاكل متعلقة بالصادرات حيث تتصف الصادرات الجزائرية بالصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الفلاحة على الأمطار، مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الفلاحية المصدرة من سنة إلى أخرى؛
- ❖ غياب التكامل الفلاحي الصناعي، حيث يعتبر التصنيع مجالا بالغ الأهمية لإقامة الاستثمارات فالعديد من المحاصيل تخضع لعمليات تصنيع قبل أن تصل إلى المستهلك.

المطلب الثاني: بعض الحلول المقترحة للفلاحة في الجزائر.

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي وذلك من خلال ما يلي:

- ✍ إعطاء أهمية أكثر للتغيرات المناخية من خلال التخطيط المستقبلي لمواجهة الكوارث الطبيعية (فيضانات، جفاف، تصحر)؛
- ✍ المحافظة على الثروة العقارية وتثمينها والعمل على توسيع الرقعة المخصصة للفلاحة وتحديد النمط الملائم لاستغلال الأراضي الفلاحية نظرا للمساحة الشاسعة التي تتمتع بها الجزائر، وذلك من خلال استصلاح الأراضي الجبلية والصحراوية؛
- ✍ الاستغلال الأمثل للموارد المائية خاصة في مجال السقي حيث تتطلع الجزائر للوصول إلى مليوني هكتار من الأراضي المسقية؛
- ✍ إقامة مشاريع فلاحية تتماشى والمحيط الفلاحي في الجزائر من خلال التركيز على التباين في الأقاليم التضاريسية التي تتميز بها الجزائر؛
- ✍ تكوين يد عاملة مؤهلة وقابلة للتجديد مدركة بالتحولات التكنولوجية الحاصلة في الدول المتقدمة إلى جانب العمل على دعم المكننة المتخصصة مثل الجرارات وآلات الغرس والقطف لتغطية العجز الموجود في اليد العاملة والاستجابة لمتطلبات الفلاحة العصرية؛

✍ نظرا لشساعة الساحل الذي تتمتع به الجزائر والمقدر ب: 1200كلم، وجب توجيه مزيد من الجهود نحو تنمية الثروة السمكية من خلال تطوير ودعم قطاع الصيد البحري وتكثيف استغلال الثروة الحيوانية لاستجابتها السريعة للتنمية؛

✍ تعزيز الحماية الصحية النباتية والحيوانية، وكذا سلامة المنتجات الفلاحية؛

✍ تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للفلاحين والمتعلقة بمنح ميسرة لتمويل مشاريع فلاحية تحقق نتائج ايجابية؛

✍ نظرا لمحدودية وضيق الأسواق الجزائرية ومعاناة الفلاحين في تصريف منتجاتهم، يجب خلق وتوسيع الأسواق لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق وإلغاء الاحتكار؛

✍ إدخال تقنيات حديثة لعصرنة النشاط الفلاحي، خاصة في مجال السقي، المكننة، البذور المحسنة والاستخدام العقلاني للأسمدة؛

✍ تطوير ودعم الصناعات الغذائية التحويلية التي تساعد على تصريف المنتجات الفلاحية؛

✍ دعم الإرشاد الفلاحي لنقل الخبرات والمعارف الحديثة ما ينتج عنه رفع مردودية الإنتاج الفلاحي.

عليه، إتباع جملة الحلول السابقة الذكر سيساهم في عصرنة المستثمرات الفلاحية باعتبارها خيارا استراتيجيا وشرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الفلاحي لتمكينه من رفع تحدي الأمن الغذائي والمساهمة في تأدية الدور المنوط به في التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل الثالث:

يعد القطاع الفلاحي نشاطا اقتصاديا هاما من شانه أن يمكن الجزائر من تلبية الحاجيات الغذائية النباتية والحيوانية لسكانها وزيادة صادراتها خارج مجال المحروقات، ورفع قدرتها في مجال استحداث مناصب الشغل، إذ عملت على النهوض بهذا القطاع واستخدامه كمحرك يحقق التنمية الاقتصادية في ظل الإمكانيات والموارد والمؤهلات الفلاحية المتاحة. غير أن الواقع الذي لمسناه من خلال مساهمة القطاع الفلاحي في بعض المؤشرات الاقتصادية يؤكد أن القطاع الفلاحي ورغم سياسات وبرامج الدعم المقدمة له لم يحقق الهدف المنشود منه. والدليل على ذلك انه طيلة فترة الدراسة(2000- 2012) سجل الميزان التجاري الفلاحي عجزا الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل، هذا بالإضافة إلى المساهمة الضعيفة في الناتج المحلي

الإجمالي التي بلغت 11.58% كأقصى حد سنة 2013، كما أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل تبقى محدودة في حدود 11% سنة 2013.

الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من المجهودات لتفادي العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا لدعم مستويات التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الإنتاجية المهمة في أي اقتصاد فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل الفلاحين وإنتاج الغذاء في كل المجتمعات، كما يساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية من خلال توفير مناصب الشغل ورفع معدلات النمو وتنمية الصناعات الغذائية والتحويلية وزيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، لذا لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية دون اعتبار الفلاحة بداية وأولوية لها.

في الجزائر وعلى الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها يبقى القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة مع بداية الألفية الثالثة، نظرا للأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية، وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الأساسية للسكان.

ومن أجل أن يحقق القطاع الفلاحي في الجزائر الأدوار المذكورة سابقا واستغلال كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية والرأسمالية، حظي القطاع باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة وهذا بتطبيق مختلف البرامج التنموية وسياسات الدعم التي سخرتها الدولة للقطاع، بدءا من التسيير الذاتي إلى غاية التجديد الفلاحي والريفي، وهي البرامج التي خصصت لها مبالغ مالية جد معتبرة وجهت للفلاحين والمستثمرات الفلاحية.

إلا انه بالرغم من المجهودات المبذولة والتحسن الطفيف في بعض المؤشرات كنسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، غير أن منتجات القطاع الفلاحي بشقيها النباتي والحيواني لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي رغم ما تتوفر عليه الجزائر من موارد تؤهلها لتكون دولة مكتفية وحتى مصدرة، ما انعكس مباشرة على الميزان التجاري الفلاحي.

وعليه، وحتى يؤدي القطاع الفلاحي الدور المنتظر منه في التنمية الاقتصادية يجب تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل المالية والبشرية وإعادة تسيير الإقليم الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية التي من شانها الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

❖ **اختبار الفرضيات.**

بعد دراسة موضوع الدراسة ومحاولة الإحاطة بكل جوانبه، يمكننا اختبار الفرضيات المحددة في مقدمة الدراسة كالآتي:

1- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على:

" يمتلك القطاع الفلاحي الجزائري إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله للعب الدور الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية ".

وهي فرضية صحيحة، نظرا لما تمتلكه الجزائر من موارد طبيعية أهمها الأراضي الفلاحية التي تقدر مساحتها بحوالي 42.46 مليون هكتار، والموارد المائية التي تتنوع بين المطرية السطحية والجوفية إلى جانب رؤوس الأموال المعتبرة المخصصة لدعم القطاع الفلاحي التي تنعكس وتظهر بصورة واضحة من مخطط لآخر.

2- **الفرضية الثانية:** والتي كان مضمونها:

" عرفت الجزائر تزايد في الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال إقامة العديد من الهيئات و البرامج الداعمة له ".

حددت الجزائر ضمن برامجها التنموية المتعاقبة مخصصات مالية معتبرة سعت لتوظيفها وفق برامج محددة أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، التي سعت من خلالها لتحريك عجلة تنمية القطاع الفلاحي، كما سخرت مجموعة من الهيئات التمويلية التي تعمل على ضمان التسيير الجيد لمختلف الموارد المالية المخصصة لتنفيذ هذه البرامج كالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي. وعليه **"فالفرضية الثانية محققة وهو ما يثبت صحتها".**

3- **الفرضية الثالثة:** التي جاءت كالأتي:

" شهدت الجزائر منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عدة تطورات في القطاع الفلاحي مكنته من تأدية الدور المنوط به في دعم التنمية الاقتصادية ".

شهدت الجزائر منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية استقرارا ملحوظا من خلال تحقيق تطورات معتبرة على مستوى الإنتاج الفلاحي وذلك نتيجة للتسهيلات التي منحها للفلاحين للاستثمار في هذا القطاع، لكن رغم هذا مازالت الجزائر تعاني من التبعية للاستيراد في كثير من المنتوجات الأساسية كالحبوب والبطاطا والبقوليات، الأسماك...الخ من جهة مما ولد عجز في الميزان التجاري الفلاحي من جهة أخرى، **"وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة ".**

❖ **نتائج الدراسة.**

خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكننا صياغة أهمها على النحو التالي:

✓ تعد التنمية الفلاحية احد أهم السبل لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي كقطاع إنتاجي حيوي رائد يساهم في تلبية الاحتياجات الغذائية والصناعية وامتصاص البطالة؛

✓ نجاح التنمية الفلاحية في دولة ما مرتبط بالسياسة الفلاحية المطبقة التي من الضروري أن تتماشى مع السياسة العامة للدولة، مع ضرورة التأكيد على تغيير أهداف السياسة الفلاحية من فترة إلى أخرى تبعا للتغير في الأهداف الاقتصادية لكل دولة تماشيا ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي لها؛

✓ تمتلك الجزائر من المقومات والمؤهلات الفلاحية الطبيعية البشرية والمالية ما يؤهل القطاع الفلاحي ليكون قطب استراتيجي للتنمية الاقتصادية؛

✓ سعت الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره باعتباره احد أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تطبيق جملة من السياسات الوطنية وبرامج لدعم هذا القطاع كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR، القانون التوجيهي الفلاحي وسياسة التجديد الفلاحي والريفي؛

✓ تتحكم الظروف المناخية والبيئية ونوعية الموارد الفلاحية بأداء القطاع الفلاحي الجزائري خاصة منها محدودية الموارد المائية إلى جانب الأراضي الزراعية غير المستغلة؛

✓ تراجع نسبة العاملين في قطاع الفلاحة في الجزائر خلال فترة الدراسة(2000- 2012) يعود أساسا لظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة؛

✓ يساهم القطاع الفلاحي الجزائري في تلبية بعض الاحتياجات الغذائية للسكان، إلا انه لم يستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة فيما يتعلق ببعض المنتجات الأساسية كالحبوب التي لم تتجاوز نسبتي 40% و30% على التوالي رغم ما تتوفر عليه الجزائر من خصائص طبيعية تؤهلها لتكون دولة مكتفية وحتى مصدرة؛

✓ ارتفاع فاتورة بعض المنتجات المستوردة يطرح العديد من علامات الاستفهام كالأسماك التي تمتلك الجزائر شريط ساحلي يفوق 1200كلم، إلى جانب الحبوب والبقوليات لامتلاك الجزائر كل المؤهلات لتجعلها دولة مصدرة لمثل هذا النوع من المنتوجات، إلى جانب الانخفاض الملاحظ في الكميات المصدرة للكثير من السلع خاصة منها التمور نظرا لملاءمة الظروف المناخية وشساعة المساحة الصحراوية التي تقدر بحوالي 2مليون كلم^2؛

✓ ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري الفلاحي يعد من مظاهر عدم قدرة القطاع الفلاحي في الجزائر على تأدية الدور المنوط به في التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم كفاية الإنتاج من المحاصيل الفلاحية والمنتجات الحيوانية مقابل ارتفاع فاتورة الاستيراد، سواء تعلقت بالمحاصيل الفلاحية في حد ذاتها أو مستلزمات الإنتاج الفلاحي التي تساعد في تحسين الإنتاجية بنوعيها النباتي والحيواني.

❖ **التوصيات والاقتراحات.**

بناءا على ما سبق عرضه في هذه الدراسة، وبناءا على النتائج المشار إليها أعلاه، نقوم بإدراج مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شانها الارتقاء بواقع القطاع الفلاحي في ظل المشاكل التي يعاني منها، ضمن مايلي:

1- ضرورة الالتزام بالأهداف المسطرة للخماسي(2015- 2019) الخاصة بالقطاع الفلاحي فيما يتعلق بدعم المكننة الفلاحية من خلال اقتناء تجهيزات الفلاحية جديدة، تلبية لمتطلبات القطاع الفلاحي لتغطية العجز الموجود في اليد العاملة والاستجابة لمتطلبات الفلاحة العصرية؛

2- دعم الاستثمار في نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات عن طريق عصرنة الأسطول البحري الوطني وتهيئة الموانئ وملاجئ الصيد البحري مما يسمح بمضاعفة الإنتاج الوطني في هذا الفرع من النشاط للكف عن الاستيراد والانتقال إلى التصدير؛

3- ضرورة مضاعفة الجهود في مجال استصلاح الأراضي خاصة الصحراوية منها لتحقيق التنمية الفلاحية الصحراوية مع ضرورة استعمال البذور ذات النوعية الجيدة إلى جانب توسيع قدرات التخزين لتطوير النشاطات الفلاحية المنتجة؛

4- تنمية الكفاءات البشرية بالشكل الذي يمكن من ممارسة النشاط الفلاحي بشكل سليم وتكثيف عمليات التكوين من خلال إنشاء عدد اكبر من مراكز التكوين في المجال الفلاحي؛

5- توفير الظروف الأمنية للفلاحين وتهيئة الأرياف ودعمها للبنى التحتية اللازمة بغية المحافظة على اليد العاملة الحالية واستقطاب يد عاملة جديدة؛

6- لابد من تحسين النظم المحصولية والممارسات الفلاحية عامة إلى جانب الاستخدام الأمثل لمصادر المياه وتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة؛

7- وضع خطط لإقامة مشروعات فلاحية مشتركة في مجال مستلزمات الإنتاج الفلاحي والتطوير التقني؛

8- العمل على تأسيس شراكة فعالة بين مراكز البحوث الفلاحية الوطنية، العربية والإقليمية والدولية في مجال البحوث، وتدريب الباحثين والفنيين في البحوث الفلاحية المختلفة؛

9- تعزيز التكامل العربي بما ينسجم مع اقتصاد السوق وتحرير التجارة للاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها اتفاقيات التجارة الدولية.

❖ **آفاق الدراسة.**

لقد جاءت الدراسة بغرض تبيان دور القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، ليبقى المجال مفتوحا لدراسات أخرى مستقبلية تتعلق بالقطاع الفلاحي ودوره التنموي، والتي يمكن أن تكون امتدادا أوسعا للدراسة، نذكر منها:

- ✍ دعم القطاع الفلاحي كمدخل لتحسين الأمن الغذائي؛
- ✍ القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية المتوازنة.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

1)- الكتب:

1. إبراهيم نعمة الله نجيب، **"أسس علم الاقتصاد"**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.
2. أبو علي محمد سلطان،**"الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة"**،الأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى،2007.
3. أحمد شوقي،**"دنيا الإسلام و التنمية الاقتصادية"**، دار الفكر العربي، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
4. أمين عبد الوهاب،**"التنمية الاقتصادية-المشكلات والسياسة المقترحة-"**، دار حافظ، المملكة العربية السعودية، 2000.
5. الزغبي عاكف،**"مبادئ التسويق الفلاحي"**، دار حامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
6. السيواعي خالد محمد،**"التجارة و التنمية"**، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
7. العارف سعد جواد،**" الاقتصاد الزراعي"**، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
8. ـــــــــــــــ ،**"التخطيط والتنمية الفلاحية"**، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
9. الشرفات علي جدوع ،" **التنمية الاقتصادية في العالم العربي"**، دار جليس الزمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
10. القريشي محمد صالح تركي،**"علم اقتصاد التنمية"**، دار إثراء، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
11. القريشي مدحت،**"التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"**، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
12. العسل إبراهيم حسن، **"التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي"**، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2006.
13. العقاد مدحت محمد،**"مقدمة في التنمية و التخطيط"**، دار النهضة العربية، لبنان، 1998.
14. الهيتي صبري فارس،**"التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي"**، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
15. بن دعاس جمال،**"السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي"**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
16. بن قانة إسماعيل،**"اقتصاد التنمية"**، دار أسامة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
17. بن قدور أشواق،**"تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"**، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
18. حربي عريقات، موسى محمد،**"مبادئ الاقتصاد، تحليل كلي"**، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
19. حسني محمود حسن، محمود حامد محمود، **"التنمية الاقتصادية"**، دار المريخ، السعودية، 2009.
20. خبابة عبد الله،**"تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية"**، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014.
21. رحمة منى،**"السياسات الزراعية في البلدان العربية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
22. رشيد صبري نضال،**"التخطيط والرقابة المالية في المنشات الزراعية"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 1994.
23. شافعي محمد محمود،**"الفلاحة والتنمية الاقتصادية"**، مكتبة الأقصى، لبنان، الطبعة الأولى، 1986.
24. شلال عنبر إبراهيم،**" التسويق الفلاحي"**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
25. عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي،**" مفاهيم ونظم اقتصادية "**، دار وائل، الطبعة الأولى،2004.

26. عبده عبير شعبان، سحر عبد الرؤوف القفاس،"**التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**"، دار التعليم، مصر، 2013.
27. عجمية محمد عبد العزيز ،"**التنمية الاقتصادية** "، دار المعرفة، مصر، 2005.
28. عجمية محمد عبد العزيز ، عطية ناصف إيمان، محمد علي الليثي ،" **التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية**"، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة.
29. عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي،"**التنمية الاقتصادية، المفهوم، النظريات، السياسات**"،الدار الجامعية،مصر،2003.
30. غربي فوزية،"**الزراعة العربية تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
31. قابل محمد صفوت،"**نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**"، دار وفاء، مصر، 2008.
32. لطفي علي،"**محاضرات في التنمية الاقتصادية**"، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس، مصر، 2003.
33. لعويسات جمال الدين،"**العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**"، دار هومة، الجزائر، 2000.
34. لقوشة رفعت،"**التنمية الفلاحية. قراءة في مفهوم متطور**"، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1998.
35. محي الدين عمرو،"**التخلف و التنمية**"، دار النهضة العربية، مصر، 2003.
36. مشروب إبراهيم، "**التخلف والتنمية- دراسات اقتصادية-**"، دار المنهل، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.
37. مطر عبد الوهاب،"**أسس ومبادئ الاقتصاد الفلاحي**"، مطبعة العالي، العراق، الطبعة الأولى، 1999.
38. مندور عصام عمر،"**التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية**"، دار التعليم الجامعي، مصر، 2001.
39. منصور طه عبد الله، عبد العظيم مصطفى،" **اقتصاديات التنمية**"، دار المريخ، السعودية، 2000.
40. ناصف إيمان، عبده عبير شعبان، سحر عبد الرؤوف القفاس، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، مصر، 2007.

2)- رسائل وأطروحات جامعية:

1. غربي فوزية،" **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.
2. غردي محمد،" **القطاع الفلاحي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.
3. عزاوي أعمر ،" **إستراتيجية التنمية الفلاحية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل التمور في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004

4. عماري زهير،" **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(1980-2009)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.بسكرة، الجزائر، 2013- 2014.

5. جدي عبد الحليم،" **الفلاحة والتنمية الذاتية دراسة حالة بلدية الركنية"**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2004/2003.

6. عياش خديجة،" **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر-دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2011.

7. كتفي سلطانة،" **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000- 2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التهيئة العمراني، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، 2006/2005.

3)- مجلات:

1. **الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة**، الدار العربية للعلوم، لبنان، المجلد الرابع، 2007.
2. **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة الشلف، الجزائر، العدد02، 2012.
3. **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد 01، 2002.
4. **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 07، جوان 2007.
5. **مجلة أبحاث اقتصادية**، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، العدد 13، 2013.
6. **مجلة آفاق**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد04، 1998.
7. **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012.
8. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 07، جوان 2012.

4)- ملتقيات ومؤتمرات:

1. الملتقى الدولي التاسع حول: "**استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23- 24 نوفمبر 2014.

2. الملتقى الدولي السادس حول:"**إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي"**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، يومي 8/7 ديسمبر، 2011.

3. الملتقى الدولي حول: **"تقييم آثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001- 2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، الجزائر، يومي: 11 و 12مارس 2013.

4. الملتقى الدولي حول: " **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001- 2014"**، يومي 7- 8 جوان 2012.

5. الملتقى الدولي التاسع حول:"استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23، 24 نوفمبر 2014.

6. الملتقى الدولي التاسع حول:"استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23، 24 نوفمبر 2014.

5)- التقارير والجرائد الرسمية:

1- التقارير

1. **" دراسة شاملة لتوثيق السياسات الفلاحية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2010.

2. **"الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر السداسي الثاني"**، تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2001.

3. **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)**، ملف مصالح رئاسة الحكومة، الجزائر.

4. **" التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**، التقرير السنوي 2013، بنك الجزائر، الجزائر، نوفمبر 2014.

5. **" التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: القطاع الزراعي"**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

6. **" التقرير الاقتصادي العربي الموحد"**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

7. **" التقرير الاقتصادي العربي الموحد"**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010.

8. **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد"** ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

9. **"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 26، 2006.

10. **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الموازين السلعية للمجموعات الغذائية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 26، 2006.

11. **"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات"**،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الخرطوم، السودان، المجلد 26، 2006.

12. **"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 27، 2007.

13. **"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الموازين السلعية للمجموعات الغذائية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 27، 2007.

14." الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.

15." الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الصادرات"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.

16." الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الموازين السلعية للمجموعات الغذائية"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.

17. " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية "، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد29، 2009.

18. "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،السودان، المجلد 26، 2009.

19." الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 30، 2010.

20." الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية "، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 31، 2011.

21. "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،السودان، المجلد 32، 2012.

22. "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،السودان، المجلد 33، 2013.

23. " مكانة الفلاحة في التنمية المستدامة الطريقة إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة"، وثيقة صادرة عن لجنة الفلاحة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدورة 16، روما، 2001.

2 - الجرائد الرسمية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة في 10 أوت 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1)- Les Rapports :

1. **"Agriculture. Food and water. A contribution to the world, Report**", FAO, p 61, 2003.

2. Rapport général du plan 1985- 1989, Ministère de la planification et d Aménagement du territoire(M.P.A.T), Algérie, p 135, 1985.

3." rétrospective statistiques économiques Algériennes 1962- 2011 ", ONS ,Algérie , p-p 234- 237.

2) – Les Site d'internet

2. www.worledbank.org 1.www.cg.gov.d z

3. bohout madrassia.blogspot.com.

4. magazine.echoroukonline.com

5. www. Ennaharonline.com

6. www.ons.dz

7. www.iefpedia.com

8. www.amf .org.ae

9. www.minagri.dz

10.www .worledbank.org

11. www.aoad.org

الملاحق

قوانيـــن

قانون رقم 08 – 04 مؤرّخ في أوّل شعبان عام 1429 الموافق 3 فبراير سنة 2008، يتضمّن التوجيه الفلاحي.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيما المواد 119 و120 و122 و125 و126 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 72 – 23 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1392 الموافق 7 يونيو سنة 1972 والمتضمن إلغاء وتعويض الأمر رقم 67 – 256 المؤرخ في 13 شعبان عام 1387 الموافق 16 نوفمبر سنة 1967، المعدل والأمر رقم 70 – 72 المؤرخ في 3 رمضان عام 1390 الموافق 2 نوفمبر سنة 1970 والمتعلق بالقانون الأساسي العام للتعاونيات والتنظيم السابق لإنشاء التعاونيات في الفلاحة،

– وبمقتضى الأمر رقم 72 – 64 المؤرخ في 26 شوال عام 1392 الموافق 2 ديسمبر سنة 1972 والمتضمن إحداث التعاون الفلاحي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 43 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن قانون الرعي،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

– وبمقتضى الأمر رقم 76 – 101 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 83 – 18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 والمتعلق بممارسة الملكية العقارية الفلاحية،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن النظام العام للغابات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 87 – 17 المؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1407 الموافق أول غشت سنة 1987 والمتعلق بحماية الصحة النباتية،

– وبمقتضى القانون رقم 87 – 19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987 والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم،

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 08 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية،

– وبمقتضى القانون رقم 89 – 02 المؤرخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 10 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 والمتعلق بالأوقاف،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 99 – 07 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1419 الموافق 5 أبريل سنة 1999 والمتعلق بالمجاهد والشهيد،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه، لاسيما المادة 7 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، لاسيما المادة 8 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 04 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بالتقييس،

– وبمقتضى القانون رقم 05 – 03 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1425 الموافق 3 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالبذور والشتائل وحماية الملكيات النباتية،

– وبمقتضى القانون رقم 05 – 12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 06 – 05 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتعلق بممارسة بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها،

– وبمقتضى القانون رقم 08– 07 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين،

– وبمقتضى القانون رقم 08 – 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول
أحكام عامة

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد مناهج توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاجتماعية والبيئية والاجتماعية، وذلك، بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم.

المادة 2 : يرمي قانون التوجيه الفلاحي هذا إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية :

– مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي،

– ضمان تطور منسجم للتنظيم والأدوات لتطوير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي،

– وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على

المشاركة الإدارية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد العمالة الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.

– مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملتزم للتنمية الفلاحية والحيوانية بصفة مستمرة.

المادة 3 : يقصد في مفهوم هذا القانون ما يأتي :

– الأمن الغذائي : حصول ووصول كل شخص بصفة دائمة ومنتظمة إلى غذاء سليم وكاف، يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة.

– الامتياز : هو عقد تمنح بموجبه السلطة العامة لشخص حق استغلال المقارات الفلاحية لمدة محددة مقابل دفع إتاوة سنوية.

– المنطقة : فضاء مكون من مجموعة من الولايات، لها خصائص طبيعية وتنموية متجانسة في المجالات الفلاحية والمائية والرعوية.

– الفضاء الريفي : هو جزء من الإقليم، أهل بناء، ويتكون من مساحات مخصصة للنشاط الفلاحي كنشاط اقتصادي أساسي وكذا المناطق الطبيعية والغابات والقرى.

المادة 4 : قصد تجسيد الأهداف المحددة في المادة 2 أعلاه، يرمي هذا القانون على وجه الخصوص إلى:

– تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج.

– ضمان ديمومة الاستثمارات الفلاحية والمحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة، تسمح بالتطور المطلوب.

– إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل، وكذا الحيوانات النزوية الأنثى.

– تحسين مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكان الريف من طريق توفير الدولة لظروف إيجابية، لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية.

– التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير التشغيل فيها.

– المحافظة على الممتلكات الفلاحية العامة وتثمين المناطق العليا من طريق وضع خرائط زراعية، وتكييف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي.

– المحافظة على الثروة المقارية وتثمينها من طريق الدفاع في التنظيم المقاري وتحديد النمط الملائم لاستغلال الأراضي الفلاحية.

– السماح بتوسيع القدرة الفلاحية وتثمينها بأعمال الاستصلاح و/أو بإعادة تنظيم المقار الفلاحي.

– السماح بتثمين الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وحمايتها.

– تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحية الحيوانية، وكذا سلامة المنتجات الفلاحية.

– ترقية سياسة تساهمية بالتشاور مع المنظمات المهنية للفلاحة قصد إعطاء ديناميكية تعبئية لمجموع العاملين المرتبطين بقطاع الفلاحة.

– المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخيل الفلاحين، والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية.

– وضع وسائل وآليات تنظيمية ومحيطية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج.

– وضع نظام إعلامي ومعلوماتي وتحليلي واقتصادي وإحصائي، وضمان مرافقة النشاط الفلاحي.

– التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد.

– ضمان مصرنة المستثمرات الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها.

– السماح باستعمال رشيد للتربة بتكييف أنظمة الإنتاج، لاسيما في المناطق المهددة بالتدهور.

– ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية بواسطة تشجير منسجم والمحافظة على الطبيعة وحماية الأحواض المتدهورة.

– السماح بتثبيت الكثبان الرملية وتجديد الغطاء النباتي للمراعي، وحماية السهوب، ومناطق الرعي.

– ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية وتثمينها لسقي الأراضي الفلاحية.

– ضمان مصرنة المستثمرات الفلاحية، وتكثيف الإنتاج الفلاحي.

المادة 5 : يقوم تدخل الدولة في إطار سياسة التنمية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية على :

– الاستغلال الأمثل لقدرات كل إقليم بناء على مقاربة اقتصادية وتساهمية، مؤسسة على معرفة كافية وآنية للمعطيات الطبيعية والبيئية والاجتماعية لمختلف المناطق.

– تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف.

– تجميع كل الوسائل التي ترصدها الدولة في إطار مختلف أنظمة الدعم لتنمية النشاطات الاقتصادية والمرافق.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 6 : يتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال:

– أدوات التوجيه الفلاحي،
– أحكام تخص المقار الفلاحي،
– تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي،
– تأطير النشاطات الفلاحية والمهن،
– التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل.

الباب الثاني
أدوات التوجيه الفلاحي

المادة 7 : تتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في:
– مخططات التوجيه الفلاحي،
– مخططات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية،
– أدوات تأطير المقار الفلاحي.

الفصل الأول
مخططات التوجيه الفلاحي

المادة 8 : تؤسس مخططات التوجيه الفلاحي على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني، وتشكل الإطار المرجعي لأعمال حفظ الفضاءات الفلاحية والمحافظة عليها، واستغلالها المعقلني واستعمالها الأفضل ضمن احترام القدرات الطبيعية.

تحدد كيفيات البادرة بمخططات التوجيه الفلاحي وإعدادها ومضمونها والمصادقة عليها عن طريق التنظيم.

المادة 9 : يعد مخطط التوجيه الفلاحي أداة تحدد التوجيهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني.

الفصل الثاني
مخططات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية

المادة 10 : ينشأ مخطط وطني للتنمية الفلاحية والريفية يهدف إلى تحديد استراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية وتخطيط النشاطات في الزمان والمكان.

المادة 11 : يتشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من برامج تتضمن على وجه الخصوص مجالات التدخل الآتية :
– تكييف أنظمة الإنتاج،
– تكثيف الإنتاج الفلاحي،
– تحسين الإنتاج والإنتاجية الفلاحيين،
– تطوير النشطة الفروع في المجال الفلاحي،
– تثمين الإنتاج الفلاحي،
– المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها،
– استصلاح الأراضي،
– التشجير وإعادة التشجير،
– مكافحة التصحر،
– تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية،
– تنمية الفلاحة الجبلية،
– تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث
أدوات تأطير المقار الفلاحي

المادة 12 : تطبق أدوات تأطير المقار الفلاحي على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة للأملاك العامة للدولة وتلك التابعة للملكية الخاصة.

المادة 13 : من أجل معرفة المقار الفلاحي والتحكم فيه، ينشأ :

– فهرس يحدد قدرات ممتلكات المقار الفلاحي أو ذي الوجهة الفلاحية ويستعمل كأساس لتدخل الدولة.

– خريطة تحديد الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية.

تحدد كيفيات وشروط تعيين الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية وتحديثها، وكذا كيفيات تسيير الفهرس العقاري والقيد فيه، وخريطة تحديد الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية والتسجيل فيها، عن طريق التنظيم.

المادة 14 : يمنع بموجب أحكام هذا القانون، كل استعمال غير فلاحي لأرض مصنفة كأرض فلاحية أو ذات وجهة فلاحية.

المادة 15 : دون الإخلال بالأحكام المتعلقة بتحويل الأراضي الفلاحية العمومية جدا أو العمية التصنيف منها في المادة 36 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، لا يمكن إلغاء تصنيف الأراضي الفلاحية الأخرى إلا بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

الباب الثالث
الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي

المادة 16 : تهدف الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي إلى :

– تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية،
– تحديد الشروط المطبقة على التصرفات الواقعة على العقار الفلاحي،
– ضبط المقاييس المطبقة على عمليات التجميع،
– تحديد الأحكام المطبقة على أراضي الرعي.

الفصل الأول
نمط استغلال الأراضي الفلاحية

المادة 17 : يتشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

تحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة بموجب نص تشريعي خاص.

المادة 18 : لا يمكن استغلال الأراضي الواجب استصلاحها والتابعة للأملاك الخاصة للدولة إلا :

– في شكل امتياز بالنسبة للأراضي التي استصلحتها الدولة،

– في شكل ملكية عقارية فلاحية في مفهوم التشريع المعمول به، بالنسبة للأراضي التي استصلحها المستفيدون في الناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وكذا الأراضي غير المخصصة التابعة للأملاك العامة للدولة.

تحدد شروط منح الأراضي للاستصلاح، التابعة للأملاك العامة للدولة عن طريق التنظيم.

المادة 19 : تحدد كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك العامة للدولة المخصصة أو الملحقة بهيئات ومؤسسات عمومية لإنجاز المهام المسندة إليها عن طريق التنظيم.

المادة 20 : دون المساس بالأحكام التشريعية المعمول بها، يكون الاستغلال الفعلي للأراضي الفلاحية إلزاميا على كل مستثمر فلاحي شخصا طبيعيا أو معنويا.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
الأحكام المتعلقة بالتصرفات الواقعة على العقار الفلاحي

المادة 21 : مع مراعاة أحكام التشريع المعمول به، لا يمكن، تحت طائلة البطلان، القيام بالتصرفات التي موضوعها الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية، إلا بعد إتمام إجراءات التسجيل في الأدوات المؤسسة بموجب المادة 13 من هذا القانون.

المادة 22 : يجب ألا تفضي التصرفات الواقعة على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية إلى تغيير وجهتها الفلاحية.

المادة 23 : يمنع، تحت طائلة البطلان، كل تصرف واقع على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية يؤدي إلى تشكيل مستثمرات ذات مساحات أقل من الحدود الدنيا التي تحدد عن طريق التنظيم، اعتمادا على مخططات التوجيه الفلاحي المؤسسة بموجب المادة 8 من هذا القانون.

الفصل الثالث
الأحكام المتعلقة بالتجميع

المادة 24 : التجميع عملية عقارية ترمي إلى تحسين بنية المستثمرات الفلاحية لإقليم فلاحي معين، من طريق إنشاء ملكيات فلاحية منسجمة وقابلة للاستثمار غير متقطعة، أو متكونة من قطع منسجمة بشكل جيد وتسمح بما يأتي :

– إلغاء تجزئة الأراضي الفلاحية التي يحتمل استغلالها استغلالا رشيدا بسبب تشتت القطع،

– توفير الظروف الموضوعية التي تشجع على استعمال التقنيات والوسائل العصرية لاستغلال وحدات الإنتاج وتسييرها،

– تحديد وتنفيذ التهيئات الريفية التي تنظم تشخيص الأراضي من طريق وضع مخطط شغل الأراضي، وتسهل استغلالها بإنجاز الأشغال المشتركة مثل شبكة الري والتطهير والصرف والواصلات وهلم المزالة من المستثمرات،

– تقليص الأضرار التي لحقت بالثروة العقارية الفلاحية، خاصة جراء إقامة تجمعات بشرية وهياكل قاعدية للنقل.

تحدد شروط وكيفيات تنفيذ عمليات التجميع بموجب نص تشريعي خاص.

المادة 25 : تتم عمليات التجميع التي تشجعها الدولة وتدعمها بناء على مخططات التجميع.

الفصل الرابع
الأحكام المتعلقة بأراضي الرعي

المادة 26 : يقصد بأراضي الرعي، في مفهوم هذا القانون، كل أرض مغطاة بغطاء طبيعي كثيف أو خفيف يشتمل على نباتات ذات دورات نباتية سنوية أو متعددة السنوات، وعلى شجيرات وأشجار ملفية.

المادة 27 : يمكن الإعلان عن تأهيل أراضي الرعي وتهيئتها كلما استدعت حالة تدهور أراضي الرعي المنتمية حظر الرعي وإنجاز عمليات الغطة والأحياء والبذر والتجهيز بالري قصد تجديدها واستغلالها الرعوي ضبطا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 28 : يمنع، على امتداد الأراضي الرعوية، تعرية هذه الأراضي وكذا كل عمل من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الرعي أو الانجراف من طريق المياه أو الرياح.

المادة 29 : تحدد شروط تنمية الأراضي الرعوية واستغلالها المستدام وحمايتها على المستويين الاجتماعي والبيئي، وكذا كيفيات تسييرها واستغلالها وتهيئتها من طريق نص تشريعي خاص.

الباب الرابع
التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الفلاحي

المادة 30 : تقوم التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الحيواني والنباتي على :

– تثمين الإنتاج الفلاحي،
– حماية السمة الحيوانية والسمة النباتية،
– ضبط المنتجات الفلاحية.

الفصل الأول
تثمين الإنتاج الفلاحي

المادة 31 : تخضع المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي الموجهة للأسواق الفلاحية و/أو للتحويل في إطار التشريع المعمول به، لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة.

تحدد إجراءات وكيفيات وشروط إعداد التنظيمات العامة المذكورة أعلاه عن طريق التنظيم.

المادة 32 : من أجل تثمين وترقية المنتجات الفلاحية والمنتجات ذات الأصل الفلاحي، يؤسس نظام نوعية يسمح بما يأتي :

– تمييزها حسب نوعيتها،
– إثبات شروط خاصة لإنتاجها و/أو لصناعتها، لاسيما في مجال الفلاحة البيولوجية،
– تحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها،
– إثبات بأن إنتاجها و/أو صناعتها تم حسب المهارات وأنماط الإنتاج المرتبطة بها.

المادة 33 : يشتمل نظام نوعية المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي المؤسس بموجب أحكام المادة 32 أعلاه، على :

– علامات الجودة الفلاحية،
– تسميات النشأة والأسماء الجغرافية،
– أحكام تسمح بالتصريح بطابع المنتوج الفلاحي البيولوجي،
– آليات تقييم المطابقة للتنظيمات التقنية، وكذا لعلامات الجودة ولتسميات النشأة وللأحكام المتعلقة بالمنتجات الفلاحية البيولوجية،
– آليات تسمح ببيان مسارها.

يحدد نظام نوعية المنتوجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
حماية السمة الحيوانية والسمة النباتية

المادة 34 : يقصد بالتدابير الهيكلية في مجال حماية السمة الحيوانية والسمة النباتية تدعيم أنظمة تحديد المسار وتكييفها ومراقبة الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة منها.

دورة بيولوجية ذات طابع نباتي أو حيواني، التي تشكل مرحلة أو عدة مراحل ضرورية لسيرورة هذه الدورة، وكذا الأنشطة التي تجري على امتداد عمل الإنتاج ولاسيما منها تخزين المواد النباتية أو الحيوانية وتوضيبها وتحويلها وتسويقها، عندما تكون هذه المواد متأتية حصرا من المستثمرة.

تكتسي النشاطات الفلاحية الطابع الذي.

المادة 46 : المستثمرة الفلاحية وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة ومن مجموع قطعان المواشي والدواجن والمحاصيل والبساتين والاستثمارات المنجزة، وكذا القيم غير المادية بما فيها المادات المعنوية.

المادة 47 : يعتبر في مفهوم هذا القانون مستثمرا فلاحيا، كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا كما هو محدد في أحكام المادة 45 أعلاه، ويشارك في تسيير المستثمرة، ويستفيد من أرباحها، ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك.

تحدد شروط وكيفيات الاحتراف بصفة المستثمر الفلاحي عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
التنظيم المهني الفلاحي

المادة 48 : يمكن أن تنشأ التنظيمات المهنية الفلاحية بشكل :

- جمعيات مهنية للفلاحين،
- تعاونيات فلاحية،
- غرف فلاحية،
- تجمعات المصالح المشتركة،
- مؤسسات وهيئات مهنية مشتركة،
- تعاضدية فلاحية.

المادة 49 : تشجع الدولة، في إطار السياسة الوطنية لدعم النشاطات الفلاحية، على تأسيس التنظيمات المهنية الفلاحية وترقيتها في إطار التشريع المعمول به.

القسم الأول
الجمعيات المهنية للفلاحين

المادة 50 : طبقا للتشريع المعمول به، يمكن أن ينتظم المستثمرون الفلاحيون في جمعية من أجل ترقية نشاطاتهم المهنية.

المادة 51 : تشكل الجمعية المهنية الفلاحية الفئة الأساسية للتنظيم المهني الفلاحي.

المادة 52 : علاوة من المهام والأهداف المحددة في قوانينها الأساسية، يجب أن تساهم الجمعيات المهنية الفلاحية، وتسهر على :

- الإرشاد إلى التقنيات الزراعية وترقية المنتجات الفلاحية،
- تحسيس الفلاحين في مختلف الميادين المتعلقة بالنشاط الفلاحي.

القسم الثاني
التعاونيات الفلاحية

المادة 53 : يمكن أن ينشئ المستثمرون الفلاحيون، بموجب عقد رسمي، تعاونيات فلاحية لاحتياجات نشاطاتهم.

المادة 54 : تعتبر التعاونية الفلاحية التي تؤسس على حرية الانضمام لأعضائها، شركة مدنية لا تهدف إلى تحقيق الربح، وتسمى إلى :

- إنجاز أو تسهيل عمليات الإنتاج أو التمويل أو الشراء أو التسويق،
- تخفيض سعر الكلفة وسعر البيع ليمكن المنتجات والخدمات، لفائدة أعضائها ومن طريق مجهودهم المشترك،
- تحسين نوعية المنتجات التي توفرها لأعضائها وتلك التي ينتجونها.

المادة 55 : يجب أن يتضمن العقد المذكور في المادة 53 أعلاه، تحت طائلة البطلان، على :

- هدف التعاونية وتسميتها ومقرها ومجال اختصاصها،
- حقوق الأعضاء وواجباتهم،
- شروط وكيفيات انخراط الأعضاء وانسحابهم وشطبهم وإقصائهم،
- بيانات بطاقة فلاح لكل عضو،
- دور أجهزة التسيير وطريقة تعيينها،
- القواعد والإجراءات المتعلقة بتعديل القوانين الأساسية،
- قواعد وإجراءات أيلولة الممتلكات في حالة حل التعاونية.

المادة 56 : يمكن أن تنشئ التعاونيات اتحادات التعاونيات، فيما بينها لضمان تسيير محالهما المشتركة.

تخضع اتحادات التعاونيات لنفس الأحكام التي تخضع لها التعاونيات الفلاحية.

القسم الثالث
الغرف الفلاحية

المادة 57 : تنشأ في كل ولاية غرفة فلاحية.

تتحد الغرف الفلاحية في غرفة وطنية للفلاحة.

المادة 58 : تشكل الغرف الفلاحية في إطار السياسة التنظيمية للدولة، وبصفة طابعها المهني، مكانا للاستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين.

تؤدي الغرف الفلاحية نشاطات ذات منفعة عمومية.

المادة 59 : يتم تحديد القانون الأساسي للغرف الفلاحية وعلاقاتها وسيرها وتنظيمها عن طريق التنظيم.

القسم الرابع
تجمعات المصالح المشتركة

المادة 60 : يمكن لمستثمرين فلاحيين (2) أو أكثر تشكيل، بموجب عقد رسمي، تجمعا لمصالح فلاحية مشتركة لمدة محددة يكون هدفه على وجه الخصوص :

- وضع كل الوسائل التي يرونها ضرورية لتطوير النشاط الفلاحي والاقتصادي لكل منهم،
- تحسين نتائج هذا النشاط أو مضاعفتها وتحقيق اقتصاديات سلمية،
- إحداث و/ أو تسيير منشآت الري الضرورية لنشاطهم.

المادة 61 : يحدد عقد تجمع القوانين الأساسية التي يجب أن تبين، تحت طائلة البطلان، على وجه الخصوص :

- تسمية التجمع،
- هدف التجمع،
- عنوان مقر التجمع،
- بيانات بطاقة فلاح لكل عضو،
- مدة العقد،
- اسم المسير.

القسم الخامس
المؤسسات والهيئات المهنية المشتركة

المادة 62 : تعتبر الهيئة الفلاحية المشتركة، في مفهوم هذا القانون، تنظيما مهنيا يتكون من جميع المتدخلين الذين تلتقي محالهم في منتوج فلاحي أساسي أو في مجموعة منتجات أو في فرع فلاحي.

المادة 63 : يهدف التنظيم المهني الفلاحي المشترك إلى تنمية الإنتاج الفلاحي وترقية توازن أسواق الفروع الفلاحية واستقرارها.

المادة 64 : يكتسي التنظيم المهني الفلاحي المشترك شكل مجالس وأدوين تحدد كيفيات إنشائها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

المادة 65 : تعمل المجالس المهنية المشتركة على تقريب محالح كل المهن التي تكون الفرع الفلاحي، وتوفق بينها وتضمن تكاملها.

ويهدف الصفة، فهي تهدف على وجه الخصوص إلى :

- متابعة العرض والطلب بالنسبة للمنتوج أو مجموعة المنتجات المكونة للفرع الفلاحي،
- تكييف شروط العرض مع السوق عن طريق امتلاك مناهج الإنتاج والعرض في السوق،
- المساهمة في تحسين نوعية المنتوج أو منتجات الفرع الفلاحي،
- المساهمة في التعريف ببرامج البحث والإرشاد التي تهم الفرع، والتكفل بنتائجها عند الاقتضاء،
- ترقية تصدير منتجات الفرع الفلاحي.

المادة 66 : تكلف الدواوين المهنية المشتركة بما يأتي :

- التوفيق بين المصالح الاقتصادية للمهن التابعة لنفس الفرع الفلاحي ومصالح المستهلكين،
- القيام بالدراسات الاقتصادية التي ترمي إلى التحكم في سير الفرع الفلاحي،
- الاقتراح على المهنيين والسلطات العمومية كل إجراء من شأنه الوقاية من الاختلالات في التوازن بين العرض والطلب في إطار المصالح العام،
- تولي المهام التي يمكن أن تسندها السلطات العمومية إليها في إطار ترقية الفرع والتحكم في سوقه.

المادة 76 : يجب أن يتكفل البحث الفلاحي بالمحاور ذات الأولوية المحددة بموجب هذا القانون وتعموضه التطبيقية، وكذا الوضعيات المستعجلة.

المادة 77 : يعتبر البحث الفلاحي جزءا لا يتجزأ من مراحل إعداد سياسات التنمية الفلاحية والريفية والزراعية الغذائية.

المادة 78 : يقوم جهاز البحث من أجل تحقيق فعالية أمثل، بتنويع هياكله حسب الاختياجات، وتعزيز وتقوية القدرة العلمية وتوطيد ملاقات شراكة وفعالية مشتركة، وتثمين المكتسبات ذات الصلة بالإرشاد.

المادة 79 : يجب أن تهدف مختلف مستويات التكوين في القطاع الفلاحي إلى تنفيذ الأحكام الآتية :

— التخصص في مؤسسات التكوين،

— تكييف البرامج مع خصوصيات المناطق الفلاحية لأماكن الزرع،

— تطوير التكوين التطبيقي، حسب الحالة، في المستثمرة أو في المؤسسة،

— التكفل بمتطلبات سوق التشغيل.

المادة 80 : يستهدف الإرشاد الفلاحي، كونه مصمم ومنفذ تكفل تربوي فلاحي يشرف هيكل البحث والتكوين والتنمية، للمنتجين بتحسين ظروف العمل والإنتاج والتسلح فيها.

المادة 81 : يجب أن يقوم الإرشاد الفلاحي، مع أخذ الخصوصيات المحلية بعين الاعتبار، بما يأتي :

— تحديد القنوات الأكثر ملاءمة لنقل المعلومات،

— إعداد برامج حسب مواضيع الإرشاد في المجالات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تستهوي انشغالات المستثمرين،

— تنظيم تكوين يتلاءم مع الخطاطات التوجيهية والتقنية الموجهة للمرشدين تسمح لهم بالتحكم في المهارات الضرورية لإنجاز أعمال الإرشاد،

— تحضير أنظمة دائمة للتمثيل واليقظة الاستراتيجية، من شأنها السماح بتقييم أثر الإرشاد في الإنتاج، وإعادة توجيه البرامج والمقاربات والمناهج،

— العمل على ضمان مهام التنشيط والتنسيق من طريق الهيئة والمهنة الفلاحية المشتركة بغية تنفيذ سياسة الإرشاد.

المادة 82 : يؤسس نظام وطني للإعلام الفلاحي، يهدف، على وجه الخصوص إلى :

— إحصاء طابع المؤسسة على وظيفة جمع الإحصائيات، لاسيما على المستوى البلدي،

— تعزيز وتكييف وتوسيع نظام الإحصاء الفلاحي قصد إعداد معطيات دقيقة ومعينة وموثوق فيها،

— تعزيز أنظمة الإعلام الموجودة، بما فيها النظم الإنذار المبكر في مجالات الصحة النباتية والحيوانية والغابية، لاسيما الجغرافية منها، وذلك بوضع علاية تقنية وتزويدها بالوسائل البشرية المؤهلة وبالتجهيزات المناسبة،

— تعزيز نشاط التسويقات من طريق الهياكل الإدارية المركزية أو غير المركزة لوزارة الفلاحة، أو من طريق مؤسسي الخدمات المتخصصين والمستقلين،

— الإنجاز الدوري للإحصاء العام للفلاحة والجرد الوطني للغابات،

— تنسيق المعلومات الإحصائية التي يمدها مختلف المتعاملين في القطاع، ومنها مراصد الفروع الفلاحية في مفهوم أحكام المادة 43 من هذا القانون.

المادة 83 : تحدد شروط وكيفيات تنفيذ النظام الوطني للإعلام الفلاحي عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
التمويل

المادة 84 : يجب أن يبرامج في تمويل قطاع الفلاحة، الخصوصية والأهمية التي تكتسيها الفلاحة في إطار التنمية الوطنية.

المادة 85 : يتشكل تمويل الفلاحة على الخصوص مما يأتي :

— الدعم المالي للدولة،

— التمويل التعاضدي،

— القرض البنكي.

المادة 86 : تنشأ، عند الحاجة، هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته، وذلك، طبقا للتشريع المعمول به.

الباب السابع
أحكام جزائية

المادة 87 : يعاقب بالحبس من (1) سنة إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من مائة ألف دينار (100.000دج)

القسم السادس
التعاضدية الفلاحية

المادة 67 : دون المساس بأحكام التشريع المعمول به، تعد التعاضدية الفلاحية هيئة مهنية تهدف، على وجه الخصوص، إلى تحقيق كل عمليات التأمين وإعادة التأمين والقرض والتمويض القائم على روح التضامن والتآزر وذلك لفائدة أعضائها الشركاء المشغلين أو المستفيدين.

المادة 68 : تعد صناديق التعاضدية الفلاحية شركات مدنية ذات طابع تعاضدي لا تهدف إلى تحقيق الربح ويتم إنشاؤها بموجب عقد رسمي.

تتعهد الصناديق الجهوية للتعاضدية الفلاحية في صندوق وطني للتعاضدية الفلاحية.

الفصل الثالث
حماية المستثمرين الفلاحيين

المادة 69 : يجب على المستثمرين الفلاحيين بالنسبة لكل النشاطات الفلاحية، الذين يستفيدون من إجراءات دعم أو مساعدة الدولة مهما كان شكلها وكيفياتها، اكتتاب عقود تأمين.

المادة 70 : في حالة وقوع كوارث طبيعية أو حدوث مخاطر غير معتملة، وعلى وجه الخصوص في حالة نكبة لا يؤمن عليها، يمكن أن يستفيد المستثمرون الفلاحيون، بعنوان التضامن الوطني، من الإعانات الممنوحة في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفصل الرابع
المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية

المادة 71 : ينشأ مجلس أعلى للتنمية الفلاحية والريفية.

يتشكل هذا المجلس على الخصوص من :

— ممثلين عن القطاعات الوزارية ذات الصلة بالفلاحة والتنمية الريفية ،

— ممثلين عن الهيئات والتنظيمات المهنية والنقابية،

— خبراء وباحثين ومختصين في المجالات ذات الصلة بالقطاع الفلاحي.

يوضع هذا المجلس تحت وصاية رئيس الحكومة.

المادة 72 : المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية جهاز استشاري يكلف بإبداء آراء وتوصيات في كل المواضيع المرتبطة بالتنمية الفلاحية والريفية والتنمية والزراعة الغذائية، ويشكل فضاء للحوار والتشاور والاقتراح.

تحدد كيفيات تشكيل هذا المجلس ومهامه وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم.

الباب السادس
أدوات التأطير والتمويل

الفصل الأول
التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد

المادة 73 : تهدف تدابير التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد القائمة بتنفيذ التوجيه الفلاحي إلى :

— رفع مستوى تأهيل الفلاحين مهنيا وتحسينه من طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد،

— تثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد،

— تطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي.

المادة 74 : تنشطان مضاعفة الإنتاج الفلاحي وتحسين نوعية المنتجات :

— تعزيز قدرات جهاز التكوين الفلاحي وتكييف البرامج وفقا للاحتياجات التي يعبر عنها المتدخلون في الإنتاج الفلاحي،

— تحيين مستمر للإعلام العلمي والتقني من أجل خدمة المستعملين المعنيين بالتنمية الفلاحية،

— إعداد وتنفيذ وقيادة برامج البحث التي تستجيب للاحتياجات التي تعبر عنها أهداف هذا القانون.

المادة 75 : يجب أن تكون عمليات التكوين والبحث والإرشاد تختلف أنواع الفلاحة والخطاطات المدرجة فيها والتكنولوجيات الغذائية الفلاحية، موضوع تكييف مع مخططات التوجيه الفلاحي المؤسسة بموجب أحكام المادة 8 من هذا القانون.

تحدد كيفيات تنفيذ هذه العمليات عن طريق التنظيم.

إلى خمسمائة ألف دينار (500.000 دج)، كل من يغير الطابع الفلاحي لأرض مستثمرة فلاحية أو ذات وجهة فلاحية، خلافا لأحكام المادة 14 من هذا القانون.

المادة 88 : يعاقب بالحبس من شهر(1) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من مائة وخمسين ألف دينار(150.000 دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500.000 دج)، كل من يقوم بتجزئة أراضي الرعي وتوزع الأعشابية الملفاوية والنباتية، خلافا لأحكام المادة 28 من هذا القانون.

المادة 89 : يمكن أن يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، وفقا لأحكام المادة 51 مكرر من قانون العقوبات.

ويعاقب بغرامة لا تقل عن أربع (4) مرات عن الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي المنصوص عليها في أحكام المادتين 87 و88 أعلاه.

ويتعرض أيضا إلى واحدة أو أكثر من العقوبات التكميلية المنصوص عليها في المادة 18 مكرر من قانون العقوبات.

المادة 90 : في حالة العود، تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

الباب الثامن
أحكام ختامية

المادة 91 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.

المادة 92 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في أوّل شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008.

عبد العزيز بوتفليقة

مراسيم تنظيمية

مرسوم تنفيذي رقم 08 – 250 مؤرّخ في أوّل شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-01 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1423 الموافق 4 يناير سنة 2003 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

إن رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85 – 4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 – 2002، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 186 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 23 يونيو سنة 2008 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 – 260 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1415 الموافق 27 غشت سنة 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 – 01 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1423 الموافق 4 يناير سنة 2003 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المعدل،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تعدل وتتمم المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 03 – 01 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1423 الموافق 4 يناير سنة 2003، المعدل والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة الأولى : .....

1 – .....

2 – .....

3 – .....

الملحق رقم :(01): القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي

العدد 46 — السّنة الخامسة والأربعون

الأحد 8 شعبان عام 1429 هـ — الموافق 10 غشت سنة 2008 م

الجمهوريّة الجزائريّة
الديمقراطيّة الشّعبيّة

الجريدة الرّسميّة

إتفاقات دوليّة ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقرّرات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي	الإدارة والتّحرير **الأمانة العامّة للحكومة** WWW.JORADP.DZ الطّبع والاشتراك **المطبعة الرّسميّة** حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09 021.65.64.63 الفاكس 021.54.35.12 ح.ج.ب 50-3200 الجزائر Télex : 65 180 IMPOF DZ بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة KO 060.300.0007 68 حساب العملة الأجنبيّة للمشتركين خارج الوطن بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.320.0600.12
	سنة	سنة	
النّسخة الأصليّة	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج	
النّسخة الأصليّة وترجمتها	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج	
		تزاد عليها نفقات الإرسال	

ثمن النّسخة الأصليّة 13,50 د.ج
ثمن النّسخة الأصليّة وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصّادر في السّنتين السّابقة : حسب التّسعيرة.
وتسلّم الفهارس مجّانا للمشتركين.
المطلوب إرفاق القيفة إرسال البريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النّشر على أساس 60,00 د.ج للسّطر.

الجدول رقم(15): تطور بعض الصادرات الجزائرية للسلع الفلاحية خلال الفترة(2000- 2012).

القيمة: مليون دولار الكمية: ألف طن.

	متوسط 2000- 2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	3.34	0.87	13.9	3.01	8.35	2.07	7.18	2.44	12.1	6.60	6.03	1.81	6.03	1.82	8.40	3.30	8.34	3.30
البطاطا	0.23	0.04	0.12	0.06	0.15	0.08	0.02	0.01	0.01	0.01	0.00	0.00	0.05	0.03	0.05	0.03	0.05	0.03
الباقوليات	1.33	0.24	0.44	0.27	1.87	0.03	0.22	0.48	0.22	0.48	0.09	0.04	0.09	0.04	0.09	0.04	0.09	0.04
الزيوت النباتية	4.36	4.08	3.60	4.34	17.0	14.8	13.5	14.6	11.1	12.4	11.1	12.4	7.2	3.69	7.20	3.69	7.20	3.69
الخضر	1.02	0.59	0.33	0.40	1.99	0.98	2.32	5.57	0.76	2.46	5.25	16.0	5.25	16.0	5.25	16.0	5.25	16.0
الفواكه	14.4	16.3	10.9	18.6	12.3	19.9	13.1	22.8	10.0	20.1	9.02	14.3	9.02	14.3	9.02	14.3	9.02	14.3
التمور	14.4	16.3	10.8	18.4	12.1	19.7	12.8	22.4	9.64	19.5	7.23	13.5	7.23	13.5	7.23	13.5	7.23	13.5
الألبانومنتجاتها	4.52	1.57	25.5	5.36	15.4	3.70	18.0	2.01	20.4	2.96	16.8	2.28	16.8	2.28	16.8	2.28	16.8	2.28
الأسماك	1.67	6.25	2.25	11.7	2.38	12.7	2.19	12.1	3.12	15.1	2.14	9.76	2.14	9.76	1.49	6.74	1.64	6.54

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

ـ" **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الصادرات**"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.

ـ" **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** "،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 29، 2009، ص- ص 214- 258.

ـ" **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** "،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 31، 2011، ص- ص 217- 261.

-" **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** "،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33،2013، ص- ص 197- 236.

	متوسط 2000- 2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	7254.5	1153.2	8290.8	1436	7271	1472.9	7051.5	1846	8933	3967	7925	2325	7949	1816	7946	1816	7946	1816

الجدول رقم(17): تطور الواردات الأساسية الجزائرية للسلع الفلاحية خلال الفترة(2000- 2012).

البطاطا	96.23	40.36	71.59	34.56	94.64	57.48	201.2	110.7	115.4	426	123.8	558.1	113.2	74.43	113.2	74.43	113.26	74.43
السكر الخام	981.8	254.6	995.4	283.1	1062.8	426.5	1219.4	428.4	115.4	426	175.1	162.4	1347	654.6	1347.7	654.6	1347.9	654.6
البقوليات	153.3	90.07	196.9	126.9	163.8	105.7	191.02	135.8	186.9	192.7	60.56	51.67	206.06	196.8	206.06	196.18	206.06	196.18
الفواكه	182.4	65.31	258.6	99.80	252.8	99.37	288.03	120.4	282.1	152.8	354.7	199.4	354.7	199.4	354.7	199.4	354.7	199.4
اللحوم الحمراء	33.41	69.66	95.12	220.28	66.48	164.04	65.03	141.5	57.94	173.6	62.30	172.2	62.30	172.2	62.30	172.21	62.30	172.21
الألبان	2159.2	558.4	2459.8	739.3	4090.3	706.7	3835.6	1062	2547	1293	2752.2	858.2	2752.2	858.2	2831.7	861.6	2831.7	861.6
الأسماك	13.09	10.42	20.55	21.00	19.44	24.33	18.04	21.7	18.2	31.3	28.22	53.79	25.5	40.6	29.17	58.5	36.09	86.8
البن	107.6	94.22	112.9	126.6	109.9	154.5	116.8	221.1	125.7	304.5	123.3	232.2	123.2	232.2	123.2	232.2	123.2	232.2
أعلاف الحيوانات	158.1	56.49	557.9	162.5	614.4	165	678.7	226.4	712.9	341.8	742.4	340.3	1014.7	447.0	742.4	340.3	742.4	340.3

الكمية: ألف طن القيمة: مليون دولار.

المصدر: منإعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات"**،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 27، 2007.
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 29، 2009، ص- ص 133- 208.
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 31، 2011، ص- ص 136- 211.
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013، ص- ص 118- 193.

الجدول رقم(18): أهم المستلزمات الفلاحية المستوردة بالجزائر خلال الفترة(2003- 2012).

الكمية: ألف طن القيمة: ألف دولار

	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
الجرارات	905	3324	1750	8160	9020	13330	8111	19391	8350	20095	1484	18216	1253	18478	1253	18478	1253	18478	1253	18478

آلات صناعة الألبان	-	14126	-	11474	-	7488	-	14314	-	5975	-	9208	-	19784	-	19784	-	19784	-
آلات مزارع الدواجن	-	6049	-	11364	-	9488	-	14044	-	4903	-	9173	-	129.1	-	129	-	129	-
آلاتزراعية أخرى	-	10896	-	20036	-	68475	-	27166	-	9908	-	63316	-	50026	-	50026	-	50026	-
المبيدات	-	28036	-	81290	-		-	32124	-	40910	-	51096	-	79569	-	49569	-	49569	-
علاجاتبيطرية	-	786	-	5149	-	4645	-	8011	-	8607	-	6506	-	8522	-	8522	-	8522	-
أسمدة ازوتية	99.42	-	140	-	63	-	70	-	45	-	53.2	-	79.1	-	79.18	-	79.18	-	79.18
أسمدة فوسفاتية	41.14	-	81	-	24	-	7	-	3	-	1.60	-	43.0	-	43.07	-	43.07	-	43.07
أسمدةبوتاسية	41.31	-	45	-	29	-	37	-	34	-	1.51	-	0.23	-	0.23	-	0.23	-	0.23

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات"**،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 26، 2006.
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 29، 2009، ص- ص 266- 277.
- **" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013، ص- ص245- 252

الملخص:

نظرا للدور الكبير الذي يؤديه القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية والاقتصاد الوطني، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتأمين مصادر العيش والغذاء لحياة سكان الريف والحضر ، أولت الجزائر هذا القطاع أهمية كبيرة بهدف تحسينه وتحسين الواقع الفلاحي من خلال تبني سياسات فلاحية داعمة بدءً من التسيير الذاتي إلى غاية التجديد الفلاحي والريفي.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة والانجازات التي حققها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وأهم المشاكل والمعوقات التي تواجهه.

الكلمات المفتاحية:

التنمية الاقتصادية، القطاع الفلاحي، السياسات الفلاحية، التسيير الذاتي، التجديد الفلاحي والريفي.

Abstract:

Due to the large role That agricultural sector plays in Economic development and National Economy , Interms of its contribution to the gross domestic product and secare livelihoods and foods for the Rural populations lives and urban population, Algeria given to this sector a great importans in order to improved it and improvement of Agricultural case througt the adoption of Agricultral policies supportive raging from self management up to agricultural and rural renewal.

This study and ains the indication and demonstrate reality of the agricultural sector in Algeria in light of the possibilities and opportunities and achievement to push economic development and the most important problems and constraints that face dit.

Key words :

Economic development , The agricultural sector , Agricultral policies, Self management, Agricultural and Rural renewal.